وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية المرجع:.....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا بين التعاون التنموي وتحديات التبعية المالية

"زامبيا دراسة حالة"

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

جلول طاهر وئام عبو عز الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: عربي علي رئيسا

الأستاذ: عبو عزالدين مشرفا ومقررا

الأستاذ: مجاهد حمزة مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

نوقشت في:30 جوان 2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب : جلول طاهر ..... الإسم : وئام .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 415715894 والصادرة بتاريخ: 2025/08/31

المسجل(ة) بكلية: الحقوق و العلوم السياسية ..... قسم: العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في افريقيا بين التعاون التنموي و سياسات التبعية الكالية "الجيا دراسة حالة"

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 26/07/2025

إمضاء المعني

تم التصديق على التوقيع السيد: جلول طاهر وئام
415715894
2025/08/31
2026 جويلية 28

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بالتفويض منه
المتصرف الإقليمي
امضاء : مغالسط عبد القادر

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.


بسم الله الرحمن الرحيم


وما توفيقي إلا بالله

إهداء

إلى وطني الغالي الجزائر، الذي أنتمي إليها فخرا واعتزازا، أهدي هذا العمل المتواضع.

إلى جدتي الغالية، مصدر الدعاء الصادق، أطال الله في عمرها وأدام عليها الصحة والعافية.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، إلى أبي العزيز، الذي كان مثالا للعطاء والصبر والسند، فكان له الفضل بعد الله في بلوغ هذه المرحلة.

إلى من أنار الله بها حياتي، ومن كان دعاؤها رفيقي في كل خطوة، إلى أمي الحبيبة، رمز الحب والتضحية والوفاء.

إلى من قال فيهم الله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾، إلى أخي العزيز، سندي الذي لا يميل، ورفيق دربي الذي أجد فيه القوة والعون.

إلى أجمل النعم التي زين الله بها حياتي، إلى أخواتي العزيزات، حفظهن الله وأدام بيننا المحبة والمودة.

إلى رفيقات الدرب، اللواتي شاركني لحظات السعي والاجتهاد، وكان لوجودهن أثر جميل في هذه المسيرة.

إلى جميع أفراد عائلتي وأحبتي، إلى من ذكرتهم ومن لم تسعفني الكلمات لذكرهم، ممن أحاطوني بالمحبة والدعم والتشجيع.

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي وتعبي، راجية من الله أن يجعل فيها ما ينفع، وأن يوفقني لرد جزء يسير من جميلكم.

حفظكم الله جميعا، وأطال في أعماركم، وأدام عليكم نعمه وفضله، وجزاكم عني خير الجزاء

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: 88]. فله سبحانه وتعالى الحمد أولا وآخرا على ما أنعم به من توفيق وسداد وعون حتى إتمام هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى وطني الجزائر، أرض العزة والكرامة، التي وفرت لنا سبل التعلم والمعرفة، وجعلت من العلم ركيزة أساسية لبناء الأجيال وصناعة المستقبل.

وأتوجه أيضا بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة عزالدين عبو، تقديرا لجهوده القيمة، وتوجيهاته السديدة، ومرافقته العلمية التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة أفراد الأسرة الجامعية والتربوية من أساتذة وإداريين وعمال، الذين أسهموا في توفير البيئة العلمية الملائمة للتحصيل والبحث.

وأرفع أسمى عبارات الامتنان لكل من علمنا ولو حرفا، ولكل من مد لنا يد العون والدعم والتشجيع، ولكل من ساندنا منذ بداية الطريق حتى كتابة هذا الفصل من فصول مسيرتنا العلمية.

وفي الختام، أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام لكل من أسهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سائلين الله تعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يجعل ما قدموه في ميزان حسناتهم.

فلكم جميعا مني أصدق عبارات الشكر والتقدير والاحترام

قائمة الجداول

الجدول 1: موقف الصيني من سياسة الدول الافريقية..... 50
الجدول 2: مقارنة بين المقاربات النظرية المفسرة 57
الجدول 3: ألية تفعيل التعاون الاقتصادي ضمن مبادرة..... 69
الجدول 4: التبادل التجاري ومؤشراته للعامين 2023و 2025 71
الجدول 5: تطور القروض الصينية لزمبيا (200-2022)..... 108
الجدول 6: مقارنةبين شروط القروض الصينية وقروض المؤسسات المالية لزامبيا . 111
الجدول 7: مؤشرات الدين الخارجي لزامبيا (2010-2022)ا..... 113
الجدول 8: الحجج المؤيدة والمعارضة لنظرية فخ الديون في الحالة الزامبية 114
الجدول 9: التداعيات السيادية والاقتصاديةلأزمة الديون الزامبية 115
الجدول 10: الدروس الاستراتيجية للدول الافريقية المستخلصة من الحالة الزامبية.. 116
الجدول 11: مقارنة مؤشرات الدين الصيني لعدد من الدول الافريقية (2022)..... 118

قائمة الأشكال

الشكل 1: شعار منتدى التعاون الصيني الافريقي (FOCAC)..... 40
الشكل 2: دول افريقيا الأعضاءفي المنتدى وموقع زامبيا 41
الشكل 3:المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية اتجاه افريقيا 45
الشكل 4: الممرات الاقتصادية والطرق لمبادرة الحزام الطارق..... 67
الشكل 5: الممرات الرئيسية لمبادرة الحزام وامتدادها نحو افريقيا 67
الشكل 6: تطور حجم التجاري الصيني الافريقي..... 71

مقدمة

مقدمة

شهدت القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة على مستوى خريطة الشراكات الدولية، حيث برزت الصين بوصفها أحد أبرز الفاعلين الدوليين في مجالات التجارة والاستثمار وتمويل البنية التحتية. وقد جاء هذا الصعود الصيني في سياق دولي يتسم بإعادة توزيع موازين القوة الاقتصادية، وتنامي أدوار القوى الصاعدة، وتزايد حاجة الدول الإفريقية إلى شراكات وتمويلات بديلة عن المصادر التقليدية المرتبطة بالمؤسسات المالية الدولية والدول الغربية. في هذا السياق، أصبحت الصين شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا للعديد من الدول الإفريقية، من خلال حزمة متنوعة من أدوات التعاون تعرف **بالدبلوماسية الاقتصادية**.

وقد أدخلت الصين إلى الساحة الإفريقية مزيجًا من الأدوات الاقتصادية والسياسية والثقافية، شمل تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى (طرق، سكك حديدية، موانئ، محطات طاقة)، والقروض الميسَّرة والتجارية، والاستثمارات المباشرة، إلى جانب أدوات القوة الناعمة مثل المنح الدراسية، ومعاهد كونفوشيوس، والتعاون الإعلامي والثقافي. وازدادت وتيرة هذا الحضور مع إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" عام 2013، التي مثّلت إطارًا إستراتيجيًا أوسع لتوسيع الربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر شبكات من الممرات البحرية والبرية، وكان للقارة الإفريقية فيها موقع معتبر من خلال مشاريع بنى تحتية وموانئ ومناطق صناعية.

في المقابل، أثار هذا الانخراط الصيني المتزايد في القارة جدلًا واسعًا في الأدبيات الأكاديمية والدوائر السياسية حول طبيعة هذه الشراكة وحدودها. فمن جهة، ينظر الكثير من الدول الإفريقية إلى الصين بوصفها "شريكًا بديلًا" يوفر تمويلات سريعة لتنفيذ مشاريع حيوية في البنية التحتية، دون ربطها بشروط سياسية صارمة تتعلق بالديمقراطية أو حقوق الإنسان أو الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. ومن جهة أخرى، ظهرت انتقادات متزايدة تتهم الصين باتباع ما يُسمى بـ **«دبلوماسية فخ الديون"**، أي استخدام القروض وتمويل البنية التحتية

كوسيلة لإغراق بعض الدول في مديونية غير مستدامة، بما يفتح المجال أمام التأثير في قراراتها السيادية أو الحصول على امتيازات اقتصادية واستراتيجية طويلة الأمد.

في هذا الإطار، برز **مفهوم "فخ الديون (Debt-Trap Diplomacy)** "كأحد أكثر المفاهيم إثارة للجدل في تحليل العلاقات الصينية–الإفريقية. فبينما يرى بعض الباحثين أن الحديث عن فخ ديون صيني مبالغ فيه ويخضع أحيانًا لاعتبارات تنافس جيوسياسي بين القوى الكبرى، يشير آخرون إلى أن طبيعة بعض العقود والديون، وغياب الشفافية في عدد من الاتفاقيات، وضعف القدرات التفاوضية والمؤسساتية في عدد من الدول الإفريقية، يمكن أن يؤدي في المحصلة إلى أوضاع قريبة من فخ الديون، حتى إن لم يكن ذلك مقصودًا أو مُعلنًا من الجانب الصيني.

وتعتبر زامبيا من أبرز الحالات الإفريقية التي تبلور فيها هذا الجدل بشكل واضح. فهذه الدولة الواقعة في منطقة شرق–جنوب القارة، ذات الموارد الطبيعية الغنية، خصوصًا النحاس، شهدت خلال العقدين الأخيرين زيادة ملحوظة في حجم انخراط الصين في اقتصادها، سواء عبر تمويل مشاريع البنية التحتية أو الاستثمار في قطاع التعدين وغيره من القطاعات. غير أن هذا الانخراط ترافق مع ارتفاع كبير في حجم الدين الخارجي، وازدياد نسبة الديون المستحقة للدائنين الصينيين، وصولا إلى أزمة مديونية حادة تجسدت في تعثرات في خدمة الدين وإعلان عدم القدرة على السداد في بعض الفترات.

<u>الأهمية العلمية:</u>

تنبع الأهمية العلمية لموضوع الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: دراسة حالة زامبيا من كونه يعالج إحدى القضايا المعاصرة المرتبطة بتنامي النفوذ الاقتصادي الصيني داخل القارة الإفريقية، وذلك من خلال توظيف الصين للدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وتعزيز حضورها الدولي. كما يساهم هذا الموضوع في تحليل طبيعة العلاقات الصينية الإفريقية، وفهم آليات التعاون الاقتصادي والاستثماري التي تعتمدها الصين

في إفريقيا، خاصة في مجالات البنية التحتية، التمويل، والتبادل التجاري. وتبرز أهمية الدراسة كذلك في اختيار زامبيا كنموذج تطبيقي، باعتبارها من أكثر الدول الإفريقية ارتباطًا بالاستثمارات والقروض الصينية، الأمر الذي يسمح بدراسة انعكاسات هذه العلاقات على التنمية الاقتصادية والسيادة الوطنية ومستويات المديونية. إضافة إلى ذلك، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية العربية المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية الصينية.

أهداف الدراسة:

- دراسة مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتحديد آليات تحولها من أداة تكميلية إلى محدد بنيوي في السياسة الخارجية الصينية (القوة الناعمة والاقتصادية).
- العمل على رصد العقيدة الجيو إقتصادية لبكين: رصد وتحليل الأبعاد الاستراتيجية لمبادرة "الحزام والطريق" (Belt and Road Initiative) في الفضاء الأفريقي، وتحديد محفزات التوجه الصيني نحو أسواق القارة ومنابع ثرواتها.
- التعرف على الاستراتيجية الكبرى: رصد الأهداف الجيوسياسية والاقتصادية الكبرى للصين في أفريقيا، خاصة في إطار مبادرة "الحزام والطريق".
- التعرف على حدود الفعالية الجيو اقتصادية للدبلوماسية الصينية في تحقيق الاستدامة التنموية وتطوير البنية التحتية في زامبيا.
- التعرف على أهم السيناريوهات المحتملة للعلاقات الصينية الزامبية في ظل التنافس الدولي المحتوم.

مبررات اختيار الموضوع:

أولًا: المبررات الذاتية

1.الاهتمام الشخصي بدراسة قضايا العلاقات الدولية والدبلوماسية الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بالعلاقات الصينية الإفريقية.

2.الرغبة في فهم طبيعة التوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا وآثاره على الدول الإفريقية النامية.

3.الميل إلى دراسة المواضيع الحديثة المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية.

4.الرغبة في تنمية المعارف العلمية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون الدولي.

5.الطموح إلى إنجاز دراسة أكاديمية تساهم في إثراء الرصيد العلمي والمعرفي في هذا المجال.

ثانيًا: المبررات الموضوعية

1.تنامي الدور الاقتصادي والدبلوماسي للصين في القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، مما جعلها شريكًا أساسيًا للعديد من الدول الإفريقية.

2.أهمية الدبلوماسية الاقتصادية كأداة فعالة لتحقيق المصالح الاستراتيجية للدول في ظل التحولات الدولية الراهنة.

3.أهمية زامبيا كنموذج للدراسة باعتبارها من أكثر الدول الإفريقية استفادة من الاستثمارات والقروض الصينية، خاصة في قطاع التعدين والبنية التحتية.

4.بروز جدل دولي حول آثار التمويل الصيني في إفريقيا بين اعتباره وسيلة للتنمية أو سببًا في زيادة المديونية والتبعية الاقتصادية.

5.قلة الدراسات العربية المتخصصة التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا بصورة تحليلية معمقة.

6.ارتباط الموضوع بالواقع الاقتصادي والسياسي المعاصر، مما يمنحه أهمية علمية وعملية في مجال الدراسات الدولية والإفريقية.

الدارسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة استكمالًا وإضافة علمية للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا، إذ تسعى إلى معالجة هذا الموضوع من زاوية تحليلية تجمع بين البعدين الاقتصادي والسياسي للعلاقات الصينية الإفريقية. وتكمن خصوصية هذه الدراسة في تركيزها على حالة زامبيا كنموذج تطبيقي يبرز طبيعة الحضور الصيني في القارة الإفريقية، من خلال دراسة آليات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية وانعكاساتها على التنمية، المديونية، والسيادة الاقتصادية للدول الإفريقية. كما تهدف الدراسة إلى سد النقص النسبي في الأدبيات العربية المتخصصة في هذا المجال، والمساهمة في إثراء البحث العلمي المرتبط بالدبلوماسية الاقتصادية والتحولات الجيوسياسية المعاصرة في إفريقيا.

من أهم الدارسات التي تم الاستعانة بها في طرح موضوعنا والتي كانت الأقرب من عنوان دراستنا نجد ما يلي:

-كتاب بعنوان "الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية السودانية نمودجا 2000-2010" للباحث الدكتور رافع علي المدني الصادر عام 2012 يحلل هذا الكتاب صعود الصين داخل إفريقيا عبر أدوات "القوة الناعمة" بدلاً من الهيمنة العسكرية التقليدية.ليتوصل الكاتب الى نتيجة مفادها أن الصين نجحت في ترسيخ نفوذها داخل إفريقيا والسودان بصورة خاصة . عبر توظيف "الدبلوماسية الناعمة" القائمة على المصالح الاقتصادية والتعاون التنموي وعدم التدخل السياسي، الأمر الذي مكّنها من بناء شراكات استراتيجية أكثر قبولاً لدى الدول الإفريقية مقارنة بالنموذج الغربي التقليدي.

ويرى المؤلف أن التجربة الصينية في السودان خلال الفترة (2000-2010) أثبتت أن:

القوة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى نفوذ سياسي ودبلوماسي واسع، وأن الاستثمارات الصينية، خاصة في قطاع النفط والبنية التحتية، لعبت دوراً محورياً في تعميق العلاقات الثنائية،

كما أن الدعم السياسي المتبادل داخل المؤسسات الدولية عزز مكانة الصين كشريك موثوق للسودان.

ويخلص كذلك إلى أن السياسة الصينية في إفريقيا ليست مجرد نشاط اقتصادي عابر، بل تمثل جزءاً من استراتيجية دولية طويلة المدى.

–دراسة بعنوان "الزعامة الاقتصادية للاقتصاد الصيني في إفريقيا في ضوء الطموحات الجيوسياسية " للباحث أحمد جمعة عبد الغني حسن الصادرة عن المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية –المجلد 37العدد الأول. عام 2023.حاولت هذه الدراسة تحليل تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين وأفريقيا في ضوء طموحات الصين الجيوسياسية، لا سيما بعد ظهورها كفاعل اقتصادي وسياسي مهيمن في القارة منذ نهاية الحرب الباردة.

لنستنتج في الأخير مايلي: أن التوغل الاقتصادي الصيني في أفريقيا يتجاوز أطر الشراكة التنموية البحتة؛ ليُشكل استراتيجية جيوسياسية ناعمة وممنهجة تهدف إلى تأمين الموارد الحيوية وكسب التأييد السياسي الدولي لتعزيز مكانة بكين كقطب عالمي منافس، بالرغم مما تخلفه هذه الشراكة غير المتكافئة من تبعية اقتصادية ومعضلة ديون متفاقمة للدول الأفريقية."

دراسة بعنوان: Disentangling China's Infrastructure Investment in Africa: A Symbiotic Partnership or an Unequal Substitute for African Resources?

حاولت الدراسة التطرق على "تفكيك طبيعة استثمارات البنية التحتية الصينية في أفريقيا وتحديد خلفياتها التنافسية؛ من خلال قياس أثرها على الصادرات الأفريقية نحو الصين، والتمييز بين غاياتها الاستراتيجية في قطاعات الموارد الحيوية (الأولية) التي تحكمها دوافع

'اقتناص الموارد' (Resource-seeking)، وقطاعات التصنيع والخدمات (غير الأولية) التي يحكمها دافع 'إحلال الواردات وفتح الأسواق' (Market-seeking)."

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

أولًا: الحدود الزمانية:

تمتد الفترة الزمنية للدراسة من سنة 2010 إلى سنة 2025، وهي فترة تسمح برصد تطور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا، خصوصًا من حيث تصاعد حجم التمويل والاستثمارات الصينية، وبروز مبادرة الحزام والطريق، إضافة إلى متابعة تطور أزمة المديونية في زامبيا خلال هذه المرحلة وما صاحبها من تحولات اقتصادية ومالية.

ثانيًا: الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة ميدانيًا على دولة زامبيا باعتبارها حالة تطبيقية رئيسية، نظرًا لأهميتها في استقطاب الاستثمارات والقروض الصينية، خاصة في قطاع التعدين. كما يتم، عند الحاجة، التطرق إلى بعض الدول الإفريقية الأخرى بشكل مقارن ومحدود، وذلك بهدف دعم التحليل وتوضيح أبعاد الإشكالية محل الدراسة.

الإشكالية:

الى أي مدى أسهمت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في التأثير على التنمية الاقتصادية والاستقلال المالي لجمهورية زامبيا؟

التساؤلات الفرعية

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1-ما طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أفريقيا، وما دور القوة الناعمة ومبادرة الحزام والطريق في تعزيز النفوذ الصيني داخل القارة؟

2-ما أبرز الآليات والاستراتيجيات الاقتصادية والتمويلية التي تعتمدها الصين في أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريع البنية التحتية وأنماط القروض والاستثمارات؟

3-إلى أي مدى أسهمت القروض والاستثمارات الصينية في تكريس التبعية المالية؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: كلما تعاظم الحضور الاقتصادي والتمويلي الصيني في أفريقيا من خلال القوة الناعمة، ومبادرة الحزام والطريق، وآليات التمويل والاستثمار، كلما ازداد تأثيره على البنى الاقتصادية والسياسية للدول الأفريقية، بما يعزز النفوذ الصيني ويثير جدلاً حول التبعية المالية والاستقلالية الوطنية

1-تسهم القوة الناعمة والمبادئ السياسية الصينية في تعزيز قبول نموذج التعاون "جنوب-جنوب" في أفريقيا والحد من الانتقادات المرتبطة بأطروحات الاستعمار الجديد.

2-يؤدي نموذج التمويل الصيني القائم على البنية التحتية والموارد، إلى جانب محدودية الشفافية في بعض العقود، إلى تعزيز النفوذ الجيو-اقتصادي الصيني والتأثير في مؤشرات الشفافية المالية بالدول الأفريقية.

3-تسهم الاستثمارات والقروض الصينية في زيادة الاعتماد المالي لبعض الدول الأفريقية، كما يظهر في الحالة الزامبية، مما ينعكس على مستويات المديونية وهامش الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

مناهج واقتربات الدراسة:

أ/مناهج الدراسة:

من المسلم به أن تطور العلوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور المناهج العلمية، إذ إن التقدم المعرفي لا يتحقق إلا من خلال تطوير أدوات التفكير والبحث وأساليبهما. وفي هذا السياق، يؤكد الفيلسوف رونيه ديكارت على أهمية المنهج باعتباره الطريق الذي ينبغي للعقل أن يسلكه للوصول إلى الحقيقة، حيث يرى أن حسن استخدام العقل لا يكفي وحده، بل لا بد من منهج منظم يوجهه ويضمن له الوصول إلى نتائج يقينية وواضحة.

وبناءً على ذلك، فإن المنهج العلمي لا يُعد مجرد وسيلة تقنية للبحث، بل هو إطار فكري يحدد طريقة التعامل مع المعطيات وتنظيم الأفكار وتحليل الظواهر، مما يجعل منه عنصراً أساسياً في بناء المعرفة العلمية وتطورها. وبناء على ذلك اعتمدت دراستنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي** : لتتبع تطور العلاقات الصينية–الأفريقية عمومًا، والعلاقات الصينية–الزامبية خصوصًا، منذ بدايتها وحتى الفترة (2010–2025) ، بما يسمح بفهم السياق التاريخي الذي تشكلت فيه أنماط التعاون الراهنة.
- **منهج دراسة الحالة : CASE STUDY** حيث تُعد زامبيا وحدة التحليل الرئيسة، بما يتيح التعمق في فهم تفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية في إطار علاقة ثنائية محددة، واستخلاص دلالات أوسع حول نمط الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في القارة.

المنهج المختلط (الكمي – الكيفي):

تنبع حاجتنا لتوظيف المنهج المختلط (الكمي–الكيفي) في دراستنا هذه من اختيارنا لظاهرة مركبة تجمع بين الأرقام والسياسات في حقل الاقتصاد السياسي الدولي كموضوع للبحث، بحيث إن رصد العلاقة بين تدفقات القروض الصينية ومعدلات نمو الدين السيادي ظاهرة تتطلب تقصياً كمياً، يكتمل بالتحليل الكيفي لمضمون الاتفاقيات الثنائية والخطابات الرسمية لفهم أبعاد السيادة. ومن هنا تبرز أهمية هذا المنهج من خلال الكشف عن التداخل الديناميكي بين المؤشرات الإحصائية والمخرجات السياسية على مستوى العلاقات الصينية–الأفريقية.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات. استلزم الأمر استعراض جملة من المفاهيم والأفكار المهمة تم تضمينها في فصلين:

تناول الفصل الأول الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية الصينية، من خلال تحديد مفاهيمها وأدواتها، وبيان أسس القوة الناعمة الصينية في أفريقيا، إضافة إلى تحليل المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الصينية تجاه القارة، واستعراض أهم المقاربات النظرية المفسرة لهذا الدور. كما تطرقنا إلى الاستراتيجيات الاقتصادية الصينية، خاصة نماذج التمويل والبنية التحتية، ومبادرة الحزام والطريق ودورها في تعزيز الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة إشكالية المديونية الصينية في أفريقيا، من خلال تحليل مفهوم فخ الديون وجدلية الاستدامة المالية، وتقييم الأبعاد السياسية والاقتصادية للتبعية المالية. كما تناول حالة زامبيا كنموذج تطبيقي، عبر تحليل تطور العلاقات الصينية–الزامبية، وأثر التمويلات والمشاريع الصينية على التنمية، مع إبراز انعكاسات أزمة المديونية على السيادة الاقتصادية واستخلاص أهم الدروس.

الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أفريقيا، كما تتجلى في حالة زامبيا خلال الفترة 2010–2025، تمثل شراكة تنموية ظاهريًا عبر تمويل البنية التحتية، لكنها في الواقع تُسهم في تعميق التبعية المالية وتكوين وضعٍ قريب من "فخ الديون"، بما يحدّ من هامش القرار الاقتصادي والسياسي المستقل لزامبيا.

وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسة عدد من الأفكار الفرعية التي سيتم اختبارها ضمن التحليل، من قبيل أن الصين تعتمد إستراتيجية طويلة الأمد توظف فيها أدوات القوة الناعمة ومبادرة الحزام والطريق لتكريس حضورها في القارة، وأن طبيعة القروض وعدم كفاية الأطر التفاوضية والحوكمية في بعض الدول الإفريقية يؤديان إلى تفاقم هشاشة أوضاعها المالية، مع إمكانية تحويل التعاون الاقتصادي من مصدر دعم تنموي إلى عامل مخاطرة هيكلية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية واختبار الفرضية المعروضة، تعتمد الدراسة على منهجية متعددة الأدوات، تجمع بين:

وبالنظر إلى طبيعة البحث وموضوعه، سيتم الاعتماد أساسًا على المصادر الثانوية الموثوقة، من قبيل: الوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومات المعنية والمنتديات الدولية (مثل منتدى التعاون الصيني–الإفريقي)، والتقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية ومراكز البحوث المتخصصة، والدراسات الأكاديمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، بالإضافة إلى قواعد البيانات الإحصائية المتعلقة بالديون والمؤشرات الاقتصادية. وسيتم التعامل مع هذه المصادر بمنهج نقدي يراعي اختلاف زوايا النظر واحتمالات التحيّز، خاصة في ظل وجود تباين بين السرديات الغربية والصينية حول طبيعة الحضور الصيني في إفريقيا.

وتتم معالجة موضوع الدراسة وفق خطة بحث تقوم على فصلين رئيسين متكاملين:

- يخصَّص الفصل الأول لبيان الإطار النظري والاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أفريقيا، من خلال تناول الأسس المفاهيمية والنظرية لهذا النوع من الدبلوماسية، وملامح القوة الناعمة الصينية، ومبادئ السياسة الخارجية تجاه القارة، ثم تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية الصينية، ونماذج التمويل، ومبادرة الحزام والطريق ودور الشركات الصينية الكبرى في تنفيذ مشاريع البنية التحتية.
- أما الفصل الثاني فيتجه إلى تحليل جدلية الديون والتبعية المالية في العلاقات الصينية–الأفريقية، مع التركيز على النقاش حول "فخ الديون" وآثاره السياسية والاقتصادية على الدول الإفريقية، قبل الانتقال إلى دراسة حالة زامبيا بوصفها نموذجًا تطبيقيًا، من خلال عرض خصائصها الجيوسياسية والاقتصادية وتطور علاقاتها مع الصين، ثم تقييم أثر التمويل الصيني على مسار التنمية وأزمة المديونية وتداعياتها على القرار السيادي، وصولًا إلى استخلاص الدروس والتوصيات.

بهذا التدرج، تسعى هذه المذكرة إلى الإسهام في إثراء النقاش الأكاديمي حول طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا، وحدود كونها نموذجًا لشراكة تنموية متوازنة أو أداة لإعادة إنتاج أنماط جديدة من التبعية، مع تقديم قراءة معمقة

لحالة زامبيا يمكن أن تفيد صانعي القرار والباحثين في مجال التعاون الدولي والتنمية في القارة الإفريقية. الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: المفاهيم والسياق التاريخي والأدوات الاستراتيجية:

يعد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية، حيث ارتبط بتحولات عميقة مست الاقتصاد والسياسة على حد سواء. وفي ظل تزايد التداخل بين المصالح الاقتصادية والأهداف السياسية للدول، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أداة مركزية في تحقيق المكانة الدولية وتعزيز العلاقات الخارجية. يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي لهذا النوع من الدبلوماسية، من خلال توضيح نشأته ومفاهيمه وأهدافه وأدواته ومستوياته.

الفصل الأول: الدبلوماسية

الاقتصادية الصينية في افريقيا الإطار

النظري والاستراتيجي الكبرى

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الإطار النظري والاستراتيجيات الكبرى التي تؤطر الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في أفريقيا، من خلال التطرق إلى الأسس المفاهيمية والنظرية التي تستند إليها السياسة الصينية في القارة، وبيان دور القوة الناعمة والمبادئ الحاكمة للعلاقات الصينية–الأفريقية في تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي. كما يتناول الفصل أهم الاستراتيجيات الاقتصادية التي تعتمدها الصين في أفريقيا، لاسيما نماذج التمويل ومشاريع البنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق، مع إبراز دورها في توسيع الحضور الاقتصادي الصيني وتعزيز الشراكة مع الدول الأفريقية في إطار المصالح المتبادلة والتنمية المشتركة.

كما يسلط الضوء على أهم المقاربات والنظريات المفسرة للدبلوماسية الاقتصادية الصينية، مع بيان مرتكزاتها وأهدافها ودورها في تعزيز مكانة الصين على الساحة الدولية.

المبحث الأول: الأسس المفاهيمية والنظرية للدبلوماسية الاقتصادية الصينية:

يسعى هذا المبحث إلى تأصيل المفاهيم التي تقوم عليها الدراسة، بدءاً بتحديد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ونشأتها وأدواتها ومستوياتها، ووصولاً إلى ملامح القوة الناعمة الصينية. كما يعرض الأسس السياسية الحاكمة للدور الصيني في إفريقيا، لا سيما مبادئ منتدى «الفوكاك» وعدم التدخل والمنفعة المتبادلة. ويختم بأهم المقاربات النظرية المفسّرة للعلاقة الصينية–الإفريقية، بوصفها أدوات تحليلية تؤطّر فصول الدراسة اللاحقة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة الصينية:

الفرع الأول الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والأدوات:

أولا: تعريف الدبلوماسية:

ظهرت الدبلوماسية في الأصل كسلوك فطري بين البشر، حيث كانت عبارة عن وسيلة للتواصل والتفاهم بين الجماعات البشرية المجاورة في العصور القديمة. ومع مرور الزمن وتطور النظم السياسية التي تنظم هذه الجماعات، ظهرت الحاجة إلى وسائل تواصل بين تلك الأنظمة، ومع الوقت تحولت هذه الوسيلة إلى نظام مستقل قائم بذاته يهدف إلى تعزيز العلاقات الودية المتبادلة بين الدول، وكان الهدف الأساسي من هذه العلاقات تحقيق التعاون والتفاهم وتبادل المساعدة والمنفعة المشتركة. [1]

ومع مرور الوقت أصبح التواصل المستمر بين الدول ضرورة لا غنى عنها كما هو الحال في الوقت الحاضر، لذا لجأت الدول في الكثير من الأحيان إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية لمناقشة

[1] عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية القاهرة، مكتبة النهضة، ط. 2، (1989)، ص ص 20،21

القضايا ذات الاهتمام المشترك والعمل على التوفيق بين المصالح المتباينة وحل النزاعات التي قد تنشأ بينها. ومع استمرار تطور النشاط الدبلوماسي تدريجياً، تم وضع قواعد محددة لتنظيم هذا النشاط وضمان سيره بطريقة منظمة.[1]

ومع ذلك ظلت كلمة الدبلوماسية تحمل معانٍ عدة، فهي تعني: مراقبة مجريات الأمور والأحداث في الدول المضيفة. حماية مصالح الدول المرسلة. الدلالة على المفاوضات الدولية على كافة مستوياتها وبكافة موضوعاتها وأهدافها. الوسيلة التي تمهد لعقد المعاهدات وإبرام الاتفاقيات التي يتم بموجبها تنظيم وتوثيق العلاقات بين الدول وتسوية نزاعاتها. مرادف للسياسة الخارجية للدول بدءاً من إعداد هذه السياسة وانتهاءً بتنفيذها.

حيث يعرف هارولد نيكلسون الدبلوماسية كونها: "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن الدبلوماسيين".

أما تعريف براديه فودرية فهي: "فن تمثيل الحكومة ومصالح البلد تجاه الحكومات والبلدان الأجنبية، والسهر على حقوق وطنه ومصالحه وكرامته حتى لا تكون غير معروفة في الخارج، كما أنها إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات السياسية".[2]

أما مونتسكيو فلقد ربط الدبلوماسية في تعريفه بالهدف الذي تسعى إليه، حيث عدّ "أن قانون البشر مبني طبيعياً على مبدأ أن مختلف الأمم يجب أن تحقق الخير الأعظم وقت السلم وإذا أمكن الضرر الأقل وقت الحرب، دون المساس بالمصالح الحقيقية".

---

[1] سهى شوينحة، الدبلوماسية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة حلب، كلية الحقوق 2013-2014)، ص14

[2] الشامي، عبد الحميد، الدبلوماسية: تاريخها، مؤسساتها، أنواعها، قوانينها، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.ص39.

وبناءً على مجموعة التعريفات السابقة، يمكن تعريف الدبلوماسية على أنها العملية السياسية التي تعنى بشكل مباشر بإدارة العلاقات الدولية للدول والشعوب بما يخدم مصالحهم، إذ تعد الدبلوماسية إطاراً للعلاقات الدولية على المستوى السياسي مستندة إلى مجموعة من القوانين والمعايير الدولية التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الكيانات القانونية الدولية، وتوضيح الحقوق والمسؤوليات والواجبات والامتيازات لهذه الكيانات، مع الإشارة إلى شروط عملهم التي لابد أن تتوازن بين المصالح المختلفة في أوقات السلم والحرب.

لقد أدى تطور العلاقات الدولية وتشابك مصالح الدول إلى تطور في طبيعة هذه العلاقات بحيث لم تعد مقتصرة على الجوانب السياسة فقط، بل امتدت لتشمل الجوانب الثقافية والاقتصادية أيضاً. فمن الواضح أن الدول اليوم لا يمكنها أن تزدهر وتعيش في معزل عن بقية الدول، خاصة في ظل التطورات والتحولات المتسارعة التي تؤثر على السياسة من جهة والاقتصاد من جهة أخرى. لذلك تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية مكانة بارزة في مستقبل العلاقات الدولية، حيث أصبح العامل الاقتصادي عاملاً مؤثراً بشكل مباشر على مستوى التنمية الاقتصادية لأي دولة، وتنمية العلاقات الودية بين الدول.

وبما أن العلاقات الدولية تنوعت، فإن الدبلوماسية أيضاً شهدت أشكالاً عديدة بحيث لم تعد مقتصرة على الشكل التقليدي فقط، بل شملت أشكالاً جديدة مثل الدبلوماسية الثقافية الشعبية والدبلوماسية الاقتصادية التي تشكل محور الدراسة .

الدبلوماسية الاقتصادية:

1-1نشاة الدبلوماسية الاقتصادية:

انطلقت الدبلوماسية في صورتها الأولى كوسيلة للتواصل الرسمي بين الدول، وتركزت مهامها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على إدارة النزاعات والحروب وابرام الاتفاقات السلمية، بينما تم تهميش الشأن الاقتصادي.

غير ان القرن العشرين شهد تحولا في مضمون واهداف الدبلوماسية، حيث أصبحت تشمل مجالات أوسع منها الاقتصادي استجابة للتغيرات التي عرفها النظام الدولي وقد تجلى ذلك بوضوح في العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى مما يؤكد تأثير القضايا الاقتصادية على مسار العلاقات الدولية وتوجهات الدبلوماسية ، وقد شهدت هذه الفترة نشأة الدبلوماسية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة رئاسة روزفلت حيث عرفت ب " دبلوماسية الدولار " أي تم تحقيق المصالح الأمريكية من خلال استخدام القوة الاقتصادية للدولة المتمثلة في الدولار ، وكانت وزارة الخارجية هي الجهة المسؤولة عن تنفيط هذه الاستراتيجية و ذلك من خلال اليات متعددة مثل تمويل الشركات الامريكية في الخارج و تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأخرى حيث يجسد مخطط مارشال لإعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مثالا واضحا على هذه السياسة ، كما امتدت هذه الممارسة لتشمل دولا أخرى مثل البرازيل والأرجنتين وجنوب افريقيا و حتى الدول العربية خلال حرب 1973 كنهج مماثل للدبلوماسية الاقتصادية.[1]

1-2 تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية على انها شكل من أشكال الدبلوماسية، تستخدم فيها الدولة الأدوات الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها.

يلخص هذا التعريف الدبلوماسية الاقتصادية بالأدوات الاقتصادية المتمثلة في العقوبات أو الحوافز والمكافأة الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، فهي تستهدف رعاية المصالح

[1] بسعود حليمة، الدبلوماسية الاقتصادية: الابعاد المفاهيمي والتطبيقية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15)، العدد 01)، (افريل (2022)، ص ص 648-649.

الاقتصادية والتجارية وتشمل التواصل مع المؤسسات والمنظمات لحل النزاعات التجارية والتفاوض على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.[1]

كما عرفها ألكسندر كاتب بأنها وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى، باستخدام وسائل اقتصادية من قبيل المفاوضات التجارية العالمية وتدابير توسيع عمل الشركات الوطنية عبر العالم أو على العكس بجذب الاستثمارات الأجنبية الى أرض الوطن.[2]

بحيث يعكس هذا التعريف شمولية الدبلوماسية الاقتصادية كأداة مزدوجة التأثير خارجيا من خلال توسيع نفوذ الشركات الوطنية ودخولها أسواق جديدة والمشاركة الفاعلة في المفاوضات التجارية، أما داخليا من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية لدعم الاقتصاد المحلي فهذا الجانب يشير الى أن القوة الاقتصادية ليست فقط في النفوذ الخارجي بل أيضا في تعزيز الداخل الاقتصادي.

وعرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي". ويقصد بهذا التعريف استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة. وقد اعتبر هذا التعريف أن الدبلوماسية هي فن حسن استخدام العوامل الاقتصادية لحل المشاكل السياسية العالقة بين الدول. وقد قصر هذا التعريف الغاية من النشاط الدبلوماسي الاقتصادي، وحصرها في إطار ضيق، ففي بعض الأحيان تكون الغاية من ممارسة هذا النشاط استخدامه كعامل ضغط على دول معينة لاتخاذ مواقف محددة من الناحية السياسية. ولكن ليست هي دائما الغاية الوحيدة منه، بل على العكس ففي معظم

---

[2] سليم عاشور، الآلية التعاونية والنزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية مقاربة معرفية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية (المجلد) (8) (العدد (2)، سنة (2023، ص 206.

الحالات تكون الغاية من الدبلوماسية الاقتصادية السعي لتأمين المصالح الخارجية للدولة، وتطوير اقتصادها الوطني، وحل مشاكلها الاقتصادية، والتأكيد على مكانتها الاقتصادية إقليميا وعامليا.

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً بأنها: الدبلوماسية المهتمة بقضايا السياسة الاقتصادية، ومثال عليها عمل الوفود الوطنية ضمن المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية WTO، إضافة إلى الدور الذي تقوم به هذه الوفود من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية المعمول بها في الدول الأجنبية بهدف دراستها وتحليلها من قبل حكوماتهم المحلية واختيار أفضل السبل للتأثير فيها، كما تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية الموارد الاقتصادية الوطنية كحوافز أو عقوبات لتحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية.

استنادا للتعريف السابق، يمكن للحكومات الاستفادة من الدبلوماسية الاقتصادية من خلال توجيه مشاريعها الداخلية عبر استثمارات للتصدير أو دعم قانوني أو مساعدة الشركات الوطنية في فتح فروع لها في الأسواق الدولية ويمكنها أن تقوم بنفس الشيء بالنسبة للمشاريع الأجنبية من أجل تشجيع تدفق الاستثمارات اليها. وفي تعريف أخر الدبلوماسية الاقتصادية هي فن تأمين الامن الاقتصادي والمصالح الاستراتيجية لدولة ما وخدمتها من خلال استخدام العلاقات الدولية على مستوى الحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال من خلال تشجيع الشركات الوطنية عمومية كانت أم خاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ولوج الأسواق العالمية، بهدف زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أيضا تعرف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها نشاط دولي تمارسه الدولة أو التكتلات الإقليمية، يهدف إلى إدارة وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية بما يحقق المصالح الوطنية والاستراتيجية، من خلال توظيف أدوات اقتصادية متعددة مثل التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، والمساعدات الاقتصادية، والاتفاقيات الدولية، وذلك قصد تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية متبادلة، كتعزيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتوسيع النفوذ الدولي، ودعم المواقف السياسية عبر الوسائل

الاقتصادية. كما تقوم على تداخل وثيق بين البعدين السياسي والاقتصادي، حيث تُستخدم القوة الاقتصادية كوسيلة للتأثير السياسي، كما تُوظف السياسة الخارجية لتحقيق مكاسب اقتصادية داخل النظام الدولي.[1]

من جملة التعاريف السابقة يمكننا استنتاج التعريف الاجرائي الاتي للدبلوماسية الاقتصادية بأنها وسيلة لبناء العلاقات الدولية قد تكون بين طرفين أو متعددة الأطراف، تستخدم فيه الأطراف الفاعلة (الدول المنظمات، الدولية الدبلوماسيين) مواردها الاقتصادية من اجل مكاسب سياسية او اقتصادية وذلك عبر اليات ينتج عنها ابرام معاهدات او اتفاقيات لتحقيق اهداف مختلفة.

2-أدوات الدبلوماسية الاقتصادية:

ان النشاط الدبلوماسي الاقتصادي الذي تمارسه أي دولة ضمن الإطار العام لسياستها الخارجية يكون الهدف منه تحقيق غايات هذه السياسة، فيمكن القول إن أدوات الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة فعالة للسياسة الخارجية احتلت مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة. ونتجت هذه الأهمية من خلال عاملين مترابطين يتمثل الأول في تزايد اهتمام الحكومات بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية لمواطنيها، أما الثاني هو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وبالتالي اصبحت الأدوات الاقتصادية وسيلة مؤثرة ومهمة للتأثير على سلوك الدول الأخرى وتحقيق المصالح الوطنية.[2]

وعليه تتمثل أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية فيما يلي:

أولاً: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تفرضها الدولة في اقتصادها:

من أهم الأدوات التي تستخدمها الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف الدول سواءا كانت اقتصادية او سياسية وهي:

---

[1] محمد سعيد عبد الغني، العلاقات الاقتصادية الدولية والدبلوماسية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص. 45-48.

[2] عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية (عمان، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993)، ص 109

السياسات والتدابير الاقتصادية: حيث تطبق بهدف تشجيع التبادل التجاري فيما تعلق بقطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات كالأخذ بنظام الحصص او تقديم اعانات للمصدرين مما يحفز الشركات الدخول الى أسواق جديدة او التسعير الغير الاقتصادي للقطاع العام في الدولة بهدف تعزيز صادرات المنتجات العامة الى الأسواق الخارجية عبر أسعار تنافسية وزيادة الطلب على منتجات القطاع العام او تقييد المنتجين بمواصفات فنية معينة مثل جودة المواد الخام. فتطبيق هذه التدابير يتطلب دراسة دقيقة للبيئة الاقتصادية الدولية والمحلية لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.[1]

سياسة الضرائب والرسوم الجمركية: تعد من أكثر الأدوات التي تستعملها الدولة للتأثير على مجرى التجارة الدولية فهي توظف اما كمصدر رئيسي لتعزيز الأمن القومي وتوفير الحماية للصناعات المحلية، واما تستخدم كوسيلة للردع والمعاملة بالمثل مع بعض الدول أو كأداة ضغط ومساومة في المفاوضات. وتتعدد الأغراض التي تستخدمها هذه الضرائب الجمركية، فهي قد تستخدم على اعتبار أنها مصدر من مصادر الدخل القومي للدولة، أو لتوفير الحماية الضرورية للصناعات المحلية، أو لتغيير الشروط التي تتم على أساسها المبادلات التجارية، أو تستخدمها الدولة كوسيلة اقتصادية انتقامية ضد بعض الدول، أو كأداة للمساومة عن طريق الضغط أو الإغراءات في المفاوضات، وذلك في الحالات التي يكون فيها فرض الضرائب الجمركية بموجب اتفاق دولي بين الدول. إلا أن هذه الأداة قد انخفضت أهميتها بشكل تدريجي بفعل عدة مؤثرات أهمها: الاتجاه الحالي في المجتمع الدولي للدخول في ترتيبات اقتصادية بشكل ثنائي بين دولتين، أو إقليمي كالاتحاد الأوروبي أو عالمي كالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وحالياً منظمة التجارة العالمية. الغاية من هذه الترتيبات تحرير العلاقات التجارية الدولية، وذلك ضمن إطار قواعد محددة يتم وفقها إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز في المعاملة بين الدول. وكذلك بسبب القيود المتزايدة على حركة رؤوس الأموال لأغراض التنمية الاقتصادية.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ط2، (1985)، ص 419

فالدول النامية تفرض الرسوم الجمركية على سلع الاستهلاك الترفيهي بقصد تقييد هذا الاستهلاك وتوفير جزء أكبر من الدخل القومي لأغراض الاستثمار، أو التنمية.

فرض قيود على التحويلات الخارجية: تستخدم الدولة هذه الأداة للسيطرة على حركة النقد الأجنبي في الخارج، كما تستخدمها لحماية ميزان المدفوعات من العجز إذا تجاوز الانفاق حدود معينة وبالتالي ستكون الدولة مجبرة على إنفاق العملة الصعبة على استيراد السلع الضرورية والأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها بدلا من الكماليات. كما تقوم الدولة بجذب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية وفق التشريع الداخلي او في إطار معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف.[1] النشاط الاستثماري وحركة رأس المال وحماية الاستثمارات الأجنبية: تقوم هذه الأداة على تعديل شروط انتقال رأس المال او حركة التجارة سواءا بالتقييد أو بالإطلاق مما يترتب عليه التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة والهدف هو الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنمية الاقتصادية وعملية التبادل التجاري.

تخفيض قيمة العملة المحلية: هو التخفيض الاختياري في سعر صرف العملة ويتم ذلك عندما تلجا الدولة، بعد إعلام صندوق النقد الدولي إلى تخفيض عملتها بالنسبة للذهب، أي بتنقيص وزن الذهب، وبالتالي بالنسبة للعملات الأخرى. ويختلف هذا الإجراء عن الانخفاض التلقائي للعملة الذي هو نقص قيمة العملة أما بسبب التضخم الداخلي زيادة الكتلة النقدية وارتفاع الأسعار وأما بسبب العجز في ميزان المدفوعات وأما أيضا بسببهما معا وهو الأمر الغالب. وهناك نوعان من:

خفض القيمة:

خفض القيمة الدفاعي: وهو إجراء تقدم الدولة عليه مجاراة لتخفيض العملة أجرته دولة أخرى تربطها بها علاقات اقتصادية قوية وذلك لحماية مبادلاتها التجارية والمحافظة على ازدهارها الاقتصادي.

---

[1] محمود حسين الوادي وأحمد عادل التل، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 142 .

خفض القيمة الهجومي: وهو الإجراء الذي تقدم عليه الدولة في محاولة للتغلب على العجز في ميزانها التجاري وإعادة التوازن لمبادلاتها مع الخارج، حيث ان هذا التخفيض يعتبر إحدى الوسائل التي تؤدي إلى زيادة الصادرات. لأن سعر السلع الوطنية يصبح رخيصا بالنسبة للأجانب بسبب انخفاض ما يدفعونه من عملتهم الأجنبية مقابل طلبهم على السلع الوطنية فتزيد الصادرات. أما السلع الأجنبية فان سعرها يصبح مرتفعا بالنسبة للبلد الذي خفض عملته فيقل الطلب الداخلي عليها ونتيجة لزيادة صادرات البلد وانخفاض وارداته يمكن ان يطرأ تحسن على ميزانه التجاري. وتخفيض جراء اقتصادي تلجأ اليه الدولة لتشجيع صادراتها الى الدول الأخرى. حيث أن التخفيض في قيمة العملة يؤدي الى التقليل ثمن المنتجات المحلية في الخارج وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب عليها.[1]

ثانياً: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تفرضها الدولة على اقتصادات الدول الأخرى:

تلجأ الدول الى هذا النوع من الأدوات بهدف تحقيق المنفعة أو مكاسب معينة:

العقوبات الاقتصادية: وهي مجموعة من التدابير القسرية التي تتخذها الدول ضد دول أخرى والتي تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة، عن طريق تكبيد الدولة خسائر اقتصادية او تعليق التعاملات معها او منعها من الحصول على الموارد الطبيعة وغيرها. قد تفرضها الحكومات بشكل منفرد او ثنائي او جماعي كما يمكن فرضها من خلال المنظمات الدولية. تشمل الإجراءات حضر التجارة والتصدير، المقاطعة، الحظر، فرض الحصار، وإلغاء الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية أو متعددة الأطراف، وغالبا ما تستهدف قطاعات حيوية مثل الطاقة للضغط على الدولة لتغيير سياستها.[2]

---

[1] هاجر اوناف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل الأفريقي، مذكرة شهادة ماستر في العلوم السياسية المدرسة العليا للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية (2015-2016)، ص 36

[2] بيتر روودوولف العقوبات في السياسة الدولية، ترجمة د. عدنان عباس علي دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد 65، 2007)، ص 19-21

تقديم المنح والقروض والمساعدات الخارجية: تعتبر المساعدات المالية الدولية أداة أساسية في الدبلوماسية الاقتصادية. وبالإضافة إلى دعم التنمية، تستخدم لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية أوسع، وغالباً ما تأتي مشروطة بقبول سياسات معينة، مما يمنح الدولة المانحة نفوذاً سياسياً واقتصادياً.

المساعدات الفنية: تعتمد على تقديم الخبرة الفنية في مجالات المشروعات الصناعية والزراعية وتوفير الخبراء. تلجا الدول ذات الموارد المالية المحدودة اليها كأداة للسياسة الخارجية.

الزيارات الرسمية: استغلال العلاقات السياسية لخدمة الدبلوماسية الاقتصادية يتجسد ذلك في إطار زيارات رؤساء الدول والتي تحمل في مضمونها جوانب اقتصادية، حيث أصبحت القضايا الاقتصادية تأتي في مقدمة أجندات الزيارات الرسمية لبحث الفرص والعقود والاستثمارات.

3-مستويات ونماذج الدبلوماسية الاقتصادية:

3-1تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية بناءا على عدد الأطراف المشاركة فيها

أولا: الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: تشكل اطارا أساسيا لإدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث تقوم بين بلدين أو مركزين اقتصاديين عن طريق مجموعة من التفاهمات والاتفاقيات الرسمية المتمثلة في تنشيط التجارة البينية وتسهيل انتقال الافراد ورؤوس الأموال[1]. أما الاتفاقيات غير الرسمية فيتم ابرامها بين الشركات والمنظمات العاملة في كلا البلدين.

في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وديا ومن خلال التفاوض، غير انها في بعض الحالات قد تتحول الى أداة للضغط والمساومة عندما تكون هناك تفاوتات في القوة الاقتصادية كعمليات دولية تتم بين الشركات او في الأسواق المالية للاستحواذ والدمج القهريين كما انها ليست معزولة عن المستويات الأخرى للدبلوماسية فهي تعتبر لبنة أساسية لتطبيق بنود الاتفاقيات التي تؤطرها الدبلوماسية الإقليمية أو

[1] السيد علي أحمد بروة، الدبلوماسية الاقتصادية: القوة والسياسة في العلاقات الدولية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 74.

متعددة الأطراف على سبيل المثال قد تتفق دولتان على إجراء مفاوضات ثنائية قبل الانضمام إلى اتفاقية تجارية إقليمية.

ثانيا: الدبلوماسية الإقليمية: يكتسب البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية أهمية متزايدة، حيث تسعى الدول إلى تعزيز نموها الاقتصادي من خلال التكامل الإقليمي. ورغم أن الدوافع السياسية قد تدفع إلى إبرام هذه الاتفاقيات، إلا أن فوائدها الاقتصادية واضحة، فهي توفر مناخا عاما للتعاون والتنسيق بين تجمع او تكتل من الدول عادة ما تكون متجاورة جغرافيا او تربطها عوامل ثقافية مشتركة (كاللغة، الدين، العرق) أو تكون متقاربة من حيث مستوى التقدم الاقتصادي والعلمي، وهي وسيلة فعالة وسريعة لخلق مناطق تجارية او صناعية حرة فيما بينها كما توفر أسواقا جديدة للشركات المحلية وتشجع على المنافسة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكار. كما تعزز هذه الاتفاقيات قوة التفاوض للدول الأعضاء على الساحة الدولية، وتمكنها من تحقيق مصالحها الاقتصادية على نطاق أوسع.

لكن قد ينبثق عنها ضغوط عسيرة وتحديات مرتبطة اتخاذ وقت طويل لإعادة هيكلة شاملة للدولة العازمة للانضمام أولا ثم من اجل الاستمرارية، كما قد تستفيد بعض الدول أكثر من غيرها من هذه الاتفاقيات. لذلك، يتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي تخطيطا دقيقا وتنسيقا بين الدول الأعضاء.

ثالثا: الدبلوماسية متعددة الأطراف:[1]

تشهد الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف تطورا مستمرا، حيث تسعى الى دمج اقتصادات العالم في إطار واحد مشترك عادة ما تقود هذه العملية منظمات دولية رائدة تتمتع بالشرعية الدولية وقبول واسع بين الدول مثل المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية أخرى كالاتحاد الدولي للاتصالات، تعمل هذه المنظمات كوسيط لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة وتجنب النزاعات التي قد تنشأ. مع تقليل الفجوة بين الدول القوية والدول الأقل نفوذا، كما تساهم في وضع القوانين والقواعد

[1] عبد السلام الإدريسي، الدبلوماسية متعددة الأطراف: الأدوار والآليات في ظل العولمة الاقتصادية، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2019، ص 210.

الدولية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول. مع ذلك فهذه الدبلوماسية تتأثر بالتحالفات الخفية أو الممارسات المغرضة التي تعزز تبعية الدول الضعيفة للقوية. ومن أبرز المخاطر المرتبطة بها انتقال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من دولة إلى أخرى، نتيجة ارتباط الأسواق العالمية وتداخل المصالح الاقتصادية، مما يؤدي إلى ما يُعرف بعدوى الأزمات. هذا الارتباط قد يفاقم من التأثيرات السلبية لأي أزمة في إحدى الدول، لتنتقل بسهولة إلى دول أخرى، مهددة استقرارها الاقتصادي والاجتماعي. [1]

رابعا: الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية:

الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية تشكل أحد مستويات التعاون الدولي التي تقل أهميتها واهتمام الدول بها نسبيا مقارنة بالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية او المتعددة الأطراف، لكنها تظل ذات طابع خاص تظهر هذه الدبلوماسية في تجمعات دولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومجموعة السبعة (G7) وغيرها من الهيئات الدولية الاقتصادية.[2]

وتتمحور أهداف هذه الدبلوماسية في هدفين مهمين

الأول: توفير منصة للدول الأعضاء للعمل معا على تحقيق أهداف اقتصادية محددة. يتم ذلك من خلال التعاون الطوعي بين الحكومات الوطنية لتحديد حلول لمشاكل اقتصادية محلية أو دولية، وضمان التنسيق فيما بينها لتحقيق المنفعة المتبادلة.

الثاني: تعزيز التوافق والتطور نحو الأطر متعددة الأطراف حيث تساعد هذه الدبلوماسية الحكومات التي تتشارك رؤى وتوجهات اقتصادية مشابهة على تطوير مجالات التعاون، مما يمهد الطريق لتحقيق إنجازات أوسع ضمن الأطر الاقتصادية متعددة الأطراف.

3-2نماذج الدبلوماسية الاقتصادية:

يتأسس تحليل الدبلوماسية الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من النماذج المتمثلة في:

---

[1] محي الدين صفي سعدون، مرجع سابق، ص 127

[2] Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations, London : Routledge, 2017, p. 11.

نموذج Saner & Yiu: نموذج saner & yiu: في سياق ما يطلق عليه بالدبلوماسية الاقتصادية الجديدة أو دبلوماسية مرحلة ما بعد الحداثة يرى كل من الباحثان saner & yiu ان الدبلوماسية الاقتصادية قد تطورت لتبلور نموذجاً حديثاً يتكون من ستة أبعاد. ويشير هذا النموذج إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية نظراً لتنوع الفاعلين الدبلوماسيين الذين يعملون معاً في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي بالرغم من اختلافاتهم. وقد تم تصنيف هؤلاء الفاعلين بناءاً على أدوارهم ووظائفهم كالتالي:

الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية: تعد هاتان الدبلوماسيتان من الوظائف الأساسية للدولة حيث تمثلان الأدوار والوظائف التي تقوم بها الوزارات المسؤولة عن السياسات الاقتصادية والتجارية. الدبلوماسية الاقتصادية: تهتم بمعالجة القضايا السياسية الاقتصادية كعمل الوفود في المنظمات التي تضع المعايير الدولية من منظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية المتخصصة ومراقبة السياسات الاقتصادية في الدول الأجنبية من قبل الدبلوماسيين الاقتصاديين الذين يقدمون تقارير عن الدول التي يعملون بها ويقدمون توصيات لبلدانهم حول كيفية التأثير على تلك السياسات بشكل أكثر فعالية. كما يقومون بمراقبة مؤشرات السلع في بورصات الدول التي يعملون بها. وتستخدم الدبلوماسية الاقتصادية الموارد الاقتصادية إما كحوافز أو عقوبات من أجل تحقيق أهداف سياسية خارجية محددة مما يطلق عليها في بعض الأحيان بالمهارة الاقتصادية للدولة. الدبلوماسية التجارية: تهدف إلى دعم قطاع التجارة والأعمال الوطنية من أجل تحقيق مسعاها في النجاح الاقتصادي ومساعدة الدولة في تحقيق أهدافها التنموية. وتشمل الترويج للاستثمار الخارجي في الداخل والاستثمار الوطني في الخارج بالإضافة إلى تعزيز التجارة والسياحة، تصدير واستيراد العمالة وجذب التكنولوجيا والأبحاث وبناء صورة إيجابية للدولة على المستوى الدولي. تُمارس هذه الدبلوماسية داخلياً من خلال اللقاءات الثنائية والمتعددة

الأطراف، والتي تشمل محادثات مع الوفود الزائرة والبعثات الدبلوماسية،[1] وغالبا ما تركز هذه المحادثات على الجوانب الاقتصادية والتجارية. متطلبات التنسيق: تتطلب الدبلوماسية الاقتصادية من الجهات الحكومية بالتعاون مع الجهات غير الحكومية تبني رؤية وطنية موحدة. بينما تحتاج الدبلوماسية التجارية إلى تنسيق جهود وزارة الخارجية والجهات الحكومية ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية والبرلمان، وقطاع الأعمال لتطوير رؤية مشتركة تهدف إلى معالجة التحديات وتعزيز الفرص التي تؤثر على مصالح الشركات والمؤسسات العامة والخاصة في الخارج، وذلك في إطار حماية المصالح الوطنية. [2]

دبلوماسية الشركات ودبلوماسية رجال الأعمال: دبلوماسية الشركات تشمل دورين رئيسيين تنظيمي وتنسيقي، وتهدف إلى ضمان التنسيق الناجح للشركات متعددة الجنسيات أو الدولية.

وهذا يعني أن هذه الشركات تحتاج إلى مديرين قادرين على العمل في بيئات ثقافية متنوعة: أولاً، الثقافة الداخلية السائدة داخل الشركة، وثانياً، الثقافة الخارجية التي تتأثر بجنسية الشركة وثقافتها العالمية، أي الثقافة التي تتعامل معها الشركة في سياق التجارة الدولية. أما دبلوماسية الأعمال، فتهدف إلى جعل البيئة الخارجية لفروع المشاريع التجارية بيئة محفزة وداعمة لأنشطة الأعمال حيث تلعب دبلوماسية الأعمال دور الوسيط أو نوع من السمسرة والخدمات بين الشركات الوطنية والحكومات والمنظمات غير التجارية أو الجهات الفاعلة الأخرى، وتقوم بهذه الوظيفة عادة شركات استشارية متخصصة أو مكاتب متابعة[3].

---

[1] محمد العربي بن لخضر وأسماء يعقوب، "تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو–جزائرية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2016، ص ص 133–134 .

[2] بن لخضر محمد العربي، يعقوب أسماء، تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الامن الاقتصادي مع الإشارة لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية العدد (04) سنة (2016، ص ص 134، 133

[3] Raymond Saner, Lichia Yiu, and Melik S. Sondergaard, "Business Diplomacy: Management of Corporate Relations with Sovereign States," International Studies Perspectives, Vol. 1, No. 1 (2000), p. 34.

دبلوماسية المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية:يرى saner & yiu أن المنظمات غير الحكومية (Non-government organizations) ذات التوجه الاقتصادي تركز على السياسة الاقتصادية، وأن هناك أيضاً مجالات أخرى تنشط فيها هذه المنظمات. ومع ذلك، يجب التمييز بين المنظمات غير الحكومية الوطنية وتلك العابرة للحدود، أو بين المنظمات التي تعمل داخل الحدود الوطنية وتلك التي تعبر الحدود:

دبلوماسية المنظمات غير الحكومية الوطنية: تمثل المنظمات الوطنية الاقتصادية غير الحكومية التي تعمل على حماية مصالح المجتمع المدني في المجال الاقتصادي. تكوين هذه المنظمات: تتكون من مجموعة متنوعة من الجهات، بدءاً من جمعيات حماية المستهلك ومكافحة الفساد وحتى مجموعات مالكي الأسهم وحماة البيئة. تزايد الدور والتأثير: يرى saner & yiu أن عدد هذه المنظمات في تزايد وذلك بسبب زيادة قدرة العامة على الوصول إلى المعلومات الوطنية وتأثيرهم المتزايد على إدارة الشركات. ولم يعد بمقدور أصحاب السلطة السياسية والاقتصادية تجاهل أصوات هذه المنظمات وآرائها.

أما فيما يتعلق بـ دبلوماسية المنظمات غير الحكومية الدولية أو العابرة للحدود:

تشير إلى الدبلوماسية التي تمارسها المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود، والتي تهدف إلى تنظيم الفعاليات والأنشطة لكسب التأييد لأنشطتها الدولية بحيث يعمل دبلوماسيو هذه المنظمات على الصعيد الدولي. نماذج وأدوات: كما هو الحال مع منظمات مثل "السلام الأخضر"، التي تعمل ضمن تحالفات ضد أجندات منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي، أو المشاريع التجارية العابرة للحدود. تستخدم هذه المنظمات وسائل مثل الإعلام والأعمال السياسية المباشرة، كالتظاهرات، للتأثير. الدور التكميلي: تتدخل هذه المنظمات في تنفيذ مشاريع تعاون فنية في البلدان النامية واقتصادات الدول الانتقالية، مما يجعلها تعمل كعنصر مكمل أو بديل للحكومات الوطنية. كما تقدم هذه المنظمات خبرات قيمة في مجالات مهمة مثل التعاون الدولي وإدارة الأزمات. بشكل عام، فإن الدبلوماسيات الست التي حددها نموذج saner & yiu تتمتع بأجندات ووظائف وأدوار مختلفة.

وتتمحور المهام الرئيسية لدبلوماسييها حول حماية مصالح جماهيرها وعملائها، والتأثير على نتائج تفاعلاتها مع الأطراف الأخرى.[1]

النموذج الثلاثي للدبلوماسية: اقترحت Susan Strange هذا النموذج في عام 1999، وترى أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للدبلوماسية الاقتصادية وهي: الدبلوماسية بين حكومة وحكومة: وهي التفاعلات الدبلوماسية التي تتم بين الحكومات لتعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة. الدبلوماسية بين شركة وشركة: وتشمل التفاعلات والتعاون بين الشركات عبر الحدود لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة. الدبلوماسية بين الحكومة والشركة. وعلى الرغم من أن هذا النموذج قدم تصنيفاً واضحاً لأنواع الدبلوماسية الاقتصادية، إلا أنه واجه انتقادات بسبب عدم قدرته على تفسير التغيرات العالمية منذ أوائل التسعينيات. حيث لم يتمكن النموذج من تقديم تفسيرات مقنعة للتغيرات السريعة والمعقدة في النظام الاقتصادي العالمي، وأنه حتى لو تم التنسيق بين المستويات المختلفة للدولة مع الشركات، فإنه يصعب ذلك في الوقت الحالي. كما يعرقل عملية تحقيق الأهداف المرجوة بسبب ضرورة إدخال العديد من الجهات الفاعلة الأخرى.[2]

نموذج الدبلوماسية المتعددة الزوايا: يطلق عليه أيضاً الأسلوب الجديد للدبلوماسية الاقتصادية، وقد اقترحه Parreira كحل للإشكالية التي انطوى عليها النموذج الثلاثي. حيث يرى Parreira أن الدبلوماسية الاقتصادية تتكون من عشرة فروع رئيسية والمتمثلة في: دبلوماسية الشركات فيما بينها: أي التعاون والتفاعل بين الشركات عبر الحدود. دبلوماسية الشركات مع الحكومة: أي العلاقات بين الشركات والحكومات لتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل التفاوض على الحوافز الضريبية للاستثمار دبلوماسية الشركات مع المنظمات غير الحكومية: قد يكون من خلال التعاون بين الشركات والمنظمات غير الحكومية لمعالجة قضايا اجتماعية أو بيئية مثل شركات الطاقة والمنظمات البيئية. **دبلوماسية**

---

[1] المرجع نفسه، ص 135

[2] Corneliu MUNTEANU, The impact of economic diplomacy over national economic security. Case study on Eastern Partnership region (faculty moldova, International Economic Relations), p9

الشركات مع المنظمات الدولية :مثل المنظمة العالمية للتجارة. الدبلوماسية القائمة بين الدول: قد تكون من خلال اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول. **الدبلوماسية القائمة بين الدول والمنظمات غير الحكومية:** مثل برامج محاربة الفقر بالتعاون مع منظمات إغاثية. **الدبلوماسية القائمة بين الدول والمنظمات الدولية:** مثل صندوق النقد الدولي. **الدبلوماسية القائمة فيما بين المنظمات غير الحكومية:** كتحالفات منظمات حقوق الإنسان. **الدبلوماسية بين المنظمات غير الحكومية والدولية:** كمشاركة المنظمات غير الحكومية في قمم الأمم المتحدة. الدبلوماسية بين المنظمات الدولية: كتعاون منظمة الصحة العالمية مع اليونيسيف. واختتم parreira تحليله بالتأكيد على أن الحدود الوطنية لم تعد كافية حيث أن القواعد والإجراءات الاقتصادية لم تعد محصورة داخل الحدود الوطنية بل أصبحت تتأثر بالتفاعلات المعقدة بين الجهات الفاعلة المتعددة على المستوى الدولي. كما أنه في عالم اليوم لم يعد بإمكان الشركات أو الدول العمل في معزل عن الجهات الفاعلة الأخرى سواءً كانت منظمات أو غيرها.

نموذج الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة لـ Bayne و Woolcock: [1]مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت الدول تحولاً كبيراً في سلوكها الدبلوماسي، حيث سارعت إلى تغيير طبيعة علاقاتها الخارجية، وأساليب مفاوضاتها الدولية، وطريقة اتخاذ القرارات الداخلية. وجاء هذا التحول في إطار عملية تحول أوسع في الدبلوماسية الاقتصادية، والتي أرجعها الباحثون إلى عدة عوامل منها: نهاية الحرب الباردة: فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيير في طبيعة العلاقات الدولية، حيث أصبح التركيز على التعاون الاقتصادي بدلاً من المواجهات السياسية. تقدم العولمة: حيث زادت العولمة من الترابط بين الاقتصادات الوطنية، مما جعل الدبلوماسية الاقتصادية أداة أساسية لتعزيز المصالح الوطنية. الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 أدت هذه الأحداث إلى زيادة الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لمعالجة

[1] Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations. London : Routledge, 4th edition, 2017, pp. 3-7.

الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر والتهميش. وحدد الباحثون أربعة أسباب رئيسية لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية:

أولاً: التركيز على العملية وليس الهيكل: الدبلوماسية الاقتصادية تركز على كيفية إدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى، وليس فقط على الهياكل المؤسسية.

ثانياً: معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب: في ظل البيئة العالمية الجديدة، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أداة مهمة لمعالجة قضايا مثل الفقر والتهميش والتي تعد من الأسباب الجذرية للإرهاب.

ثالثاً: تعزيز الرفاهية الاقتصادية: يتعين على الحكومات أن تكون فعالة في استخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف تعزيز الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

رابعاً: ضغوط المساءلة: حيث أن الحكومات أصبحت تحت ضغط متزايد من المساءلة. كما أشار bayne وwoolcock إلى أن الحكومات تحاول من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية التوفيق بين ثلاث أنواع من التوترات: التوتر بين الاقتصاد والسياسة: هنا تتضح مهمة الدبلوماسية الاقتصادية في التوفيق بين الأهداف السياسية والاقتصادية كتحقيق التوازن بين المصالح التجارية والأهداف السياسية. التوتر بين الضغوط الداخلية والخارجية: تحاول الحكومات الوصول إلى قرارات توافقية داخلية بشأن الدبلوماسية الاقتصادية، ففيما تسيطر وزارة الخارجية في غالبية دول العالم على الدبلوماسية السياسية من خلال سيطرتها على صناعة قرار السياسة الخارجية، تتحكم الوزارات الاقتصادية والمالية بالسياسة الاقتصادية ومن ثم الدبلوماسية الاقتصادية. ففي ظل هذه الضغوط المعقدة والمتشابكة التي تواجهها الحكومات، تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى التوصل إلى قرارات تتمتع بقدرة تنافسية على المستوى الخارجي، مع ضمان الاتفاق عليها داخلياً. فكلما نجحت الحكومات في تحقيق توافق داخلي من خلال المساومات بين الأطراف المختلفة المشاركة في الدبلوماسية الاقتصادية مثل الوزارات الاقتصادية ووزارة الخارجية والقطاع الخاص، أصبحت أكثر قدرة على الدخول في مفاوضات موازية مع الجهات الخارجية (مثل الدول الأخرى أو المنظمات الدولية). وثالثاً التوتر بين الحكومات والفاعلين الآخرين: فمن المعلوم أن اختراق العوامل الدولية للاقتصادات الداخلية يعد أكبر وجه للعولمة وهذا لا يبرز فقط عبر الحكومات وإنما عبر وكلاء

القطاع الخاص أيضاً مثل المستثمرين، التجار، والشركات. وكلما تقدمت العولمة كلما تدخلت وانخرطت فواعل جديدة في الدبلوماسية الاقتصادية.[1]

4-أهمية الدبلوماسية الاقتصادية :

تتمتع الدبلوماسية الاقتصادية بأهمية كبيرة على المستوى الدولي، مما ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على الصعيد المحلي وتبرز هذه الأهمية في النقاط التالية[2] :

- التوسع السريع للمناطق الاقتصادية العالمية وتحرير الاقتصادات الوطنية من خلال التجارة والاستثمارات الدولية، مع تزايد عدد الكيانات الاقتصادية العالمية مثل الشركات متعددة الجنسيات والبنوك والمجموعات الاستثمارية وهذه الكيانات تلعب دورًا كبيرًا في التأثير على السياسات الدولية .زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في إطار النظام الاقتصادي العالمي حيث تعمل الدبلوماسية الاقتصادية على مستويين: التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي .
- عولمة الاقتصاد العالمي الجديد تتم هذه العولمة عبر مستويين كمي ونوعي، من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر القوة الدافعة في السوق العالمية، وذلك بفضل الدبلوماسية الاقتصادية التي تعزز التنمية لصالح جميع الدول .
- إدراج الدبلوماسية الاقتصادية ضمن استراتيجيات الإدارة الحديثة حيث تستخدم كأداة لتعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والنامية ما يؤدي الى تقليل الفجوة الاقتصادية بينهما. زيادة الانفتاح على العالم الخارجي فالنهوض الاقتصادي يتطلب تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية لخلق صورة

---

[1] Nicholas Bayne, Stephen Woolcock, The New Economic Diplomacy : Decision-making and Negotiation (International Economic Relations, Ashgate Publishing, Ltd., 2011) p 426

[2] عياط أسماء، مخلوفي عبد السلام، الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (5)، العدد (1)، (سنة 2019)، ص 416

إيجابية للدول، من خلال تشجيع السياحة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر عاملا رئيسيا في التطور الاقتصادي .

- دعم الشركات الوطنية حيث تقدم وزارت الخارجية للدول الدعم لهذه الشركات في إيجاد مستثمرين أجانب والترويج للمنتجات والخدمات الوطنية في الخارج وتقديم فرص العمل وأيضا حماية مصالحهم المشتركة في الأسواق العالمية .

5-اهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

تمتلك الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأهداف التي تختلف من دولة إلى أخرى، حيث قد تكون ذات طابع اقتصادي يسعى لتحقيق المصالح الوطنية، أو ذات بعد سياسي يهدف إلى التأثير على سلوك الدول الأخرى، أو تحمل بعدًا استراتيجيا يسعى لإعادة تشكيل خريطة توزيع القوى .

ومن بين الأهداف التي تشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية ما يلي[1] :

- استقطاب الاستثمار الأجنبي، والبحث عن فرص استثمارية خارجية من خلال إزالة العقبات التي تعيق تدفق التجارة الدولية، مما يسهم في تسهيل التبادل التجاري .
- تعزيز الصادرات وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق العالمية، مع ضمان توفير المواد الأولية اللازمة للصناعات المحلية .
- ضمان الاستقرار السياسي والأمني للدولة ومحيطها الإقليمي الدولي، بما يعزز بيئة اقتصادية مستقرة .

---

[1] عبد الحكيم ذهبي، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية التطور والإنجازات، كتاب اعمال ملتقى الوطني الموسوم ب توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2022)، ص 225-226.

- تأمين الأسواق الإقليمية والعالمية للمنتجات الوطنية، مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات تحقيق الكفاءة الإنتاجية عبر تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتجات .
- توفير الموارد الضرورية لعمليات الإنتاج، سواء كانت مواد خام أو تقنيات متطورة .
- تعزيز التعاون العلمي وتبادل المهارات المتخصصة بين الدول، مما يساهم في التطور التكنولوجي والابتكار .
- تحسين صورة الدولة وتعزيز سمعتها التجارية في مختلف المجالات، خصوصا في السياحة والتجارة، والحوكمة .
- دعم تأسيس الشركات الوطنية في الخارج، وتقديم المساعدة الإدارية والتجارية لبعثاتها في الأسواق الدولية .
- توفير البيانات الإحصائية والدراسات الاقتصادية حول الأسواق المستهدفة، لمراقبة الفرص الاقتصادية المحتملة واستغلالها بفعالية .
- تقوية الروابط بين الوطن الأم والمغتربين، من خلال تعزيز الثقة المتبادلة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن يقوم بها المغتربون في بلدهم الأصلي، بالإضافة إلى نقل الخبرات والمهارات المكتسبة في الخارج وزيادة قيمة التحويلات المالية المرسلة إلى الوطن.

الفرع الثاني: ملامح القوة الناعمة الصينية في أفريقيا ودورها في تعزيز التعاون الدولي:

1-تعريف القوة الناعمة:

"القوة الناعمة تعتمد على إحراز النفوذ بواسطة الإقناع والترغيب وتوفير مقومات التقدم والرقي، وتقديم النموذج الجذاب الذي يغري الآخرين بالحذو حذوه وتقليده

ويعرف منظر القوة الناعمة الأمريكي جوزيف ناي بأنها: القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال أما موارد القوة الناعمة لبلد ما فهي ثلاث موارد ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين) ..قيمه السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج .(سياسته الخارجية) عندما يراها الآخرون أنها مشروعة.[1]

2 -مؤشرات القوة الناعمة :

هناك عدد من العناصر غير الملموسة في مؤشرات القوة الناعمة هي:[2]

الثقافة وتقاس بها قدرة الدولة على دعم ثقافتها عن طريق الآخرين التبادل الطلابي، الإعلام الخارجي للدولة، لغة الدولة وانتشارها في الخارج .الدبلوماسية وتقاس من خلال قدرة الدولة الدبلوماسية، وعدد بعثاتها في الخارج، وعدد اللغات التي يتحدث بها قادة الدولة والدبلوماسية الشعبية .

-التعليم ويقاس من خلال عدد المراكز البحثية، والجامعات والمدارس، وجودة التعليم، وعدد الطلاب الأجانب المقيمين في الدولة .

-الحكومة وتقاس من خلال درجة الثقة في الحكومة وشعبيتها، والحكم الرشيد في الدولة، والحريات المتاحة ومدى رضا المواطنين عن أحوالهم .

---

[1] سماح عبد الصبور عبد الحي. القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات الساسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان. دار البشير لثقافة والعلوم. الطبعة الأولى. مصر. ص45.

[2] سماح عبد الصبور عبد الحي. مرجع سابق. ص 49

الاقتصاد والعمل: ويقاس من خلال الاستثمارات الأجنبية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية، ومستويات الشفافية والفساد .وفي تقرير مؤشرات القوة الناعمة للعام 2021 تم توضيح المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في ترتيب مؤشرات القوة الناعمة، وهي[1]:

1. الإدارة والأعمال ويندرج تحتها :الاقتصاد الأعمال العلامات التجارية تحصيل الضرائب التجارة الاستثمار البنية الأساسية، النمو في المستقبل.
2. الحكم :قواعد القانون، حقوق الإنسان، معدل الجريمة، الأمان الدستور، النخبة السياسية .
3. العلاقات الدولية العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الدولية المنظمات الدولية، النزاع المساعدات الدولية، المناخ .
4. الثقافة والحضارة السياحة، الرياضة الغذاء، الفنون الجميلة، المؤلفات الموسيقى الأفلام، الألعاب الموضة .
5. الإعلام والتواصل :الإعلام، وسائل التواصل الاجتماعي، التسويق .
6. التعليم والعلم التعليم العالي العلوم التقنيات .
7. الناس والقيم القيم، الشخصية، الثقة .

وقد جاءت ألمانيا في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر القوة الناعمة للعام 2021 تبعتها اليابان، ثم المملكة المتحدة في المركز الثالث، وكندا في المركز الرابع، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت هي الدولة الأسرع هبوطا في الترتيب، حيث تراجعت من المركز الأول إلى المركز السادس، أما الصين فقد جاءت في المرتبة الثامنة، بعد أن كانت أعلى بثلاث مراتب في العام الماضي، حيث كانت في المرتبة الخامسة.

[1] Brand Finance. (2021). Global Soft Power Index 2021. Consulté le 15 mars 2026, à https://brandirectory.com/softpower

3أدوات القوة الناعمة :

1. عامل الديموغرافيا الحرب الناعمة التزايد السكاني إلى تضخم حجم سكان المدن، الأمر الذي أدى إلى وضع عائق ضخم أمام أتباع النظرية العسكرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على مبدأ السيطرة الخاطفة على الأرض واحتلال المواقع العسكرية .
2. التطور التكنولوجي تغيرت مصادر القوة، حيث أصبحت العلوم والتكنولوجيا قوة هائلة ومصادر مهمة لقوة الدولة
3. فشل خيار الحسم العسكري كانت الحروب العسكرية تقوم على الضربات الجوية والتوغل البري واحتلال المواقع العسكرية، ولكن ذلك ثبت فشله (الفشل في فيتنام وأفغانستان والعراق) (الحرب الناعمة الاسس النظرية والممارسات العملية.
4. التكلفة المادية والمالية والبشرية تتطلب الحروب الصلبة تكلفة مالية كبيرة جدا، ومعدات عسكرية متنوعة، وتكلفتها البشرية وخيمة، وهذا ما أثبتته نتائج الحروب الصلبة في العديد من أماكن العالم
5. تغير الفواعل في السياسة العالمية (المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات)[1]

المطلب الثاني: الأسس النظرية والسياسية للدور الصيني في أفريقيا:

مبادئ السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا (FOCAC، عدم التدخل، المنفعة المتبادلة):

منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC):

أليات عمل المنتدى الصيني الإفريقي:

[1] سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 50-53.

خلال الدورة الأولى للوزراء ببيجين (الصين) عام 2000، اتفق الأعضاء على إنشاء آليات بسيطة لتحقيق الأهداف التنموية المشتركة .ومن هذه الآليات آلية لمتابعة إجراء تقييم منتظم لتنفيذ تدابير للمتابعة .وفي مؤتمر لوزاكا (زامبيا) أنشئ المؤتمر الوزاري آلية متابعة الصندوق وبدأ نفاذها في أفريل 2002 .تهدف هذه الآليات إلى إقامة الحوار والتشاور، إضافة لآلية المحاسبة المتبادلة التي يبدأ العمل بها بعد توزيع الالتزامات المتبادلة .ويعمل كل طرف من خلال هذه الآلية على محاسبة الطرف الآخر خلال المؤتمرات ودورات عمل المنتدى بمدى تنفيذ التزاماته، وذلك لضمان حوكمة التعاون وحمل الأطراف على تنفيذ الالتزامات التنموية المتبادلة[1].

[2]



الشكل 1: *شعار منتدى التعاون الصيني الافريقي (FOCAC)*

[1] مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والساسية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية. العدد الخامس – جوان2018–ص 1.

[2] Forum on China–Africa Cooperation. FOCAC mechanisms. Retrieved June 18, 2026, at 15 :15, from http://www.focac.org/eng/ltjj_3/ltjz/

الدول الإفريقية الأعضاء في منتدى التعاون وموقع زامبيا (FOCAC)الصيني الأفريقي[1]

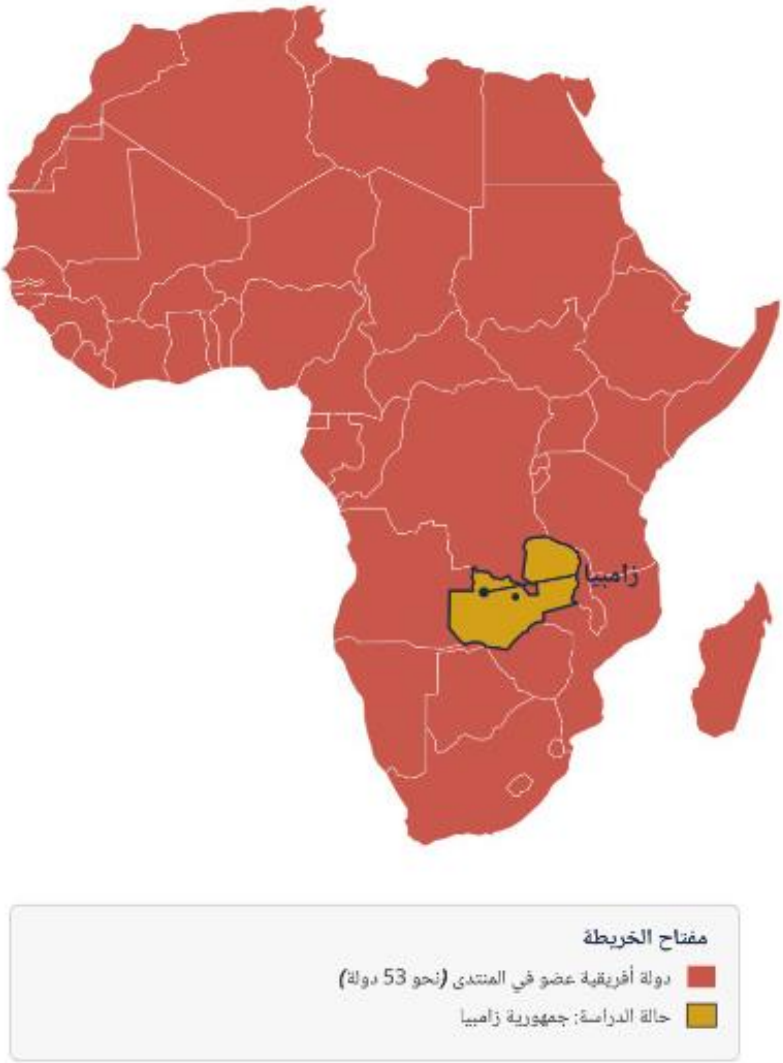

الشكل 2: دول افريقيا الأعضاءفي المنتدى وموقع زامبيا

1-2موقف الاتحاد الإفريقي من منتدى التعاون الصيني - الإفريقي :

الاتحاد الإفريقي منظمة تهتم بالتعاون بين دول الجنوب بسبب قرب المواقف السياسية بين هذه الدول، واتحادها لمواجهة العولمة والاستثمار الغربي المشروط .وقد أشاد الاتحاد الإفريقي

[1] https://www.alamy.com/map-of-zambia-in-africa-image397699128.html

بموقف الصين الشعبية على استضافة المنتدى ورحب بإعلان بجين وخطة عملها لعام 2007-2009، كما حث على الوفاء بالالتزامات الواردة فيها .وقد كلف الاتحاد الإفريقي المفوضية بدور التنسيق أثناء التحضير لمؤتمرات قمة منتدى إفريقيا – الصين حول التعاون .ولعبت دولة إثيوبيا دوراً مهماً بما قدمت من مساهمات باعتبارها دولة مقر للاتحاد الإفريقي، وعن دورها في إنجاح مؤتمرات المنتدى[1].

كما أعلن مؤتمر الاتحاد الإفريقي موقفه بخصوص المفاوضات التي تجريها الدول الإفريقية مع غيرها من الدول أو المنظمات الدولية في مجال الشراكة الاقتصادية .وحث مؤتمر الاتحاد الإفريقي وزراء التجارة الأفارقة على بذل جهدهم لتعزيز مصالح الجماعة الإفريقية، وطلب منهم الاستمرار في توخي الحذر والثبات خلال المراحل المتبقية من المفاوضات .وأكد مؤتمر الاتحاد الإفريقي على ضرورة أن توافق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الصين التدابير التي يتخذها الاتحاد الإفريقي مع الصين على المستوى المحلي، وكذلك أن توافق برامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبرامج الاتحاد الإفريقي.

1-3-الوظائف الاستراتيجية للمنتدى :

يؤدي منتدى التعاون الصيني الأفريقي جملةً من الوظائف الاستراتيجية المتشابكة، يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

1-التأطير الخطابي: إضفاء الشرعية على التوسع الصيني في أفريقيا من خلال لغة الشراكة والتعاون والمنفعة المشتركة، في مواجهة الانتقادات الغربية.

---

[1] Chris Alden and Dan Large, New Directions in Africa–China Studies, (London : Routledge, 2018), p. 112.

[2] خديجة عرفة، الدبلوماسية الجماعية الإفريقية تجاه القوى الصاعدة: دراسة حالة لمنتدى الفوكاك، ط 1، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018)، ص. 95.

2- التنسيق الدبلوماسي: ترسيخ التوافق الأفريقي في المحافل الدولية (مجلس حقوق الإنسان، منظمة التجارة العالمية، تعديلات ميثاق الأمم المتحدة) لصالح المواقف الصينية.

3- إدارة العلاقات الثنائية: توحيد الإطار التفاوضي مع 53 دولة أفريقية تحت مظلة واحدة، مما يمنح الصين قوة تفاوضية هائلة.

4- الوصول إلى الموارد: تسهيل الوصول إلى الموارد الطبيعية الأفريقية (نفط، معادن، أراضٍ زراعية) في إطار مشروع يبدو تنموياً

1-3 وسائل عمل المنتدى الصيني الإفريقي

يعمل المنتدى الصيني الإفريقي على ثلاث مستويات هي[1]: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المؤتمر الوزاري، ولجنة المتابعة الصينية.

أولاً: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات يضم في عضويته رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود من الصين الشعبية ومفوضية الاتحاد الإفريقي .اجتمع المؤتمر مرتين منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي في أكتوبر 2000؛ فعقد أول اجتماع له عام 2006 ببيجين (الصين)، والاجتماع الثاني بجوهانسبرغ (جنوب إفريقيا) بتاريخ 15 ديسمبر 2015 .يصدر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات "إعلان" بعد عقد كل مؤتمر، وتعتبر الإعلانات الصادرة عن المؤتمر مرجعاً قانونياً للتعاون والتنمية بين الصين وإفريقيا وتحتوي على التزامات متبادلة.

ثانياً: المؤتمر الوزاري يضم في عضويته وزراء الشؤون الخارجية، وزراء التجارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزراء الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للصين وإفريقيا .وقد عقد المؤتمر الوزاري

[1] شادي عبد الوهاب، التغلغل الصيني في إفريقيا: آليات البناء ومحددات الحركة، ط 1، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص ص. 114-116.

06 دورات ابتداءً من 10 أكتوبر 2000، وأصدر العديد من التوصيات وإعلانات وخطط عمل مشاريع التعاون والتنمية بين الصين ودول إفريقيا والاتحاد الإفريقي.

ثالثاً: لجنة المتابعة الصينية [1]هي لجنة صينية تأسست في نوفمبر 2000 وتتألف من 28 عضواً مؤسسياً صينياً فقط .مهمتها تمويل المشاريع التنموية في إفريقيا والشراكات ومتابعة تنفيذها .تتكون من ممثلي وزارات صينية ومؤسسات مالية أهمها: وزير الخارجية، وزير التجارة، وزير المالية، وزير الثقافة، اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وزير التربية والتعليم، وزير العلوم والتكنولوجيا أو من يناوبون عنهم .إضافة إلى ممثلي المؤسسات المالية كالمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية، مصرف التنمية الوطنية، البنك الصيني للواردات والصادرات، بنك الصين وبكين . يقع مكتب هذه اللجنة في وزارة الخارجية الصينية في مكتب إدارة إفريقيا.

وكمبادرة حسن نية من الصين، تبرعت للاتحاد الإفريقي بأحدث مجمع لمركز المؤتمرات والمكاتب، وتم تدشينه بتاريخ 28 جانفي 2012 .وقدم السيد جيا جنجلين، رئيس المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، مبلغ 600 مليون يوان لأنشطة الاتحاد الإفريقي لمدة 03 سنوات كتعبير عن حسن نية الشريك الصيني [2].واعتبر الاتحاد الإفريقي أن هذه المبادرة تظهر التزام الصين بالعلاقات التاريخية العريقة بين الصين وإفريقيا ورغبتها في استمراريتها في ظل التعاون بين دول الجنوب .وقد جعل الاتحاد الإفريقي من مجمع مركز المؤتمرات والمكاتب الذي أهدته الصين له بمثابة تذكار للصداقة الصينية الإفريقية ولصالح الأجيال القادمة.

يعتمد المنتدى اهم مبدئين وهما:

---

[1] Li Anshan, FOCAC Twelve Years Later : Achievements, Challenges and the Way Forward, (Addis Ababa : Africa Power and Politics Programme, 2012), pp. 18-21.

[2] Chris Alden and Dan Large, New Directions in Africa–China Studies, 1st Edition, (London : Routledge, 2018), p. 204.

1الالتزام المتبادل بعدم التدخل [1]: يعد هذا المبدأ ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الصينية .وتتوسع الصين في تطبيقه مقارنة بالمجتمع الدولي، حيث ترى أن الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان، بما فيها الإبادة الجماعية، لا تمنح المجتمع الدولي الحق في انتهاك سيادة الدولة أو التدخل في شؤونها الداخلية .وفيما يخص حق الدفاع عن النفس، بينما تتبنى الولايات المتحدة مفهوماً موسعاً للمصلحة الوطنية يؤدي لتوسع في حق الدفاع عن النفس، تؤكد الصين على ضرورة تضييق الحق في استخدام القوة المسلحة، وحصره فقط في حالات انتهاك السيادة أو التعرض لاعتداء مباشر ومحدد على أراضي الدولة .وبناءً عليه، ترفض الصين استخدام القوة خارج الحدود بدعوى نشر الديمقراطية، أو فرض احترام حقوق الإنسان، أو استناداً إلى ممارسة داخلية للنظام الحاكم.

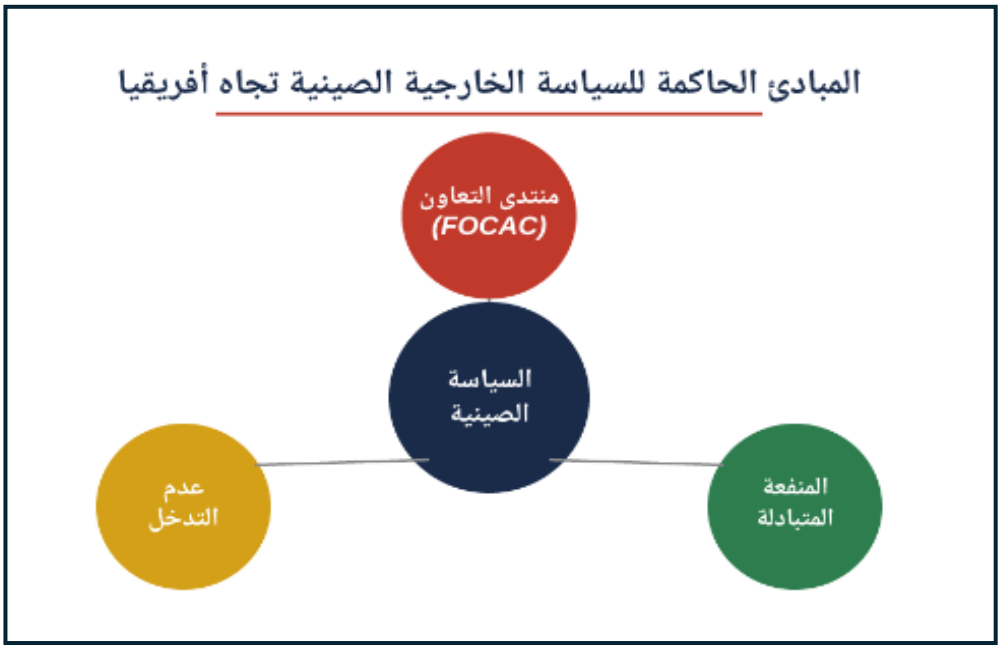

الشكل 3:المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية اتجاه افريقيا

[1] Ian Taylor, China and Africa : Engagement and Compromise, 1st Edition, (London : Routledge, 2006), pp. 65-68.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق منتد التعاون الصيني الإفريقي ومبادئ التعايش الخمسة

إطار مؤسسي للتشاور والتمويل. إحترام السيادة وعدم ربط المساعدات بشروط سياسية. منفعة الطرفين والتنمية المشتركة.

الشكل: المبادئ الحاكمة للسياسية الخارجية الصينية إتجاه إفريقيا

1-2. 1-2. التعريف والجذور الفكرية

يعد مبدأ المنفعة المتبادلة (互利共赢 – Huli Gong Ying) أحد الركائز الأساسية للخطاب الدبلوماسي الصيني، ويقصد به في السياق الإفريقي أن أي تعاون أو مشروع مشترك بين الصين والدول الإفريقية ينبغي أن يدر منافع حقيقية لكلا الطرفين، بعيداً عن منطق المعونة القائمة على الهبة من الأقوى للأضعف، وبعيداً كذلك عن منطق الاستغلال الاستعماري.

وتمتد الجذور الفكرية لهذا المبدأ إلى عدة روافد:

مبادئ التعايش السلمي الخمسة (1954): التي صاغها تشو إن لاي وجواهر لال نهرو، وتشمل الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي

روح باندونغ (1955): التي نادت بتضامن دول الجنوب في مواجهة الهيمنة الاستعمارية وبناء علاقات أفقية بين شعوب آسيا وإفريقيا.

الخطاب الماوي التضامني: الذي كان يقدم الصين حليفاً طبيعياً لحركات التحرر الوطني، مما أرسى أسساً أيديولوجية للعلاقة مع إفريقيا.

البراغماتية الدينغية (منذ 1978): التي أعادت توجيه السياسة الخارجية الصينية نحو الانفتاح الاقتصادي، محولة خطاب التضامن الأيديولوجي إلى خطاب شراكة تنموية عملية.

1-3. المضمون الإجرائي للمبدأ

يتجسّد مبدأ المنفعة المتبادلة في الممارسة الصينية الأفريقية في منظومة من الآليات المتكاملة:

1-4المظاهر التطبيقية للمنفعة المتبادلة في أفريقيا:

- **القروض الميسّرة:** تمويل مشاريع البنية التحتية بفوائد منخفضة وفترات سماح مطوّلة (وكالة التعاون الدولي الصيني للتنمية – CIDCA)
- **الإعفاء من الديون:** إعفاء الدول الفقيرة من ديون مُستحقة، وفق قوائم يُعلن عنها في قمم FOCAC
- **الإعفاء الجمركي:** منح الصادرات الأفريقية حق الوصول التفضيلي إلى الأسواق الصينية (97% من المنتجات)
- **نقل التكنولوجيا:** برامج تدريبية وإرسال خبراء في الزراعة والصحة والاتصالات
- **بناء القدرات البشرية:** منح دراسية لأكثر من 60,000 طالب أفريقي سنوياً في الجامعات الصينية
- **المشاريع التنموية:** إنشاء مستشفيات ومدارس وملاعب رياضية وسدود كهرومائية

1-التجارة والاستثمار: الوجه الاقتصادي للشراكة

باتت الصين الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا منذ عام 2009، متجاوزة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة. وقد بلغ حجم التبادل التجاري الصيني الأفريقي عام 2022 نحو 282 مليار دولار، فيما تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني 43 مليار دولار عام 2023.

غير أن التمعن في بنية هذه التجارة يكشف عن اختلال هيكلي: تُصدّر أفريقيا إلى الصين أساساً المواد الخام (نفطاً ومعادن وأخشاباً وقطناً)، فيما تستورد منتجات مُصنّعة متنوعة، مما يُعيد إنتاج نمط تبعية مشابه لما كانت عليه في علاقتها بالمستعمرين الأوروبيين.

2 -التعاون في مجال الصحة والزراعة:

يمثل تعاون الصين مع أفريقيا في قطاعَي الصحة والزراعة نموذجاً لما يمكن اعتباره ترجمة حقيقية لمبدأ المنفعة المتبادلة:

- **الصحة:** أوفدت الصين أكثر من 20,000 طبيب وممرض إلى أفريقيا في إطار برامج التعاون الطبي منذ عام 1963، وبنت مستشفيات في 48 دولة أفريقية. وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، دفعت الصين بـ 200 مليون جرعة لقاح إلى القارة.
- **الزراعة:** أرسلت الصين آلاف الخبراء الزراعيين وأقامت مراكز تقنية زراعية في عشرات الدول، كما تُموّل مشاريع ري وإنتاج غذائي تسهم في الأمن الغذائي الأفريقي

2. عدم التدخل في الفكر الكونفوشيوسي والدستور الصيني :

يرتبط مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ارتباطاً وثيقاً بالتجربة التاريخية والهوية الوطنية الصينية. فالصين التي عانت ما عانت من التدخل الأجنبي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (حروب الأفيون، الامتيازات الأجنبية، الاحتلال الياباني)، باتت تُقدّم مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل مبدأً مقدساً لا تنازل عنه.

وعلى الصعيد القانوني، نصّ الدستور الصيني الصادر عام 1982 صراحةً على أن الصين "تنتهج سياسة خارجية مستقلة وذات طابع سلمي، وتحترم سيادة سائر الدول وسلامتها الإقليمية، وتحترم حق كل شعب في اختيار نظام اجتماعيه ومساره التنموي". وهذا يمنح مبدأ عدم التدخل رصيداً دستورياً داخلياً يُعزّز مصداقيته في الخطاب الخارجي.

وبذلك ترى الصين أن الدول، مهما كانت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تمتلك الحق في المشاركة بالتساوي في الشؤون الدولية، وليس للدول الكبرى الحق في الهيمنة على النظام الدولي أو إقصاء الدول الضعيفة عن معالجة القضايا الدولية عبر التشاور والحوار المتعدد الأطراف. وتتبع الصين استراتيجية انفتاح قائمة على المنفعة المتبادلة، حيث تحرص على تطوير

وحماية المصالح المشتركة بدلاً من توتير العلاقات مع الجيران أو السعي لتحقيق المكاسب على حساب الآخرين

2-2. عدم التدخل كأداة دبلوماسية في مواجهة الغرب

في السياق الراهن، يؤدي مبدأ عدم التدخل وظيفةً مزدوجة في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا:

- على الصعيد الأفريقي: يستجيب هذا المبدأ لحساسية بالغة لدى النخب السياسية الأفريقية تجاه أي توجيه خارجي أو اشتراطات سياسية، في ظل إرث استعماري ثقيل لا يزال ماثلاً في الذاكرة الجمعية.
- على الصعيد الدولي: يُمثّل هذا المبدأ سلاحاً خطابياً في مواجهة الانتقادات الغربية للصين، مُقدّماً النموذج الصيني باعتباره نموذجاً محترماً لاستقلالية الشعوب، في مقابل ما تصفه الصين بـ «الإمبريالية الحقوقية" الغربية.

ثانياً: التجليّات التطبيقية لسياسة عدم التدخل

1. غياب الاشتراطات السياسية في منح التمويل

يُشكّل رفض الصين ربط تمويلها بأي اشتراطات تتعلق بالديمقراطية أو حقوق الإنسان أو الحوكمة الرشيدة نقطةَ التمايز الجوهرية بين نهجها ونهج المؤسسات المالية الغربية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) وغيرها من الجهات المانحة الغربية.

فالصين تتعامل بالتساوي مع الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، مع الحكومات الشفافة والفاسدة، مع الحلفاء والمنافسين، وفق منطق واحد: المصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهذا ما جعل الصين شريكاً مُفضّلاً لدى عدد من الأنظمة الأفريقية التي تعانت من اشتراطات الجهات الغربية.

2-3. نماذج تطبيقية: الصين وأنظمة استقطبت انتقادات دولية

تجلّت سياسة عدم التدخل الصينية بوضوح في مواقفها من عدة أنظمة أفريقية استقطبت انتقادات دولية حادة:

الجدول 1: *موقف الصيني من سياسة الدول الافريقية*

الدولة	الموقف الصيني
السودان (عهد البشير)	واصلت الصين استيراد النفط السوداني ودعمت الخرطوم دبلوماسياً، وعطّلت قرارات مجلس الأمن الدولي ضد نظام البشير إبان أزمة دارفور (2004-2008)
زيمبابوي (عهد موغابي)	استمر التعاون الاقتصادي الصيني الزيمبابوي رغم العقوبات الغربية، وقدّمت الصين دعماً سياسياً لنظام موغابي في المحافل الدولية
إثيوبيا (أزمة تيغراي)	امتنعت الصين عن دعم القرارات الدولية لإدانة الانتهاكات، وواصلت تمويل مشاريع التنمية في البلاد
رواندا وكمبوديا	دعمت الصين هذه الحكومات دبلوماسياً رغم انتقادات غربية متعددة لسجلاتها الحقوقية

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على حسن، حمدي عبد الرحمن. التغلغل الصيني في إفريقيا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

-الموقف الصيني من النزاعات الأفريقية: التطور الهادئ

شهدت السياسة الصينية تجاه النزاعات الأفريقية تطوراً لافتاً خلال العقد الأخير: من الامتناع التقليدي عن التدخل في أزمات القارة، إلى مشاركة متنامية في عمليات حفظ السلام الأممية

(1,823 جندياً صينياً في 2022، مما يجعلها أكبر مُشارك في حفظ السلام بين دول مجلس الأمن الدائمة)، وصولاً إلى دور الوساطة الذي اضطلعت به الصين في الأزمة السودانية عام 2023.

ويُفسَّر هذا التطور بأنه انعكاس لمصالح الصين الاقتصادية المتنامية في أفريقيا، إذ باتت تمتلك ما يستحق الحماية من أصول واستثمارات وعقود ومواطنين في القارة.

حدود وتناقضات سياسة عدم التدخل:

1. التناقض بين الخطاب والممارسة :

تواجه سياسة عدم التدخل الصينية انتقادات جوهرية تتمحور حول التناقض بين الخطاب والممارسة. فبينما تُعلن الصين التزامها المطلق بهذا المبدأ، تكشف الوقائع عن أشكال متعددة من التدخل غير المباشر:

- التدخل الاقتصادي: ارتبطت مشاريع صينية كبرى بشروط تفضيلية للشركات الصينية، وبنود سرية تُقيّد قدرة الدول الأفريقية على إعادة التفاوض أو اختيار موردين بديلين.
- التدخل في البيانات والاتصالات: كشف تقرير للبي بي سي (2018) أن الاتحاد الأفريقي وجد أجهزة تجسس صينية في مقرّه بأديس أبابا، وهو ما نفته الصين قطعياً.
- النفوذ الثقافي والإعلامي: شبكة منافذ إعلامية صينية (CGTN, China Daily, Xinhua) تنشر محتوى يُروّج للنموذج الصيني في أفريقيا، وهو ما يُعدّه منتقدون شكلاً من أشكال القوة الناعمة الموجّهة.

2. التدخل بالوكالة : قضية تايوان

فيما يتعلق بقضية تايوان، مارست الصين ضغوطاً دبلوماسية واضحة على الدول الأفريقية لدفعها إلى قطع علاقاتها مع تايبيه، مُقدِّمةً حوافز اقتصادية لمن يتبنّى مبدأ "الصين الواحدة". وقد أفضى ذلك إلى تراجع الدول التي تعترف بتايوان في أفريقيا من 5 دول عام 2008 إلى دولة

واحدة (إسواتيني) حالياً. وهذا تدخّل صريح في الخيارات الدبلوماسية للدول الأفريقية، يناقض ادعاءات عدم التدخل.

3. معضلة "عدم التدخل" في ظل المصالح المتنامية :

يُواجه مبدأ عدم التدخل تحدياً بنيوياً متزايداً: كلما اتسعت المصالح الصينية في أفريقيا، كلما أصبح الحفاظ على هذا المبدأ أكثر كُلفةً. فحادثة اختطاف 29 عاملاً صينياً في إثيوبيا (2015) وتهديد منجم بامبو في النيجر (2013)، دفعا الصين إلى التفكير الجدي في تعديل سياستها نحو حماية مواطنيها ومصالحها في الخارج.

"لم تعد سياسة عدم التدخل مبدأً مطلقاً للصين، بل باتت معادلةً براغماتية يُعيد الصينيون حسابها باستمرار وفق ما تقتضيه مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية المتنامية." — David Shinn, دبلوماسي أمريكي سابق ومختص في الشأن الأفريقي الصيني

الفرع الثاني: القمم الصينية الإفريقية ودورها في تعزيز الشراكة الاقتصادية

تم في نطاق منتدى التعاوني الصيني – الإفريقي ومن بين ستة اجتماعات كبرى كان هناك قمتين، وما يميز قمم المنتدى عن المؤتمرات أن هذه الأخيرة تجمع الوزراء المعنيين بالتنمية، أما القمم فيجتمع في نطاقها رؤساء الدول والحكومات، أما من الناحية الفنية فهذه القمم هي من تعد مخطط العمل الذي يتقيد به الوزراء المسؤولين عن التنمية، كما أن الإعلانات التي تصدر عن القمم وبما أنها صادرة عن رؤساء الدول والحكومات تولد شعور بالإلزام أكثر من تلك التي تصدر عن المؤتمرات الوزارية، وفيما يلي استعراض عن ما نتج من قمتي منتدى التعاون الصيني – الإفريقي.

1 قمة بكين 2006 "خطة عمل بكين 2007–2009 "اجتمع ببكين رؤساء الدول والحكومات عن الصين و48 دولة إفريقية بتاريخ 4–5 نوفمبر 2006 في قمة للتعاون الصيني الإفريقي، وكانت هذه القمة قد عقدت بمناسبة الذكرى الخمسين لتدشين العلاقات الصينية الإفريقية،

وكنية مشتركة للطرفين من أجل تعزيز الصداقة والسلام والتعاون والتنمية، تم في هذه القمة استعراض ما توصل إليه الشركاء في نصف القرن الماضي والتخطيط لتعزيز الشراكة مستقبلا واحتمالاتها في سياقها الجديدة في إطار منتدى التعاوني الصيني – الإفريقي.

لهذا أقرت الدول المجتمعة في بكين أن تزيد من دور المنتدى بسبب أن التغييرات المعقدة التي تحدث في العالم والترابط في المجتمع الإنساني ومتطلبات التنمية صارت من أولويات الدول، وعليه فالعلاقات الودية والشراكة تتماشى مع مبادئ القانون الدولي، ولهذا فعن طريق إعلان بكين دعا الأطراف إلى تعزيز الحوار فيما بين دول الجنوب والشمال وناشدوا منظمة التجارة العالمية أن تعمل في مفاوضات الدوحة على تعزيز التنمية المتوازنة والمنسقة والمستدامة للاقتصاد العالمي حتى تستفيد منها كل الدول، ودعوا كذلك بإصلاح الأمم المتحدة حتى يتم تقديم خدمة أفضل لكل أعضاء المجتمع الدولي، ومفاد هذه الإصلاح هو تعزيز مهام الجمعية العامة وان تقدم المزيد من الاهتمام للتنمية، وزيادة التمثيل للدول الإفريقية داخل مجلس الأمن ووكالات الأمم الأخرى.

وحث المجتمعون باقي المنظمات المالية الدولية أن تقدم المساعدات المالية والتقنية الإفريقيا حتى تواجه الفقر والكوارث والتصحر وتعالج هذه المشاكل وتتصدى لها وكي تحقق إفريقيا أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وأن تستفيد على وجه السرعة الدول الأقل نموا في إفريقيا والمثقلة بالديون والدول الأرخبيلية والحبيسة.

وأعلن الجانبان عن مضاعفة الزيارات رفيعة المستوى والمشاركة في الحوارات الإستراتيجية، وتوسيع مجالات العمل وزيادة حجم التبادل التجاري عبر الاستثمار بل وحتى ضرورة استكشاف طرق جديدة للتعاون، وإعطاء الأولوية للزراعة والبيئة التحتية والصناعة وصيد الأسماك، ونسق الجانبان بين برامج تعاون المنتدى والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.Nepad

2- قمة جوهانسبيرغ: إعلان جوهانسبيرغ حول التعاون الصيني الإفريقي 2015 اجتمع رئيس خمسون دولة حكومية من الشركاء في منتدى التعاون ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي

بجوهانسبيرغ في 4-5 ديسمبر 2015 بشأن موضوع "إفريقيا والصين المضي قدما معا: التعاون المربح للجانبين من أجل التنمية المشتركة" فاستحدث الجانبان طريقة الشراكة بعنوان "رابح رابح."

فبسبب الارتفاع الهائل لعدد السكان 1.1 مليار نسمة في إفريقيا و 1.3 مليار نسمة في الصين حتى عام 2015 وبسبب التحديات المشتركة، أعلن الجانبان تعزيز الشراكة برسم صورة جديدة من أجل اغتنام الفرص المتاحة للتنمية عن طريق تعميق التعاون الاستراتيجي بطريقة واقعية ورفعها المستوى الشراكة الشاملة على جميع مستويات التعاون المفيدة للطرفين وهذا دون الإخلال بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وسلطتها، ودون الإخلال بالديمقراطية وسيادة القانون في المجتمع الدولي بهدف إقامة نظام اقتصادي دولي عادل، ويكون هذا بإصلاح الأمم المتحدة والتمثيل العادل في أجهزتها ووكالاتها المتخصصة.

واعتمد الأطراف في إعلان جوهانسبيرغ خطتين للتنمية المستدامة؛ فالأولى هي خطة التنمية لعام 2030 واسعة النطاق تشترك فيها 17 دولة متقدمة تلتزم بتقديم المعونة للدول النامية في إفريقيا حتى يتم تجنب اللامساواة في التنمية بين الشمال والجنوب كونها تعيق تحقيق الانتعاش والنمو المستدام للاقتصاد العالمي، أما خطة التنمية لعام 2063 فهي للتعاون بين دول جنوب جنوب خاصة منظومة البريكس.

الفرع الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الصينية–الأفريقية:

لا يمكن فهم طبيعة الحضور الصيني المتنامي في القارة الأفريقية بمعزل عن الأطر النظرية التي تتنازع تفسيره؛ إذ تتراوح القراءات بين من يصنّفه ضمن منطق التضامن بين دول الجنوب، ومن يردّه إلى آليات التبعية البنيوية، ومن يذهب إلى وصفه بـ«الاستعمار الجديد». وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاربات الثلاث.

أولا: مقاربة التعاون جنوب–جنوب(South–South Cooperation)

يقوم هذا الإطار على فرضية مفادها أن الدول النامية تجمعها تجربة تاريخية مشتركة من الاستعمار والتخلف الاقتصادي، ما يولد قاعدة موضوعية للتضامن والتعاون خارج منطق الهيمنة الذي طبع علاقاتها بالشمال الصناعي وتقدّم الصين علاقتها بأفريقيا ضمن هذا الإطار تحديداً، مؤكدة على مبادئ المنفعة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة في السيادة، ورفض الشروط السياسية المرافقة عادة للمساعدات الغربية[1].

ويستبدل الخطاب الصيني الرسمي ثنائية «المانح/المتلقي» بمفهوم «الشريك»، معتبرا أن الصين وأفريقيا تمثلان معا أكبر تكتل للدول النامية في العالم. غير أنه يري الباحثين تناقد لهذه المقاربة يشير إلى التفاوت الهائل في موازين القوة والإمكانات التكنولوجية والمالية بين الطرفين، وهو ما يجعل «الندية» المعلنة محل تساؤلّ جدي على المستوى التطبيقي.

ثانيا: نظرية التبعية(Dependency Theory)

تنطلق نظرية التبعية، في صيغتها الكلاسيكية لدى سمير أمين وأندريه غوندر فرانك، من تقسيم النظام الرأسمالي العالمي إلى «مركز» صناعي و«أطراف» مصدرة للمواد الأولية، بحيث يعاد إنتاج التخلف في الأطراف بنيوياً عبر آليات التبادل اللامتكافئ[2]. وعند إسقاط هذا الإطار على العلاقات الصينية–الأفريقية، يلاحظ الباحثون أن بنية المبادلات تقوم في معظمها على تصدير أفريقيا للمواد الخام (نفط، نحاس، كوبالت، حديد) واستيرادها للمصنوعات والتجهيزات الصينية.

[1] عمر التومي الشيباني، التعاون جنوب–جنوب: الأسس النظرية والتطبيقات، مجلة العلوم السياسية، العدد 12، 2019، ص 45.

[2] Samir Amin, L'accumulation à l'échelle mondiale, Anthropos, Paris, 1970, p. 112

وتثير هذه البنية تساؤلا جوهريا: هل تُعيد الصين، باعتبارها «مركزاً» صاعداً، إنتاج الموقع الطرفي لأفريقيا ضمن تقسيم عمل دولي جديد، بدلاً من كسره؟ يرى أنصار هذا الطرح أن استمرار اعتماد الاقتصادات الأفريقية على تصدير الموارد غير المصنّعة يكرّس تبعية من نوع جديد[1] .

ثالثاً: «الاستعمار الجديد(Neo-colonialism) «

تتمحور حول طبيعة الحضور الصيني في أفريقيا، تتباين فيها قراءات الباحثين تبعا لزوايا تحليلهم. يرى الباحثين العلاقة باعتبارها شكلا مستحدثا من أشكال الهيمنة الاقتصادية، مستندين إلى جملة من المؤشرات أبرزها مقولة «فخ المديونية(Debt Trap) «، التي ترى أن القروض الضخمة المخصصة للبنى التحتية قد تضع بعض الدول الأفريقية في دائرة العجز عن السداد، فضلا عن إدارة شركات صينية لبنى حيوية كالموانئ والسكك ومحطات الطاقة، وتنامي النفوذ السياسي الصيني داخل المنتظمات الإقليمية والدولية.

وترى الباحثة ديبورا براوتيغام، إلى أن مقولة «فخ المديونية» تفتقر إلى الإسناد التجريبي الكافي، وأن الدولة الأفريقية تمثل فاعلا تفاوضيا عقلانيا لا مجرد متلق سلبي[2]. يستند إلى أن التمويل الصيني وفر للقارة بنى تحتية لم تتكفل المؤسسات المالية الغربية بتمويلها، ودون اقترانه باشتراطات سياسية أو برامج تكييف هيكلي.

ويتبين من تباين الباحثين أن توصيف العلاقة بـ«الاستعمار الجديد» يظل مقولة خلافية، تتوقف دلالتها على المعايير المعتمدة في القياس وعلى خصوصية كل حالة قطرية على حدة، وهو ما يقتضي مقاربتها بوصفها فرضية تحليلية قابلة للاختبار لا حكما نهائيا.

---

[1] Raphael Kaplinsky, “What Contribution Can China Make to Inclusive Growth in Sub-Saharan Africa ?”, Development and Change, Vol. 44, 2013, p. 1295.

[2] Deborah Brautigam, The Dragon’s Gift : The Real Story of China in Africa, Oxford University Press, 2009, p. 8

ويلخص الجدول الآتي مقارنة موجزة بين المقاربات الثلاث من حيث منطلقاتها وقراءتها للعلاقة:

الجدول 2: *مقارنة بين المقاربات النظرية المفسرة*

المقاربة	المنطلق الأساسي	قراءة العلاقة الصينية–الأفريقية
التعاون جنوب–جنوب	تضامن دول الجنوب على أساس تجربة مشتركة	شراكة ندية قائمة على المنفعة المتبادلة
نظرية التبعية	تقسيم مركز/أطراف وتبادل لامتكافئ	إعادة إنتاج موقع أفريقيا الطرفي
مقولة الاستعمار الجديد –1–	الهيمنة عبر الدين والبنى التحتية	علاقة تبعية بأدوات اقتصادية
مقولة الاستعمار الجديد –2–	أفريقيا فاعل تفاوضي عقلاني	فرصة تنموية مرتبطة بحسن الإدارة

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الاقتصادية الصينية في أفريقيا ومبادرة الحزام والطريق

ينتقل هذا المبحث من الإطار المفاهيمي إلى البعد الاستراتيجي والعملي للحضور الصيني في القارة. ويتناول نماذج التمويل والبنية التحتية، وعلى رأسها صيغة «البنية التحتية مقابل الموارد»، وأنواع القروض الصينية وإشكالية الشفافية في عقودها. ثم يحلّل مبادرة الحزام والطريق وأبعادها الجيو–اقتصادية ودور الشركات الصينية الكبرى في تفعيل التعاون الاقتصادي مع إفريقيا.

المطلب الأول: نماذج التمويل والبنية التحتية في الاستراتيجية الصينية

الفرع الأول: نموذج "البنية التحتية مقابل الموارد" وتطبيقاته في أفريقيا

يعد نموذج البنية التحتية مقابل الموارد (Infrastructure-for-Resources) من أبرز السمات المميزة للدبلوماسية الاقتصادية الصينية في افريقيا، فهو يقوم على معادلة تبادلية تمول بمقتضاها الصين مشاريع بنية تحتية كبرى كالطرق والسكك الحديدية والموانئ ومحطات الطاقة، مقابل ضمانات مرتبطة بالموارد الطبيعية للدولة المتلقية، وعلى راسها النفط والمعادن. وقد لقي هذا النموذج قبولا لدى عدد من الدول الافريقية لكونه يتيح لها الحصول على تمويل سريع دون اشتراطات سياسية صارمة، في حين يؤمن للصين تدفقا مستقرا للمواد الاولية اللازمة لاقتصادها المتنامي[1].

اولا: الية عمل النموذج

[1] Anna Gelpern, Sebastian Horn, Scott Morris, Bradley Parks & Christoph Trebesch, How China Lends: A Rare Look into 100 Debt Contracts with Foreign Governments, Center for Global Development, Working Paper No. 573, 2021, pp. 46–52.

يرتكز النموذج على ربط القرض بعائدات الموارد بدلا من الملاءة المالية التقليدية للدولة، اذ لا يتم تقييم القدرة على السداد استنادا الى المؤشرات الاقتصادية الكلية فحسب، بل يتم ربط القروض بتدفقات مستقبلية من صادرات الموارد تودع غالبا في حسابات ضمان (Escrow Accounts)لدى بنوك صينية. وبذلك يتحول المورد الطبيعي الى ضمانة فعلية للقرض، وهو ما يعرف بالقروض المدعومة بالموارد .(Commodity-Backed Loans) كما ينفذ المشروع في الغالب عبر شركات مقاولات صينية مملوكة للدولة، مع استيراد جزء معتبر من المعدات والعمالة من الصين، وهو ما يجعل جانبا من قيمة القرض يعود الى الاقتصاد الصيني نفسه.

ثانيا: التطبيقات الافريقية للنموذج:

عرف هذا النموذج في الادبيات الاكاديمية بالنموذج الأنغولي (Angola Model)[1] نسبة الى انغولا التي مثلت اول تطبيق واسع له مطلع الالفية، حيث حصلت على قروض صينية ضخمة لاعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب الاهلية مقابل امدادات نفطية طويلة الامد. وقد تكررت صيغ مشابهة في دول عدة، من أبرزها جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار معادلة المعادن مقابل البنية التحتية، فضلا عن نيجيريا وغانا بدرجات متفاوتة من الاعتماد على ضمان الموارد، الامر الذي يكشف عن مرونة النموذج وقابليته للتكيف مع خصوصيات كل دولة.

ثالثا: الجدل حول النموذج بين التنمية والتبعية

اثار هذا النموذج جدلا واسعا بين الباحثين، فبينما يرى مؤيدوه انه يتيح للدول الافريقية تجاوز عقبة شح التمويل وبناء بنية تحتية حيوية كانت تعجز عن انجازها بمواردها الذاتية، يذهب منتقدوه الى انه يكرس نمطا ريعيا يربط مصير الدولة بتقلبات اسعار السلع في الاسواق الدولية، بحيث يؤدي اي انخفاض حاد في اسعار النفط او المعادن الى ازمة مديونية مفاجئة. كما يؤخذ على النموذج محدودية أثره في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية، نظرا لاعتماده على المقاولات

[1] Deborah Brautigam, The Dragon's Gift : The Real Story of China in Africa, Oxford : Oxford University Press, 2009, pp. 273-278.

والعمالة الصينية، اضافة الى ضعف الشفافية في عقوده. وهي مآخذ ستتجلى بوضوح عند تحليل الحالة الزامبية التي تعتمد على النحاس موردا وحيدا تقريبا.[1]

الفرع الثاني: أنواع القروض الصينية وإشكالية الشفافية في العقود والاتفاقيات

لا يمكن فهم الجدل المحيط بالتمويل الصيني في أفريقيا بمعزل عن البنية التعاقدية للقروض ذاتها؛ إذ تتمايز هذه القروض عن أنماط التمويل الغربية التقليدية من حيث الجهات المُقرِضة، وشروط السداد، وآليات الضمان، ودرجة الشفافية. ويمكن تصنيف القروض الصينية الموجَّهة إلى الدول الأفريقية إلى عدة أنواع رئيسة.

أولا: أنواع القروض الصينية بحسب طبيعتها:

تتوزع القروض الصينية بين القروض الميسَّرة (Concessional Loans) منخفضة الفائدة وطويلة الأجل التي تُقدَّم غالباً عبر بنك التصدير والاستيراد الصيني(China Exim Bank) ، والقروض التجارية (Commercial Loans) بأسعار فائدة قريبة من السوق التي يقدّمها بنك التنمية الصيني(China Development Bank) ، إضافة إلى القروض المدعومة بالموارد–(Resource Backed Loans)التي تُربط فيها صادرات النفط أو المعادن بسداد الدين، وهو النمط الأكثر انتشاراً في الدول الغنية بالموارد كزامبيا وأنغولا.

ثانيا: إشكالية الشفافية في العقود:

تمثل دراسة How China Lends الصادرة عن مركز التنمية العالمية ومعهد كيل ومختبر AidDataعام 2021، والتي حلّلت 100 عقد قرض صيني مبرم مع حكومات 24 دولة نامية، المرجع الأبرز في هذا الباب. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث ملاحظات جوهرية:

[1] Chris Alden, China in Africa, London : Zed Books, 2013, pp. 58-67.

أولا، احتواء العقود الصينية على بنود سرّية غير معتادة تمنع الدولة المقترضة من الإفصاح عن شروط الدين أو حتى عن وجوده ذاته.

ثانيا: سعي المقرض الصيني إلى أفضلية على بقية الدائنين عبر ترتيبات ضمان كحسابات إيرادات يتحكم فيها المقرض وبنود تستثني الديون الصينية من إعادة الهيكلة الجماعية (ما يعرف ببنود «لا نادي باريس»).

ثالثا: تضمن العقود بنود إلغاء وتعجيل بالسداد وتثبيت (Cancellation, Acceleration, Stabilization) قد تتيح للمُقرِض التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للدولة المدينة[1].

ثالثاً: انعكاسات هذه البنية على الدول المقترضة:

يترتب على اجتماع السرّية والأفضلية والقدرة على التأثير في السياسات تضييقُ خيارات الدولة المدينة في إدارة أزماتها المالية، وتعقيد مفاوضات إعادة هيكلة الديون لاحقاً، كما اتضح في الحالة الزامبية. غير أن واضعي الدراسة أنفسهم ينبّهون إلى أن كثيراً من هذه البنود يمثّل اختلافاً في الدرجة لا في النوع عن ممارسات الدائنين التجاريين والثنائيين الآخرين، الذين يسعون بدورهم إلى تأمين استرداد قروضهم بكل الوسائل القانونية والاقتصادية المتاحة.

المطلب الثاني: مبادرة الحزام والطريق وتفعيل التعاون الاقتصادي مع أفريقيا:

الفرع الأول: مبادرة الحزام والطريق وأبعادها الجيو–اقتصادية في القارة الأفريقية.

تعريف مبادرة الحزام والطريق:

[1] Gelpern, A., Horn, S., Morris, S., Parks, B., & Trebesch, C. (2021). How China Lends: A Rare Look into 100 Debt Contracts with Foreign Governments (CGD Working Paper No. 573). Center for Global Development. 05/06/2026. https://www.cgdev.org/publication/how-china-lends-rare-look-into-100-debt-contracts-foreign-governments.

في عام 2013 قام الرئيس الصيني بإطلاق مشروع عالمي استراتيجي تحت اسم مبادرة الحزام والطريق(Belt and Road initiative) ، فالحزام الاقتصادي (Belt) يقصد به طريق الحرير البري وهو عبارة عن شبكة من الطرقات والمسارات لربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى وروسيا وتركيا. أما الطريق (Road) فيقصد به طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، يربط الساحل الصيني بأوروبا عبر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط بطريق واحد وصولاً إلى السواحل الإفريقية، ويربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق آسيا عبر ممرات بحرية. كما يشمل المشروع إقامة شبكات من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط والغاز والأنترنت ومختلف البنى التحتية، ويهدف المشروع إلى بناء مؤسسات بديلة مثل بنك التنمية الأسيوي وصندوق الحرير، لدعم البنية التحتية وتحقيق التنمية [1].

عند إطلاق المبادرة سنة 2013 كانت تحمل اسم حزام واحد طريق واحد (One Belt, One road)أو اختصارا(OB. OR) ، ليتم تغيير التسمية في سنة 2015 لتصبح مبادرة الحزام والطريق. ومن خلال ما تقدم نستنتج أن مبادرة الحزام والطريق تعد مشروعاً تنموياً اقتصادياً عالمياً تسعى من خلاله الصين لتعزيز نفوذها عالمياً معتمدة في سياستها على القوة الناعمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، لتصبح هذه المبادرة المحرك الرئيسي للسياسة الصينية داخلياً وللدبلوماسية الصينية خارجيا.

وقد حظيت المبادرة باهتمام كبير من طرف المجتمع الدولي كونها أعادت مجد طريق الحرير القديم ورمزيته التاريخية، وذلك بهدف الحفاظ على بيئة مفتوحة للنظام الاقتصادي العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والتواصل بين الحضارات بغية ضمان السلم والاستقرار في العالم. وقد جاءت مبادرة الحزام والطريق الصينية عقب التغيرات التي شهدها العالم كتداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على اقتصاديات الدول، وهو ما

[1] لمياء مخلوف، "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، مجلة مدارات سياسية، مجلد 1، عدد 3، 2017، ص 176.

انعكس سلباً على واقع التنمية، إضافة إلى الوضع الداخلي في الصين كالركود الاقتصادي. حيث تسعى الصين من خلال هذه المبادرة إلى تجاوز العقبات التنموية الداخلية من خلال إنشاء شبكة من مناطق التجارة الحرة.[1]

يتمحور مضمون مبادرة الحزام والطريق حول تحقيق الروابط الخمس :

1. تعزيز التنسيق السياسي بين الدول.
2. ربط المرافق.
3. تسهيل التجارة.
4. تعزيز التكامل المالي.
5. تعزيز التواصل بين الشعوب.

الركائز الخمسة لمبادرة الحزام والطريق

لمبادرة الحزام والطريق مجالات ذات أولوية وهي تنسيق السياسات وترابط المرافق، وتسهيل التجارة، والتكامل المالي، والتبادلات بين الناس، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي تهدف مبادرة الحزام والطريق إلى تحقيقها.

1-تعزيز التنسيق السياسي: يمكن للدول الواقعة على طول الطريق وضع خطط وإجراءات مشتركة، وحل مختلف القضايا عن طريق المفاوضات، والدعم السياسي لتعزيز التعاون بين الدول والحكومات.

2-ربط المرافق والمنشآت: من خلال إقامة بنية تحتية متطورة، لربط المناطق الفرعية في آسيا وأوروبا وإفريقيا، لتسهيل الاندماج بشكل أفضل في سلاسل التوريد العالمية، بهدف تحقيق التنمية المشتركة .

[1] لمياء مخلوف، المرجع نفسه، ص 177.

3-تسهيل التجارة: حيث يعد الاستثمار والتبادل التجاري هو المحتوى الرئيسي للمبادرة الصينية، من خلال إيجاد حلول لمشاكل الاستثمار، مع العمل على تسهيل التجارة، والقضاء على الحواجز التي تعيقها، وتوفير مناخ عمل ملائم، وإقامة منطقة تجارة حرة لدعم التعاون بين الدول .

4-تعزيز التكامل المالي: من خلال دعم التعاون المالي بين الدول الواقعة على طول خط الحزام والطريق، مع العمل على إقامة نظام للحفاظ على استقرار العملة الأسيوية، ونظام الاستثمار والائتمان .

5-تعزيز التواصل بين الشعوب: تعد العلاقات بين الناس الأساس الاجتماعي لمبادرة الحزام والطريق، من خلال تعزيز أواصر الصداقة والتعاون على طول طريق الحرير، مع تفعيل التبادلات الثقافية والأكاديمية، والعمل على دعم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

كما تؤكد الصين على أن المبادرة تقوم على احترام المبادئ الخمسة لميثاق الأمم المتحدة وهي: احترام سيادة الدول، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساواة والمنفعة المتبادلة، التعايش السلمي. وتقوم الرؤية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق على أسس السلام والتعاون والانفتاح والشمولية والتنوع والتعددية، والمنفعة المتبادلة والنتائج المربحة للجانبين، حيث تلتزم الصين بمبدأ تحقيق النمو المشترك من خلال التعاون والتوافق مع الدول الواقعة على طول الحزام، كما تعمل على ترجمة المبادرة وتجسيدها على أرض الواقع بمشاركة الأطراف المعنية .

مراحل تنفيذ مبادرة الحزام والطريق

يمر تنفيذ مشروع مبادرة الحزام والطريق بثلاث مراحل على النحو التالي:

- المرحلة الأولى (2013 – 2016) : مرحلة التعبئة الاستراتيجية، وتهدف أساساً إلى التعريف بالمبادرة لدى الدول المستهدفة لتحفيزهم للانضمام إليها.
- المرحلة الثانية (2016 – 2019) : مرحلة التنفيذ، والتي يتم فيها العمل على إقامة مشاريع البنية التحتية المبرمجة.

- المرحلة الثالثة (2019 – 2049) : مرحلة التقييم، وخصصت لدراسة وتقييم مدى تنفيذ المشاريع واستدراك جوانب النقص، ومدى تأثيرها على مكانة الصين عالمياً.

وقعت الصين اتفاقيات مع 126 دولة و29 منظمة دولية لتعزيز التعاون، ويشمل المشروع ثلاث خطوط برية وخطين بحريين وخطوط أنابيب الطاقة، إضافة إلى طريق الحرير الرقمي والخط الجوي .

الممرات الاقتصادية والطرق

أولاً: الطرق البرية: تتكون من ثلاث طرق رئيسية (الشمالي، الوسطي، الجنوبي)، وتتضمن ستة ممرات برية كبيرة:

1. الممر الاقتصادي للجسر البري الأوراسي الجديد.
2. الممر الاقتصادي بين الصين وروسيا ومنغوليا.
3. الممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا.
4. الممر الاقتصادي بين الصين وشبه جزيرة الهند الصينية.
5. الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني.
6. الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار.

ثانياً: الطريق البحري: يتكون من خطين رئيسيين يربطان بحر الصين بالمحيط الهندي وجنوب المحيط الهادي، ويشمل أيضاً طريق الحرير القطبي (أعلن عنه في 2018) لتقليل مدة الشحن بين الصين وأوروبا إلى 20 يوماً .

ثالثاً: خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي: تشمل خطوطاً مع روسيا، كازاخستان، ميانمار، وباكستان، وآسيا الوسطى.

رابعاً: الطريق الرقمي: أطلق في 2015 لتعزيز الاقتصاد الرقمي، وقد وصل حجمه إلى 45.5 تريليون يوان بحلول عام 2022 .

خامساً: طريق الحرير الجوي: أعلن عنه في 2015 لربط الصين بالعالم عبر سياسات

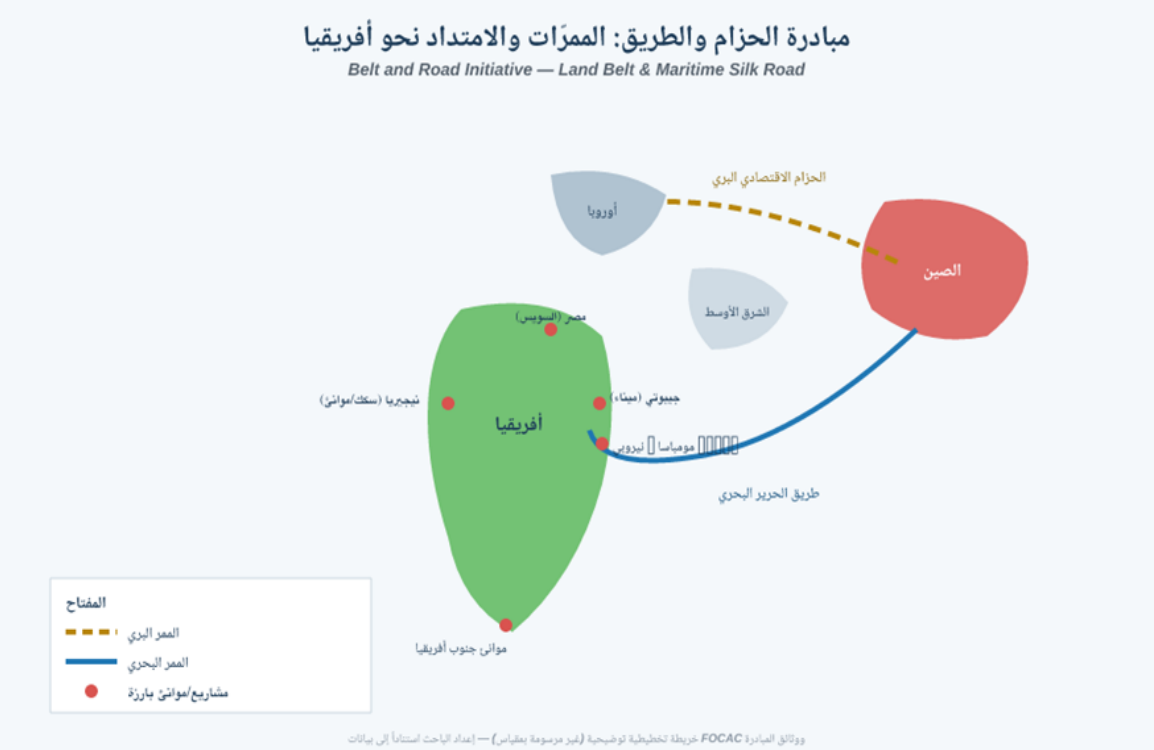

طيران مرنة وتطوير البنية التحتية للمطارات.

1

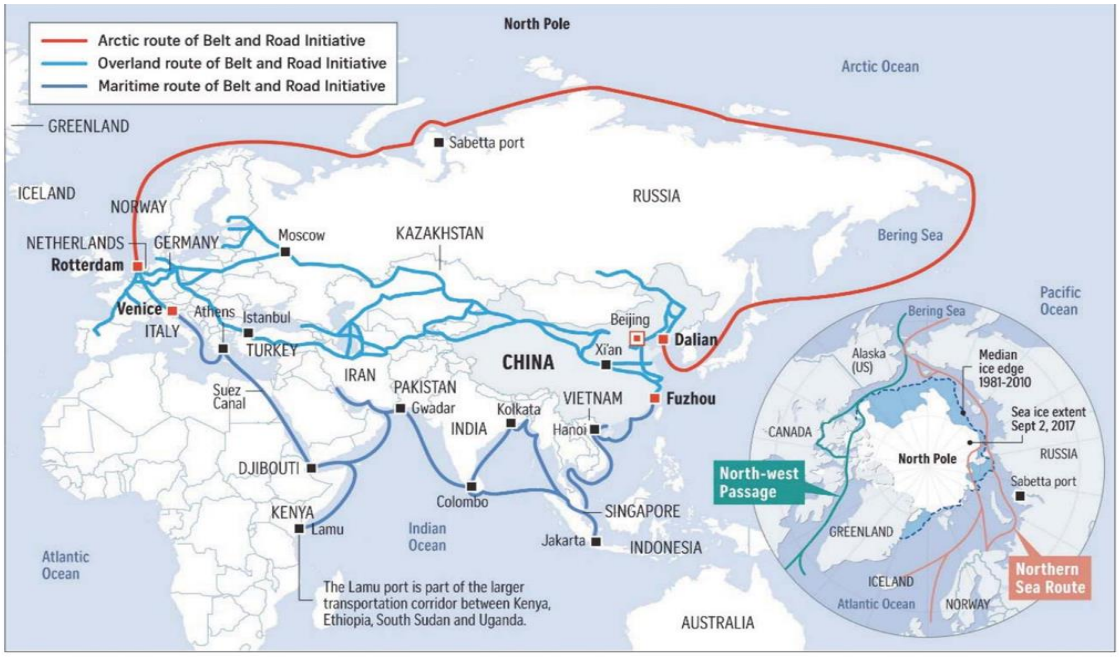

الشكل 4: *الممرات الاقتصادية والطرق لمبادرة الحزام الطارق*

الشكل 5: *الممرات الرئيسية لمبادرة الحزام وامتدادها نحو افريقيا*

2

أهداف مبادرة الحزام والطريق:

تجسد المبادرة مصالح الصين المحلية والخارجية، وتسعى إلى إيجاد أسواق جديدة لشركاتها وتأمين حدودها وتأكيد مصالحها الجيوسياسية .

الأهداف التعاونية: تعزيز التعاون في البنية التحتية والتجارة والاستثمار وتطوير العلاقات الثقافية .

[1] A.S. Kovalenko, M.O. Morgunova, V.V. Gribkovskaia, "Infrastructural Synergy of the Northern Sea Route in the International Context", СИНЕРГИЯ АРКТИКИ, Выпуск 2026/05/07, p. 64

2

الأهداف الاستراتيجية:

الأهداف السياسية: بلوغ القوة الأولى عالمياً (الحلم الصيني) بنهج سلمي، وإضفاء الشرعية على الحزب الشيوعي، والتصدي للهيمنة الأمريكية عبر بناء بديل استراتيجي .

الأهداف الاقتصادية: خفض تكاليف النقل، إيجاد فرص خارجية للشركات الصينية، تعزيز مكانة العملة (رنمينبي) (Yuan) كعملة احتياط عالمية، وتأمين إمدادات الطاقة. كما تسعى لتحقيق التنمية في الجزء الغربي من الصين لتقليل التفاوتات الإقليمية .

آليات تنفيذ مبادرة الحزام والطريق:

وسائل الإعلام: لتعزيز التواصل بين الشعوب والتبادل الثقافي .

الآليات السياسية: الاعتماد على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والتكامل الإقليمي.

الآليات الاقتصادية: إنشاء البنك الآسيوي للبنية التحتية (AIIB) وصندوق طريق الحرير لتمويل المشاريع .

الآليات الثقافية: إبرام اتفاقيات للتبادل الثقافي والتعليمي، وإنشاء مراكز كونفوشيوس، وبرنامج منح طريق الحرير الدراسية.

المشاريع الكبرى المُنجزة في إطار المبادرة:

تتوزع المشاريع الكبرى المُنجزة أو قيد التنفيذ في إطار المبادرة على قطاعات متعددة: ففي قطاع الموانئ، أنجزت الصين أو موّلت ميناء دوراليه في جيبوتي الذي يضم أيضاً قاعدة عسكرية صينية بحرية (الأولى خارج حدودها)، وميناء لامو في كينيا، وميناء بغامويو في تنزانيا،ومشاريع توسعة في موانئ موزمبيق وغانا والسنغال.

أيضا في قطاع السكك الحديدية، تُمثّل خطوط القطار السريع من أبرز المشاريع: خط أديس أبابا–جيبوتي، وخط القطار القياسي في كينيا (SGR) الرابط بين ميناء مومباسا ونيروبي بتكلفة بلغت 3.8 مليارات دولار، وخط لاغوس–كانو في نيجيريا. كما تشمل مشاريع الطاقة بناء السدود

الضخمة كسد الألفية الكبير في إثيوبيا (بالتشارك مع دول عدة)، ومحطات الطاقة الشمسية والكهرومائية في زامبيا وأنغولا وموريتانيا.

تفعيل التعاون الاقتصادي مع أفريقيا

لا يقتصر تفعيل التعاون الاقتصادي ضمن المبادرة على تعدد مجالاته، بل يتحدد جوهره في الآلية المترابطة التي تربط تمويل البنية التحتية بتنشيط التجارة وجذب الاستثمار الصناعي. فالمبادرة لا تعمل بوصفها مجموعة مشاريع منفصلة، وإنما باعتبارها منظومةً متكاملة يغذّي فيها كلّ عنصر العناصر الأخرى، على النحو الذي يوضّحه التحليل الآتي.

أولا: ألية الترابط بين البنية التحتية والتجارة والاستثمار

تنطلق آلية التفعيل من البنية التحتية بوصفها نقطة الارتكاز؛ إذ يمول بناء الموانئ والسكك ومحطات الطاقة عبر بنك التنمية الصيني وبنك الصين للتصدير والاستيراد بقروض ميسرة، فتخفض هذه المنشأت كلفة النقل والخدمات اللوجستية، وتيسر بدورها تدفق المصنوعات الصينية إلى الأسواق الأفريقية وتصدير المواد الأولية في الاتجاه المعاكس. وهكذا يتحوّل الإنفاق على البنية التحتية إلى رافعة مباشرة لحجم التبادل التجاري وقاعدة لجذب الإستثمار الصناعي اللاحق. ويوضح الجدول الآتي حلقات هذه الآلية ووظيفة كلّ حلقة:

الجدول رقم (2): ألية تفعيل التعاون الاقتصادي ضمن المبادرة من إعدادي

الجدول 3: *ألية تفعيل التعاون الاقتصادي ضمن مبادرة*

الحلقة	الأداة	الأثر التفعيلي
تمويل البنية التحتية	بنك التنمية الصيني، بنك الصين للتصدير والاستيراد	خفض كلفة النقل وربط الأقاليم

تشغيل المنشات	شركات صينية (موانئ، سكك، طاقة)	ضمان جدوى التشغيل وتدفق العائد
تنشيط التجارة	الممرّات والموانئ الجديدة	رفع حجم التبادل وتيسير الوصول للأسواق
جذب الاستثمار الصناعي	المناطق الاقتصادية الخاصة	نقل صناعات وتوطين قيمة مضافة

المصدر :من إعداد الطالبة

ثانيا: البنية التحتية بوصفها قاعدة التفعيل:

تتصدر مشاريع البنية التحتية أولويات التعاون لأنها تشكل القاعدة المادية لبقية المجالات. ومن أبرز نماذجها خط السكة الحديدية الكهربائي أديس أبابا–جيبوتي، وخط مومباسا–نيروبي في كينيا، والطريق السريع لنيروبي، وميناء جيبوتي متعدد الأغراض. وقد جدد هذا التوجه في قمة منتدى التعاون الصيني–الأفريقي (FOCAC) لعام 2024 عبر التعهد بتنفيذ 30 مشروعا للربط في مجال البنية التحتية[1]. ضمن حزمة تمويلية إجمالية بقيمة 50 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، منها 30 مليار دولار في صورة خطوط ائتمان[2].

ثالثا: التجارة بوصفها مؤشر التفعيل:

تمثل التجارة المؤشر الأوضح على فاعلية التعاون. فقد باتت الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا منذ عام 2009، محتفظة بهذا الموقع 16 عاما متتاليا حتى نهاية 2024[3]، وبلغ حجم التبادل مستوى قياسيا عام 2024. وتؤكد معطيات 2025 استمرار هذا الزخم، إذ ارتفع التبادل

[1] FOCAC, Beijing Action Plan (2025–2027), Forum on China–Africa Cooperation, Beijing, September 2024

[2] ODI, "FOCAC 2024 : A Revival of China–Africa Relations", London, 2024

[3] General Administration of Customs of China, China–Africa Trade Index Report, Changsha Customs, 2025.

في الأشهر الثمانية الأولى منه إلى نحو 222 مليار دولار بزيادة 15.4٪ على أساس سنوي[1].

يوضح الرسم البياني الآتي مسار هذا التطوّر:

الجدول رقم (3): مؤشرات وبنية التبادل التجاري الصيني–الأفريقي. المصدر: SAIS-CARIوالإدارة العامة للجمارك الصينية.

[2]

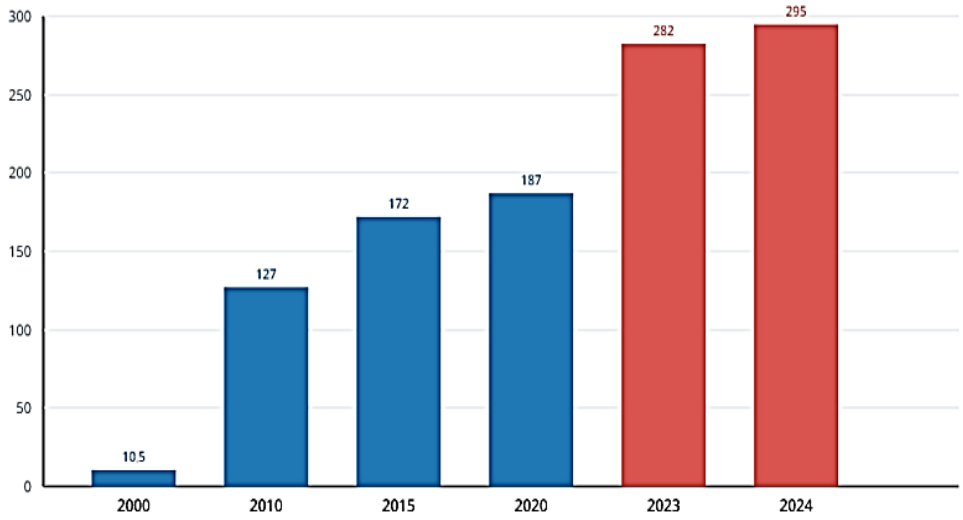

الشكل 6: *تطور حجم التجاري الصيني الافريقي*

الجدول 4: *التبادل التجاري ومؤشراته للعامين 2023و 2025*

المؤشر	2023	2024
إجمالي حجم التبادل (مليار دولار)	≈ 282	≈ 295

[1] Ecofin Agency, "China–Africa Trade Rose 15.4% to $222 Billion in First Eight Months of 2025", 24 September 2025. (Https://www.ecofinagency.com] (https://www.ecofinagency.com).

[2] الإدارة العامة للجمارك الصينية

صادرات الصين إلى أفريقيا (مليار دولار)	≈ 173	≈ 179
واردات الصين من أفريقيا (مليار دولار)	≈ 109	≈ 99
العجز التجاري الأفريقي (مليار دولار)	≈ 64	≈ 62
طبيعة الصادرات الأفريقية	مواد أولية (نفط، نحاس، كوبالت)	مواد أولية في معظمها

المصدر: SAIS-CARI والإدارة العامة للجمارك الصينية

تكشف هذه المعطيات عن مفارقة جوهرية تلازم عملية التفعيل: فبقدر ما يتنامى حجم التبادل كمّاً، يبقى مختلّاً بنيوياً لصالح الصين، إذ تظلّ الصادرات الأفريقية مرتكزة على المواد الأولية مقابل تدفّق المصنوعات الصينية، وهو ما يغذّي القراءة التبعية[1] لقد سعت بكين إلى تخفيف هذا الاختلال عبر إعفاء وارداتها من 33 دولة أفريقية من أقلّ البلدان نموّاً من الرسوم الجمركية اعتباراً من نهاية 2024.[2]

الإستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة بوصفها أداة التوطين:

يمثّل الاستثمار المباشر، ولا سيما عبر المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق التعاون الاقتصادي والتجاري، الأداة الأعمق في تفعيل التعاون، لأنها تنقل النشاط من مجرد التبادل إلى توطين الإنتاج. فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا جنوب الصحراء مستوى قياسياً قدره 15.2

[1] China Africa Research Initiative (SAIS-CARI), "Data : China-Africa Trade", 2025, www.sais-cari.org/data-china-africa-trade

[2] UNCTAD, World Investment Report 2024, United Nations, Geneva, 2024.

مليار دولار عام 2024وبحسب التقديرات المتاحة، دخل نحو 25 منطقة صناعية مموَّلة صينياً طور التشغيل في أفريقيا حتى عام 2023، استقطبت أكثر من 620 مؤسسة باستثمارات تراكمية ناهزت 7.35[1] مليار دولار ويُعدّ منطقة قناة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري في مصر، ومشاريع نقل المصانع كثيفة العمالة إلى إثيوبيا ورواندا، من أبرز نماذج هذا التوجّه نحو التصنيع ونقل التكنولوجيا، وإن ظلّت مشاركة الشركات الأفريقية المحلّية في سلاسل القيمة الصينية محدودة وفق عدد من الدراسات .

تحوّل فلسفة التفعيل بعد قمّة 2024:

شهدت فلسفة التفعيل تحوّلاً نوعياً بعد قمّة 2024، انتقالاً من نموذج «المشاريع الضخمة» كثيفة الإقراض نحو ما يُسمّى بـ«المشاريع الصغيرة والجميلة»، مع تركيز متزايد على الطاقة الخضراء والاقتصاد الرقمي وخلق فرص العمل. ويُقرأ هذا التحوّل بوصفه استجابةً لانتقادات استدامة الديون من جهة، ومحاولةً لرفع القيمة المضافة المحلّية وتنويع قاعدة التعاون من جهة أخرى، بما يجعل التفعيل أكثر ارتباطاً بأولويات التنمية الأفريقية والتكامل القاري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الأبعاد والتحديات:

تجمع المبادرة بين بُعد تنموي يتمثّل في سدّ فجوة البنية التحتية الأفريقية، وبُعد استراتيجي صيني يتمثّل في تأمين الأسواق ومصادر الطاقة والمواد الأولية والممرّات البحرية. غير أنها تواجه جملة من التحديات يمكن إجمالها في:

·استدامة الديون وقدرة الدول الأفريقية على السداد في ظلّ تراجع أسعار المواد الأولية.

[1] China-Africa Business Council (CABC), Report on Chinese Economic and Trade Cooperation Zones in Africa, Beijing, 2023.

·شفافية العقود وغموض بعض بنود التمويل والضمانات.

•التأثير في السيادة عند تعثّر السداد وإمكان التنازل عن أصول استراتيجية.

الفرع الثاني: دور الشركات الصينية الكبرى في تنفيذ مشاريع البنية التحتية

أولاً: الشركات الصينية الكبرى الناشطة في أفريقيا

تُهيمن على المشهد الاستثماري الصيني في أفريقيا مجموعة من الشركات العملاقة ذات الصلة الوثيقة بالدولة الصينية: شركة China Communications Construction Company (CCCC) الرائدة في إنشاء الموانئ والطرق، وشركة China Railway Engineering Corporation (CREC)المتخصصة في إنشاء خطوط السكك الحديدية، وشركة China Road and Bridge Corporation (CRBC)المعنية بإنشاء الطرق والجسور، وشركة China National Petroleum Corporation (CNPC)في قطاع الطاقة والنفط، وشركة Sinohydro الرائدة في إنشاء السدود ومحطات الطاقة الكهرومائية.

وتكمن الميزة التنافسية لهذه الشركات في قدرتها على تقديم 'الباقة الكاملة': تمويل المشروع عبر البنوك الحكومية الصينية، وتصميمه عبر مكاتبها الهندسية، وتنفيذه عبر مقاوليها الذاتيين، ومعظم أحيان إحضار اليد العاملة الصينية المتخصصة. وهذا النموذج المتكامل يُتيح لها تقديم عروض بأسعار لا تستطيع الشركات الغربية أو حتى المحلية منافستها في أغلب الأحيان.

ثانياً: نقل التكنولوجيا وإشكالية التوظيف المحلي:

يُثير الحضور الشركاتي الصيني الكثيف في أفريقيا جدلاً مستمراً حول قضيتَي نقل التكنولوجيا والتوظيف المحلي. فعلى صعيد العمالة، تتفاوت النسب بحسب القطاع والمنطقة والشركة، غير أن الدراسات تُشير إلى أن نسبة العمال الصينيين في مشاريع البنية التحتية الصينية في أفريقيا تتراوح بين 20% و50%، وهو ما يُثير قلق الحكومات والنقابات المحلية. وعلى صعيد التكنولوجيا،

يُلاحَظ ضعف آليات نقل المعرفة الفعلية من الشركات الصينية إلى الكوادر المحلية، مما يُقيّد الاستفادة التنموية من هذه الشراكات على المدى البعيد.

في المقابل، تستشهد الحكومة الصينية ومؤيدوها بأمثلة عديدة على برامج التدريب والتأهيل التي تُنفّذها الشركات الصينية لصالح الكوادر الأفريقية، وبالأثر الاقتصادي غير المباشر الناجم عن تطوير الأسواق المحلية المُورِّدة لمستلزمات المشاريع الصينية.

ثالثاً: الحضور الرقمي والاتصالات – الحزام والطريق الرقمي:

أضافت الصين بعدا جديدا الى مبادرتها في افريقيا يعرف بـ "طريق الحرير الرقمي"، الذي يستهدف مد كابلات الالياف البصرية وبناء مراكز البيانات وتطوير البنية التحتية للاتصالات في القارة. وتعد شركة هواوي في طليعة المنفذين لهذا البعد الرقمي، حيث تقدر الارقام المتداولة بأنها باتت تزود ما يزيد على 70% من شبكات الاتصالات الافريقية. وقد اثار ذلك مخاوف امريكية واوروبية بالغة مرتبطة بالامن السيبراني وتدفق البيانات، وسط منافسة محتدمة مع شركة اريكسون السويدية ونوكيا الفنلندية.

ويمثل هذا البعد الرقمي تحولا نوعيا في طبيعة الحضور الصيني، اذ يضاف الى الحضور المادي (الطرق والموانئ والمطارات) حضور رقمي يتغلغل في شرايين الاقتصاد والتواصل الاجتماعي والادارة الحكومية، مما يعمق التشابك بين الصين وافريقيا في طبقات متعددة من الاعتماد المتبادل.

الفصل الثاني: الديون الصينية في أفريقيا وتحليل حالة زامبيا

يتطرق هذا الفصل إلى الانتقال من الإطار النظري العام إلى المستوى التطبيقي، من خلال تحليل البعد الإشكالي في الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، والمتمثل في ظاهرة الديون وما يثار حولها من جدل علمي وسياسي، وذلك بضبط مفهوم "فخ الديون" ومؤشرات استدامة الدين الخارجي في الدول النامية، ومن ثم استعراض النقاش القائم بين من يعد التمويل الصيني شراكة تنموية، ومن يراه استراتيجية مديونية تكرس التبعية المالية.

على هذا الأساس، تناولنا في الفصل الثاني التداعيات السياسية والاقتصادية للمديونية على الاستقلال السياسي وصنع القرار في الدول الأفريقية، وما تفرزه من ردود فعل رسمية وشعبية واستراتيجيات لإعادة التفاوض وتنويع الشركاء.

في الأخير يخصص الفصل دراسة حالة زامبيا بوصفها نموذجا كاشفا لعلاقة التنمية بالتبعية، من خلال تحديد الإطار الجيوسياسي والاقتصادي لعلاقاتها بالصين وتطورها خلال الفترة (2010–2025)، وصولا إلى تقييم أثر التمويل الصيني على التنمية والمديونية، وتحليل أزمة الديون الزامبية وآثارها على القرار السيادي، وإستخلاص الدروس المستفادة لباقي الدول الأفريقية.

المبحث الأول: التبعية المالية وجدلية "فخ الديون" في العلاقات الصينية–الأفريقية

يعالج هذا المبحث البعد الإشكالي في الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، المتمثل في ظاهرة الديون وما يحيط بها من جدل علمي وسياسي. ويضبط مفهوم «فخ الديون» ومؤشرات استدامة الدين الخارجي في الدول النامية، ويستعرض النقاش بين من يعدّ التمويل الصيني شراكة تنموية ومن يراه أداة تبعية. كما يحلّل تداعيات المديونية على الاستقلال السياسي وصنع القرار، واستراتيجيات الدول الإفريقية في إعادة التفاوض وتنويع الشركاء.

المطلب الأول: استدامة الديون والجدل حول فخ الديون الصينية

الفرع الأول: مفهوم فخ الديون ومؤشرات استدامة الدين الخارجي في الدول النامية

أولاً: مفهوم فخ الديون:

– النشأة والتطور[1]:

يعد مفهوم "فخ الديون" من المفاهيم الحديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، وقد برز بشكل واضح في النقاشات المرتبطة بتنامي الدور الاقتصادي الصيني في الدول النامية، خاصة في إفريقيا وآسيا. ورغم حداثة المصطلح من حيث التداول، فإن مضمونه يرتبط بأنماط قديمة من الهيمنة الاقتصادية التي استخدمت فيها الديون أداة للنفوذ السياسي والتوسع الخارجي[2].

[1] عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 87–92.

[2] سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة فواز طرابلسي، بيروت: دار ابن خلدون، 1979، ص 101–110.

ظهر المصطلح بصورة أكثر انتشارًا بعد سنة 2017، حين استخدمه الباحث والمحلل السياسي الهندي براهما شيلاني في سياق تحليله للاستراتيجية الصينية في منطقة المحيط الهندي[1]، معتبرا أن الصين تعتمد سياسة تقوم على تقديم قروض ضخمة لدول ذات قدرات اقتصادية محدودة، مع إدراك احتمالية تعثرها في السداد مستقبلا، بما يسمح بتحويل الدين إلى وسيلة ضغط سياسي واستراتيجي. ومنذ ذلك الحين، أصبح مفهوم "فخ الديون" حاضرًا بقوة في الأدبيات التي تناولت التوسع الصيني العالمي، خاصة بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق سنة 2013.[2]

ويُقصد بفخ الديون، في معناه الدقيق، نمط من الإقراض الخارجي لا يقتصر هدفه على تحقيق الأرباح المالية أو استرداد القروض، وإنما يتجاوز ذلك نحو خلق حالة من الاعتماد المالي والاقتصادي تجعل الدولة المدينة عاجزة عن اتخاذ قراراتها السيادية بحرية كاملة. وفي هذه الحالة، يتحول الدين من أداة تمويل تنموية إلى وسيلة للتأثير السياسي والجيوسياسي، حيث يمكن للدولة المقرضة أن تستغل تعثر الدولة المدينة في السداد للحصول على امتيازات اقتصادية أو إستراتيجية، مثل السيطرة على الموانئ أو الموارد الطبيعية أو التأثير في القرار الدبلوماسي للدولة المدينة[3].

وتعود الجذور التاريخية لهذا المفهوم إلى التجارب الاستعمارية الأوروبية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حين استخدمت القوى الكبرى الديون الخارجية ذريعةً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة. فقد أدت المديونية في حالات عديدة إلى فرض الوصاية المالية

---

[1] براهما شيلاني، "دبلوماسية فخ الديون الصينية"، ترجمة مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2018.

[2] محمد السعيد إدريس، الصين وإفريقيا: الشراكة الإستراتيجية الجديدة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019، ص 55–63.

[3] علي محافظة، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عمّان: دار الشروق، 2004، ص 133–141.

الأجنبية، كما حدث مع الدولة العثمانية ومصر في أواخر القرن التاسع عشر، حين تحولت أزمة الديون إلى مدخل مباشر للسيطرة الاقتصادية ثم السياسية. وقد ساهمت هذه التجارب في ترسيخ فكرة أن الدين الخارجي ليس مجرد أداة اقتصادية محايدة، بل قد يتحول إلى وسيلة لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة داخل النظام الدولي[1].

غير أن ما يميز النسخة المعاصرة من "فخ الديون" هو أنها تتم في إطار نظام دولي يقوم رسميا على سيادة الدول واستقلالها القانوني، دون الحاجة إلى الاحتلال العسكري المباشر أو الإدارة الاستعمارية التقليدية2. ومن هنا ظهر مفهوم "الإكراه الاقتصادي الناعم"، الذي يشير إلى قدرة الدول الكبرى على توظيف أدوات التمويل والاستثمار والتجارة للتأثير في قرارات الدول الأضعف. فبدل استخدام القوة العسكرية الصلبة، أصبحت القروض وتمويل مشاريع البنية التحتية جزءًا من أدوات النفوذ الجيوسياسي الحديثة3.

وفي هذا السياق، ارتبطت الصين بشكل متزايد بهذا المفهوم بسبب توسعها الاقتصادي الكبير في الدول النامية، خصوصًا في إفريقيا. فمنذ مطلع الألفية الثالثة، عملت بكين على تعزيز حضورها الاقتصادي عبر تمويل مشاريع ضخمة للبنية التحتية، شملت الطرق والسكك الحديدية والموانئ والسدود ومحطات الطاقة، إضافة إلى تقديم قروض ميسرة وتمويلات طويلة الأجل. وقد لاقت هذه السياسة ترحيبا واسعًا لدى العديد من الحكومات الإفريقية، نظرًا للحاجة

[1] جورج قرم، التنمية المفقودة: من أزمة الحضارة إلى أزمة العولمة، بيروت: دار الطليعة، 2004، ص 212–220.

[2] عبد الخالق عبد الله، العالم: السياسة والعلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2011، ص 201–209.

[3] جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص 15–26.

الملحة إلى التنمية والبنية التحتية، فضلا عن كون التمويل الصيني يتميز بسرعة التنفيذ وقلة الشروط السياسية مقارنة بالمؤسسات المالية الغربية[1].

إلا أن هذا التوسع ترافق مع تزايد المخاوف بشأن ارتفاع مستويات المديونية الخارجية للدول الإفريقية، خاصة في ظل ضعف اقتصادات العديد منها واعتمادها على تصدير المواد الأولية[2]. وقد أدى ذلك إلى بروز نقاش واسع حول ما إذا كانت الصين تسعى عمدًا إلى إغراق هذه الدول في الديون، أم أن الأزمات المالية التي تواجهها ترجع أساسًا إلى عوامل داخلية تتعلق بسوء الحوكمة وضعف التخطيط الاقتصادي والفساد الإداري.

ومن أبرز الحالات التي استُخدمت لتدعيم أطروحة "فخ الديون" حالة ميناء هامبانتوتا في سريلانكا، حيث اضطرت الحكومة السريلانكية سنة 2017 إلى تأجير الميناء لشركة صينية لمدة 99 سنة بعد تفاقم أزمة الديون وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية. وقد اعتبر كثير من الباحثين الغربيين هذه الحالة دليلا على توظيف الصين للقروض بهدف توسيع نفوذها الإستراتيجي. غير أن باحثين أخرين رأوا أن الأزمة السريلانكية نتجت بدرجة كبيرة عن سوء الإدارة الاقتصادية الداخلية، وأن القروض الصينية لم تكن السبب الوحيد في الأزمة[3].

وفي إفريقيا، يزداد الجدل تعقيدًا بسبب التفاوت الكبير بين الدول الإفريقية من حيث القدرات الاقتصادية والمؤسساتية. فبعض الدول تمكنت من توظيف التمويل الصيني في تحسين بنيتها التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي، بينما واجهت دول أخرى أزمات مديونية حادة نتيجة

---

[1] محمد فايز فرحات، الصين وإفريقيا: أبعاد الدور وآفاق المستقبل، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015، ص 91–105.

[2] عبد الرحمن تيشوري، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، دمشق: دار الفكر، 2012، ص 56–68.

[3] محمد صالح عمر، "الصين ودبلوماسية فخ الديون"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 67، 2021، ص 118–126.

سوء إدارة المشاريع وضعف العائدات الاقتصادية وعدم القدرة على سداد القروض. ولذلك، يرى عدد من الباحثين أن الحديث عن "فخ ديون صيني" لا ينبغي أن يفهم باعتباره سياسة موحدة ومعلنة[1]، بل كإشكالية مركبة تتداخل فيها المصالح الصينية مع هشاشة البنى الاقتصادية والسياسية في الدول المتلقية.

ومن الناحية النظرية، يرتبط مفهوم فخ الديون بعدة مقاربات في العلاقات الدولية، خاصة مقاربة التبعية التي ترى أن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والنامية تؤدي إلى إعادة إنتاج التبعية والتخلف، حتى في إطار التعاون الاقتصادي الظاهري. كما يمكن تفسيره في ضوء الواقعية الجديدة التي تعتبر أن القوى الكبرى تستخدم الأدوات الاقتصادية لتعزيز نفوذها ومكانتها في النظام الدولي، إضافة إلى مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي التي تؤكد الترابط بين التمويل العالمي والهيمنة الجيوسياسية[2].

وعليه، فإن مفهوم فخ الديون يتجاوز البعد المالي الضيق، ليعكس تحولات أعمق في طبيعة القوة داخل النظام الدولي المعاصر، حيث أصبحت أدوات الاقتصاد والتمويل والاستثمار جزءًا أساسيًا من إستراتيجيات النفوذ الدولي. ومن ثم، فإن دراسة هذا المفهوم في الحالة الإفريقية، خاصة في نموذج زامبيا، تكتسب أهمية كبيرة لفهم العلاقة المعقدة بين التنمية من جهة، والتبعية الاقتصادية والسيادة الوطنية من جهة أخرى[3].

ثانياً: المؤشرات القياسية لاستدامة الدين الخارجي:

---

[1] محمد السعيد إدريس، إفريقيا في الاستراتيجية الصينية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2018، ص 122–137.

[2] محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 149–156.

[3] محمد فايز فرحات، الصعود الصيني وإعادة تشكيل النظام الدولي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2021، ص 95–110.

تعد مسألة استدامة الدين الخارجي من أهم القضايا التي تشغل المؤسسات المالية الدولية وصناع القرار الاقتصادي[1]، لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار المالي والسيادة الاقتصادية للدول النامية. ويقصد باستدامة الدين قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى إعادة جدولة مستمرة أو الدخول في أزمات اقتصادية تؤثر في النمو والتنمية. وفي هذا الإطار، طور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية لقياس مستوى المخاطر المرتبطة بالدين الخارجي، خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل[2].

يعتبر مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Debt-to-GDP Ratio) من أبرز المؤشرات المستخدمة في تقييم القدرة العامة للدولة على تحمل الدين. ويعكس هذا المؤشر حجم الدين مقارنة بالقيمة الإجمالية للإنتاج الوطني، بما يسمح بتقدير مدى الضغط الذي يشكله الدين على الاقتصاد الكلي[3]. وعادة ما يُنظر إلى تجاوز نسبة 60% في الدول النامية باعتباره مؤشرا على ارتفاع مستوى المخاطر المالية، غير أن هذه النسبة ليست ثابتة، إذ تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد وهيكل الإيرادات ومستوى النمو. فالدول ذات الاقتصادات الريعية أو المعتمدة على تصدير المواد الخام تكون أكثر هشاشة أمام الصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية[4].

---

[1] صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إطار تحليل استدامة الديون للدول منخفضة الدخل (Debt Sustainability Framework)، واشنطن، 2018، ص 7–15.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 412–420.

[3] Paul Krugman & Maurice Obstfeld, International Economics, Pearson Education, 2015, pp. 698–705.

[4] علي الكعبي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية، عمّان: دار صفاء للنشر، 2016، ص 55–63.

أما مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات(Debt Service-to-Exports Ratio) ، فيُستخدم لقياس قدرة الدولة على تسديد أقساط وفوائد ديونها من خلال إيراداتها من النقد الأجنبي الناتجة عن الصادرات. وتزداد خطورة الوضع عندما تتجاوز هذه النسبة 25%، لأن ذلك يعني أن جزءًا كبيرًا من العائدات الخارجية يُوجَّه لخدمة الدين بدل تمويل الواردات أو دعم الاستثمار والتنمية. وتبرز أهمية هذا المؤشر في الدول الإفريقية التي تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية كالنفط والنحاس والكوبالت، حيث تؤدي تقلبات الأسعار العالمية إلى تقلب القدرة على السداد[1].

ويكشف مؤشر نسبة الدين إلى الإيرادات الحكومية (Debt-to-Revenue Ratio) مدى قدرة الدولة على خدمة ديونها اعتمادًا على مواردها السيادية والضريبية. ويعد هذا المؤشر أكثر دقة في قياس العبء الحقيقي للدين، لأن ارتفاع الدين مقارنة بالإيرادات يعني تآكل قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة والاستثمار التنموي. وفي كثير من الدول الإفريقية، تسهم محدودية القاعدة الضريبية واتساع الاقتصاد غير الرسمي في إضعاف قدرة الحكومات على تعبئة الإيرادات، مما يزيد من مخاطر الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي.

من المؤشرات الأساسية أيضا نسبة احتياطي النقد الأجنبي إلى قيمة الواردات، والتي تُقاس غالبًا بعدد الأشهر التي تستطيع فيها الدولة تغطية وارداتها باستخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية. ويعتبر توفر احتياطي يغطي ثلاثة أشهر على الأقل من الواردات حدًا أدنى للاستقرار الخارجي وفق معايير المؤسسات المالية الدولية. وتكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يعكس قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية المفاجئة، مثل ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض عائدات التصدير أو تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي.

[1] محمد عبد العزيز عجينة، إدارة الدين الخارجي في الدول النامية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2014، ص 97–103

كما تستخدم القيمة الحالية الصافية للدين (Net Present Value – NPV) ضمن أداة تحليل استدامة الديون المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لقياس العبء الحقيقي للقروض بعد احتساب أسعار الفائدة وفترات السماح وآجال السداد. وتظهر هذه الأداة الفارق بين القروض الميسّرة والقروض التجارية، حيث تبدو بعض القروض منخفضة التكلفة ظاهريًا لكنها قد تُشكل عبئًا ثقيلا على المدى الطويل بسبب شروطها التعاقدية أو ارتباطها بعائدات مستقبلية غير مستقرة.

وفيما يتعلق بالقروض الصينية، تظهر إشكالية أكثر تعقيدًا ترتبط بطبيعة هذه القروض وآليات ضمانها. فالكثير من القروض الصينية في إفريقيا يرتبط بما يُعرف بالقروض المدعومة بالموارد الطبيعية(Commodity-Backed Loans)[1] ، حيث تستخدم صادرات النفط أو المعادن أو الموارد الطبيعية الأخرى ضمانًا للسداد. ويعني ذلك أن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها لا تعتمد فقط على مؤشرات الاقتصاد الكلي التقليدية، بل أيضا على تقلبات أسعار السلع في الأسواق الدولية[2]. وبالتالي، فإن أي انخفاض حاد في أسعار النفط أو المعادن قد يؤدي إلى أزمة مديونية مفاجئة حتى وإن كانت المؤشرات المالية تبدو مستقرة في البداية.

ومن الناحية التحليلية، يرى عدد من الباحثين أن أدوات قياس استدامة الدين التقليدية لم تعد كافية لفهم طبيعة القروض الصينية، لأنها تركز أساسا على المؤشرات المالية المباشرة، بينما تتجاهل الأبعاد الجيوسياسية والتعاقدية المرتبطة بهذه القروض. فبعض الاتفاقيات الصينية تتضمن ترتيبات معقدة مرتبطة بالمشاريع أو بالموارد الطبيعية أو بالعوائد المستقبلية، وهو ما يجعل تحليل المخاطر أكثر تعقيدًا من مجرد حساب نسب الدين التقليدية. ولذلك، بدأ يظهر اتجاه

[1] Deborah Brautigam, The Dragon's Gift : The Real Story of China in Africa, Oxford University Press, 2009, pp. 197–205.

[2] محمد السعيد إدريس، الصين وإفريقيا: المصالح والاستراتيجيات، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019، ص 118–126.

أكاديمي يدعو إلى تطوير نماذج جديدة لتحليل استدامة الديون تأخذ بعين الاعتبار البعد السياسي والاستراتيجي للتمويل الخارجي، خاصة في العلاقات الصينية–الإفريقية[1].

ثالثاً: خصائص القروض الصينية التي تغذي الجدل

أثار التوسع الكبير في القروض الصينية الموجهة إلى الدول الإفريقية جدلا واسعا حول طبيعة هذه القروض وأهدافها الإستراتيجية، خاصة مع اختلافها عن أنماط التمويل التقليدية التي تقدمها المؤسسات المالية الغربية. ويرى عدد من الباحثين أن القروض الصينية لا يمكن فهمها فقط باعتبارها أدوات تمويل تنموية، بل ينبغي تحليلها ضمن إطار أوسع يتعلق بتعزيز النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي للصين داخل القارة الإفريقية[2].

ومن أبرز الخصائص المثيرة للجدل في القروض الصينية ما يتعلق بالطابع السري للعقود. فقد كشفت دراسة صادرة عن مشروع[3] AidData التابع لجامعة ويليام وماري سنة 2021 أن عددا كبيرا من اتفاقيات القروض الصينية يتضمن بنودا صارمة للسرية تمنع الحكومات المقترضة من نشر تفاصيل العقود أو عرضها على الهيئات التشريعية والرأي العام. ويؤدي ذلك إلى إضعاف الشفافية والرقابة الديمقراطية، كما يصعب تقييم حجم الالتزامات الحقيقية الواقعة على الدولة المدينة.

كما تتضمن بعض العقود الصينية بنودا تمنح المقرض حق المطالبة الفورية بالسداد في حال حدوث تغيرات سياسية أو اقتصادية جوهرية داخل الدولة المقترضة، وهو ما يعرف ببنود "التعجيل بالسداد" أو "الإلغاء الفوري". ويرى منتقدو هذه البنود أنها تمنح المقرض نفوذا غير

[1] Lee Jones & Shahar Hameiri, Debunking the Myth of China's "Debt-Trap Diplomacy", Chatham House, 2020, pp. 5–12.

[2] Ian Taylor, China's New Role in Africa, Lynne Rienner Publishers, 2009, pp. 91–103.

[3] AidData, How China Lends : A Rare Look into 100 Debt Contracts with Foreign Governments, William & Mary University, 2021, pp. 1–9.

مباشر على القرار السياسي للدولة المدينة، لأنها تجعل أي تحول سياسي داخلي ذا تكلفة مالية مرتفعة[1].

ومن الخصائص المهمة أيضا وجود ما يعرف ببنود "الأولوية في السداد-Cross) " (default Clauses، التي تمنح الدائن الصيني أفضلية على بقية الدائنين في حالات التعثر المالي. وتسمح هذه البنود للمقرض بالمطالبة الفورية بالسداد إذا عجزت الدولة المدينة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائن آخر، وهو ما قد يُعقّد عمليات إعادة هيكلة الديون ويزيد من هشاشة الوضع المالي للدولة.[2]

ومن الجوانب المثيرة للنقاش أيضًا اشتراط توظيف الشركات والعمالة الصينية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الممولة بالقروض الصينية. ففي كثير من الحالات، تمنح العقود لشركات صينية مملوكة للدولة، كما يتم استيراد جزء معتبر من المعدات والعمالة من الصين، مما يؤدي إلى إعادة تدوير نسبة كبيرة من الأموال المقترضة نحو الاقتصاد الصيني بدل الاقتصاد المحلي. ويحدّ ذلك من فرص نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية داخل الدول الإفريقية[3].

أما أكثر الجوانب حساسية فيتعلق باستخدام بعض الأصول السيادية كضمانات للقروض، مثل الموانئ أو المناجم أو المنشآت الإستراتيجية. ورغم أن الصين تنفي سعيها للاستحواذ على أصول الدول المدينة، فإن بعض الحالات – مثل ميناء هامبانتوتا في سريلانكا – عززت المخاوف من احتمال انتقال السيطرة على أصول إستراتيجية في حالة التعثر عن السداد. وينظر إلى هذا الأمر باعتباره أحد أخطر أبعاد الجدل المرتبط بدبلوماسية فخ الديون، لأنه يمس مباشرة مسألة السيادة الوطنية[4].

---

[1] جوناثان هيلمان، الطريق الإمبراطوري الجديد للصين، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2021، ص 133–141.

[2] Lee Jones & Shahar Hameiri, Debunking the Myth of China's Debt-Trap Diplomacy, Chatham House, 2020, pp. 13–19.

[3] Deborah Brautigam, The Dragon's Gift, pp. 278–286

[4] Jonathan Hillman, The Emperor's New Road, Yale University Press, 2020, pp. 87–96.

الفرع الثاني: النقاش العلمي والعملي حول الدبلوماسية الاقتصادية الصينية بين شراكة تنموية واستراتيجية مديونية:

أفرز التوسع الكبير في التمويل الصيني الموجه إلى الدول النامية، ولا سيما في القارة الإفريقية، نقاشًا علميًا وعمليًا واسعًا حول طبيعة هذا التمويل وغاياته، ينقسم في جوهره بين من يعدّه شراكة تنموية قائمة على المنفعة المتبادلة، ومن يراه استراتيجية مديونية تُفضي إلى تكريس التبعية المالية وتقييد القرار السيادي للدول المقترضة. ويتداخل هذا النقاش النظري مع نقاش عملي يتعلق بمدى انطباق فرضية «فخ الديون» على الوقائع الميدانية، في ضوء البيانات المتاحة عن طبيعة العقود ومسارات إعادة هيكلة الديون.

أولا : حجج قراءة التمويل الصيني بوصفه شراكة تنموية

لعل أحد أبرز المداخل التي تُضعف فرضية «فخ الديون» بصيغتها المقصودة والمُمنهجة هو المدخل المستند إلى البيانات التجريبية، وفي مقدمته أبحاث ديبورا براوتيغام (Deborah Brautigam) المستندة إلى معطيات «مبادرة أبحاث الصين وإفريقيا» (CARI). فبالاستناد إلى هذه في ضوء المعطيات المتوفرة، يمكن اعتبار أن الرواية السائدة بشأن «دبلوماسية فخ الديون» حظيت بانتشار واسع في الأدبيات الإعلامية والسياسية، رغم عدم استنادها إلى أدلة تجريبية كافية. ويُعزى هذا الانتشار، جزئيًا، إلى اعتبارات التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، أكثر من استناده إلى نتائج بحثية راسخة وأدلة علمية متماسكة.

يفترض هذا التوجه أن التمويل الصيني جاء لسد فجوة تمويلية حقيقية في قطاع البنية التحتية الإفريقية، بعد أن أخفقت المؤسسات المالية الغربية التقليدية لفترة طويلة في توفير التمويل اللازم لهذا القطاع، وأنه ينبني على منطق «المنفعة المتبادلة» الذي يربط حاجة الدول الإفريقية إلى البنية التحتية بالمصالح التجارية والجيواقتصادية للصين. كما أن الحالات التي يُستشهد بها

عادةً لتدعيم أطروحة الفخ — ومن أبرزها حالة ميناء هامبانتوتا في سريلانكا — يمكن إرجاعها في جانب كبير منها إلى سوء الإدارة الاقتصادية الداخلية وتقلبات الأسواق العالمية، أكثر من ردّها إلى نية صينية مبيّتة للاستيلاء على الأصول الاستراتيجية.

ثانيا: استراتيجية المديونية

وفي المقابل، تتجه قراءة أخرى إلى التركيز على البنية التعاقدية للتمويل الصيني نفسه.

ومن أهمها الدراسة التي أعدّها أنّا غيلبرن وزملاؤها المستندة إلى تحليل مئة عقد قرض صيني. فقد كشفت هذه الدراسة أن العقود الصينية تتميز بثلاث سمات لافتة: بنود سرية صارمة تمنع الدولة المقترضة من الكشف عن شروط الدين أو حتى عن وجوده، وترتيبات ضمان تمنح الدائن الصيني أفضلية على بقية الدائنين (بما في ذلك بنود استبعاد الدين من إعادة الهيكلة الجماعية ضمن «نادي باريس»)، إضافة إلى بنود الإلغاء والتعجيل والاستقرار التي قد تتيح للمقرض التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للدولة المدينة. والملاحظ هنا أن اجتماع السرية والأولوية في السداد والقدرة على التأثير في السياسات، من شأنه أن يحدّ فعليًا من خيارات الدولة المدينة في إدارة أزماتها ويُعقّد عمليات إعادة التفاوض، وهي نتيجة مقيِّدة للسيادة قد تتحقق بصرف النظر عن وجود نية مسبقة من عدمها.

وبالعودة إلى الإطار النظري للدراسة، يمكن قراءة هذه السمات التعاقدية في ضوء مقاربة نظرية التبعية، التي ترى أن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة تعيد إنتاج تبعية الجنوب للشمال حتى في إطار التعاون «جنوب–جنوب» الظاهري، فتبقى الدول المقترضة مستوردة للتمويل والتكنولوجيا ومصدّرة للمواد الخام، عاجزة عن إحداث تصنيع محلي حقيقي.

المطلب الثاني: التداعيات السياسية والاقتصادية للتبعية المالية في أفريقيا

الفرع الأول:أثر المديونية على الاستقلال السياسي وصنع القرار في الدول الأفريقية

أولاً: التبعية المالية وأنماط التأثير على السياسة الخارجية

تعد المديونية الخارجية أحد أهم أدوات التأثير غير المباشر في العلاقات الدولية الحديثة، إذ لا تقتصر آثارها على الجانب المالي فقط، بل تمتد لتشمل إعادة تشكيل سلوك الدولة المدينة داخل النظام الدولي. فوفقا للمنظور الواقعي في العلاقات الدولية، تتحول الموارد المالية إلى أداة قوة تُستخدم لتوجيه مواقف الدول الأضعف، بما يؤدي تدريجيا إلى تقليص استقلالية القرار السياسي الخارجي للدول المدينة[1].

وفي السياق الأفريقي، أفرزت العلاقات المالية المتزايدة مع الصين خلال العقدين الأخيرين نمطا واضحا من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، حيث أصبحت القروض والاستثمارات الصينية جزأ محوريا من تمويل مشاريع البنية التحتية، مقابل تأثير غير مباشر على السلوك الدبلوماسي لبعض الدول الأفريقية[2].

ويتمثل أول مظاهر هذا التأثير في توجيه السلوك التصويتي داخل المنظمات الدولية، حيث تشير دراسات كمية إلى وجود علاقة ارتباط بين حجم التمويل الصيني ومواقف بعض الدول الأفريقية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، خصوصاً في القضايا ذات الحساسية السياسية مثل تايوان وشينجيانغ وهونغ كونغ[3]. وعلى الرغم من أن هذا الارتباط لا يثبت بالضرورة علاقة

[1] محمد شلبي، العلاقات الدولية: النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص 45.
[2] Chris Alden, China in Africa, Zed Books, London, 2013, p. 88.
[3] Axel Dreher et al., "Aid and Voting Behavior in the UN", American Journal of Political Science, 2018, p. 195.

سببية مباشرة، فإنه يعكس نمطاً من "الدبلوماسية الاقتصادية" التي تقوم على تبادل المصالح المالية مقابل الدعم السياسي الضمني.[1]

أما المظهر الثاني فيتمثل في حالة التحفظ الدبلوماسي تجاه انتقاد السياسات الصينية، إذ تُظهر التقارير الحقوقية الدولية أن أغلب الدول الأفريقية تتجنب اتخاذ مواقف علنية صارمة بشأن ملفات حقوق الإنسان المرتبطة بالصين، مقارنة بمواقفها من قضايا مشابهة تخص دولاً أخرى[2]. ويُفسَّر هذا التوجه بكون العديد من هذه الدول تعتمد بشكل كبير على التمويل الصيني في تمويل مشاريعها التنموية.

ويبرز المظهر الثالث في إعادة توجيه الأولويات التنموية الوطنية، حيث تؤدي طبيعة القروض الصينية المرتبطة بالمشاريع (Project-based loans) إلى تركيز السياسات العامة على مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل الطرق والموانئ والسدود، على حساب القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة. وهذا التحول يخلق نوعاً من التشوه في بنية التنمية الوطنية، ويضعف من فعالية الاستثمار في رأس المال البشري[3].

ثانياً: التبعية المالية وضغوط السياسة الاقتصادية الداخلية

لا تقتصر آثار المديونية على السياسة الخارجية، بل تمتد إلى تقييد هامش القرار الاقتصادي الداخلي، حيث تُحدث الديون الخارجية المرتفعة مجموعة من الضغوط البنيوية على الاقتصاد الوطني للدول الأفريقية.

أول هذه الضغوط يتمثل في تراجع الإنفاق الاجتماعي، إذ يؤدي ارتفاع خدمة الدين إلى إعادة توجيه الموارد العامة نحو سداد الالتزامات المالية الخارجية، مما ينعكس سلباً على قطاعات

[1] بيتر بيل، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الإمارات للدراسات، 2020، ص 73.
[2] Human Rights Watch, World Report 2023, p. 112.
[3] Deborah Brautigam, The Dragon's Gift, Oxford University Press, 2009, p. 140.

الصحة والتعليم والدعم الاجتماعي. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن عدداً من الدول الأفريقية اضطرت إلى تبني سياسات تقشفية نتيجة ارتفاع أعباء الدين العام.[1]

أما الضغط الثاني فيتجلى في استنزاف احتياطات النقد الأجنبي، حيث تُجبر الدول المدينة على زيادة صادراتها من المواد الأولية مثل النفط والمعادن من أجل توفير العملة الصعبة اللازمة للسداد، مما يعزز نمط الاقتصاد الريعي ويحدّ من فرص التنويع الاقتصادي.

ويظهر الضغط الثالث في تقييد السياسة النقدية، إذ تصبح البنوك المركزية مقيدة في إدارة سعر الصرف ومعدلات الفائدة، لأن أي انخفاض في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تلقائية في عبء الدين الخارجي المقوم بالعملات الأجنبية. وهذا الوضع يقلل من قدرة السلطات النقدية على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية.

الفرع الثاني: ردود الفعل الرسمية والشعبية واستراتيجيات إعادة التفاوض وتنويع الشركاء

أولاً: ردود الفعل الرسمية في الدول الأفريقية

أمام تصاعد مستويات المديونية، اتجهت العديد من الدول الأفريقية إلى تبني استراتيجيات متعددة لإعادة التوازن في علاقاتها المالية الخارجية.

تتمثل الاستراتيجية الأولى في إعادة التفاوض المباشر مع الصين، حيث سعت دول مثل إثيوبيا وأنغولا وتنزانيا إلى إعادة جدولة ديونها، من خلال تمديد آجال السداد أو تخفيض الفوائد. وقد أظهرت الصين في عدة حالات مرونة نسبية، في إطار الحفاظ على صورتها كشريك تنموي موثوق.[2]

---

[1] البنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الأفريقي 2023، ص 76.

[2] Deborah Brautigam, China-Africa Debt Relations, Routledge, 2021, p. 203.

أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في العودة إلى المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، كما حدث في حالة زامبيا وغانا، حيث تم ربط الحصول على التمويل ببرامج إصلاح اقتصادي صارمة تشمل تقليص الدعم العام وإعادة هيكلة القطاع العمومي. غير أن هذه البرامج غالباً ما تؤدي إلى آثار اجتماعية سلبية قصيرة المدى.

وتتمثل الاستراتيجية الثالثة في تنويع الشركاء الدوليين واعتماد دبلوماسية متعددة الاتجاهات، حيث تسعى بعض الدول إلى تقليل اعتمادها على طرف واحد من خلال تعزيز علاقاتها مع قوى مختلفة مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الهند وروسيا. ويُطلق على هذا التوجه في الأدبيات السياسية الحديثة مفهوم "الانحياز المتعدد[1].(Multi-alignment) "

ثانياً: ردود الفعل الشعبية والمجتمعية

على المستوى المجتمعي، لم تمرّ التغيرات الاقتصادية دون ردود فعل، إذ ظهرت أنماط متعددة من التفاعل الشعبي مع الوجود الصيني في أفريقيا.

من أبرز هذه الأنماط الاحتجاجات العمالية في مواقع العمل، خصوصاً في قطاعات التعدين والبناء، حيث اشتكى العمال المحليون من ظروف العمل والأجور. وقد سجلت حالات توتر في عدة دول من بينها زامبيا، ما يعكس هشاشة العلاقة بين الشركات الأجنبية واليد العاملة المحلية.

كما برز الخطاب السياسي المعارض للتبعية للصين في بعض الحملات الانتخابية، حيث استثمرت المعارضة السياسية هذا الملف لكسب التأييد الشعبي، كما في الانتخابات الرئاسية الزامبية سنة 2021، التي ركز فيها المرشحون على إعادة التفاوض بشأن الديون الصينية.[2]

[1] C. Raja Mohan, India and the Balance of Power, Oxford University Press, 2020, p. 77.
[2] BBC News, "Zambia Election and Debt Debate", 2021.

إلى جانب ذلك، ساهمت وسائل الإعلام والبحث الأكاديمي المحلي في إنتاج خطاب نقدي أكثر توازنا، يسلط الضوء على كل من الإيجابيات والسلبيات في العلاقات الصينية–الأفريقية، بعيداً عن الخطاب الرسمي الذي يركز على التعاون فقط.

ثالثاً: استراتيجيات تنويع الشركاء

في ظل تزايد المخاوف من التبعية، برزت عدة مبادرات دولية تهدف إلى توفير بدائل تمويلية للدول الأفريقية.

من أهم هذه المبادرات مبادرة البوابة العالمية الأوروبية (Global Gateway) التي تهدف إلى تعبئة استثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية والطاقة في أفريقيا، في محاولة لمنافسة النفوذ الصيني.

كما أطلقت الولايات المتحدة مبادرة شراكة البنية التحتية العالمية[1] (PGII) التي تسعى إلى تقديم تمويل بديل يعتمد على معايير الشفافية والاستدامة المالية.

وفي المقابل، عززت الهند حضورها في أفريقيا من خلال برامج القروض الميسرة والتدريب التقني، في إطار تنافس استراتيجي مع الصين على النفوذ في القارة.[2]

كما لجأت بعض الدول الأفريقية إلى أسواق السندات الدولية (Eurobonds) كبديل للتمويل التقليدي، إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية بعد سنة 2022 جعل هذا الخيار أكثر تكلفة ومخاطرة، خصوصاً بالنسبة للدول ذات التصنيف الائتماني الضعيف.[3]

[1] The White House, PGII Initiative Document, 2022.
[2] Indian Ministry of External Affairs, India-Africa Relations Report, 2023.
[3] World Bank, Global Economic Prospects, 2024, p. 58.

المبحث الثاني: زامبيا نموذجاً لعلاقة التنمية بالتبعية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية الصينية

ينتقل هذا المبحث من التحليل النظري إلى الدراسة التطبيقية، متّخذاً من زامبيا حالةً كاشفة لجدلية التنمية والتبعية. ويحدّد الإطار الجيوسياسي والاقتصادي لعلاقاتها بالصين وتطوّرها خلال الفترة (2010–2025)، ثم يقيّم أثر التمويل الصيني على التنمية والمديونية. ويختم بتحليل أزمة الديون الزامبية وانعكاساتها على القرار السيادي، واستخلاص الدروس المستفادة لباقي الدول الإفريقية.

المطلب الأول: الإطار الجيوسياسي والاقتصادي لعلاقات زامبيا بالصين

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية والسياسية والاقتصادية لزامبيا وأهميتها في شرق–جنوب أفريقيا

أولاً: الجغرافيا وتداعياتها الاقتصادية:

تعد زامبيا دولة داخلية غير ساحلية(Landlocked State) ، وهو عامل جغرافي بالغ التأثير في بنيتها الاقتصادية، إذ يفرض عليها اعتماداً شبه كلي على الدول المجاورة للوصول إلى الموانئ البحرية، ما يرفع تكلفة النقل والتجارة الخارجية ويضعف تنافسيتها التجارية مقارنة بالدول الساحلية.[1]

تقع زامبيا في قلب الجنوب الأفريقي، وتحدها ثماني دول، ما يجعلها دولة محورية في الربط البري بين شرق القارة وجنوبها. وتمتد مساحتها إلى حوالي 752,612 كلم²، وهو ما يمنحها نطاقاً جغرافياً واسعاً غنيا بالموارد الطبيعية، في حين يقدر عدد سكانها بحوالي 20 مليون نسمة،

[1] أحمد يوسف، الجغرافيا الاقتصادية للدول النامية، دار الفكر العربي، 2020، ص 55.

مع تركيبة ديموغرافية يغلب عليها الطابع الشبابي (متوسط عمر منخفض)، وهو ما يخلق ضغطا مزدوجا على سوق العمل والخدمات العمومية.[1]

وتعد زامبيا من أغنى الدول الأفريقية من حيث الموارد المعدنية، إذ تقع ضمن "حزام النحاس (Copperbelt) "الذي يعد من أكبر الأحواض النحاسية عالميا. وتقدر مساهمة زامبيا بحوالي 6% من الاحتياطي العالمي للنحاس، إضافة إلى احتياطيات معتبرة من الكوبالت والمنغنيز والزنك.ويعتبر هذا القطاع العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث يمثل ما بين 70% إلى 80% من إجمالي الصادرات.

غير أن هذا الاعتماد المفرط على مورد واحد ينتج ما يعرف في الاقتصاد السياسي بـ"لعنة الموارد"، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى نمو سريع، بينما يؤدي انخفاضها إلى أزمات مالية حادة وانكماش اقتصادي.

أما القطاع الزراعي، فرغم الإمكانات الطبيعية الكبيرة (الأراضي الخصبة والموارد المائية)، إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف الاستثمار والتحديث التقني، إضافة إلى التأثر الكبير بالتغيرات المناخية مثل الجفاف والفيضانات، ما يحد من قدرته على أن يكون بديلاً اقتصادياً استراتيجياً[2].

ثانياً: الأهمية الجيوسياسية الإقليمية

تتمتع زامبيا بموقع جيوسياسي استراتيجي يجعلها "دولة محور" في الجنوب الأفريقي، إذ تشكل نقطة عبور بين عدة أقاليم اقتصادية مهمة.

أولاً، يعد موقعها الداخلي مركزياً في شبكة النقل الإقليمي، حيث تمر عبر أراضيها ممرات لوجستية تربط موانئ المحيط الهندي (تنزانيا وموزمبيق) بالمناطق المعدنية في الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي.[3]

---

[1] UN DESA, World Population Prospects 2024, p. 88.
[2] FAO, Agriculture in Africa Report, 2023.
[3] African Development Bank, Regional Integration in Africa, 2022.

ثانيا، تعد عضواً فاعلاً في مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا(SADC) ، التي تلعب دورا محوريا في تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والأمنية بين الدول الأعضاء، ما يمنح زامبيا وزنا تفاوضيا إقليميا يتجاوز حجمها الاقتصادي.[1]

ثالثا، تمتلك زامبيا ثروة مائية مهمة عبر نهر زامبيزي، الذي يعد من أهم الأحواض النهرية في أفريقيا، ويستخدم لإنتاج الطاقة الكهرومائية، وهو قطاع جذاب للاستثمارات الأجنبية، خصوصا الصينية التي تعتمد على مشاريع البنية التحتية الكبرى.

رابعاً، تستحضر زامبيا في الخطاب الأفريقي باعتبارها دولة ذات إرث تحرري، كونها لعبت دوراً في دعم حركات التحرر في جنوب القارة خلال فترة الاستعمار، وهو ما يمنحها "رأسمالا رمزيا" في العلاقات الدولية.[2]

ثالثاً: البنية الاقتصادية ونقاط الضعف الهيكلية:

رغم الثروات الطبيعية، تعاني زامبيا من هشاشة بنيوية واضحة تجعل اقتصادها عرضة للصدمات الخارجية.

أولاً، أحادية القاعدة التصديرية: حيث يعتمد الاقتصاد بشكل شبه كلي على النحاس، مما يجعل الميزانية العامة مرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية. وتشير الدراسات إلى أن أي انخفاض بنسبة 10% في سعر النحاس يؤدي إلى تراجع كبير في الإيرادات الحكومية.

ثانيا: ضعف التنويع الاقتصادي: إذ لا يزال القطاع الصناعي محدودا، ويشكل نسبة منخفضة من الناتج المحلي، مما يحد من خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

[1] World Bank, Zambezi Basin Development Report, 2022.

[2] محمود عبد الفضيل، العلاقات الدولية في أفريقيا، القاهرة، 2018، ص 134.

ثالثا، ارتفاع معدلات الفقر: حيث تشير التقارير إلى أن أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر، مع انتشار سوء التغذية في صفوف الأطفال، وهو ما يعكس ضعف العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة.

رابعا، ضعف الحوكمة المالية: إذ تعاني المؤسسات المالية العامة من مشاكل في الشفافية وإدارة الدين، مما ساهم في تراكم الديون الخارجية بشكل غير مستدام[13].

الفرع الثاني: تطور العلاقات الصينية–الزامبية(2025–1964)

أولا: الجذور التاريخية للعلاقة(2000–1964)

تُعد العلاقات الصينية–الزامبية من أقدم نماذج التعاون بين الصين والدول الأفريقية جنوب الصحراء، حيث تأسست مباشرة بعد استقلال زامبيا سنة 1964، في سياق دولي اتسم بتصاعد حركات التحرر الوطني وتنافس القطبين في الحرب الباردة. وقد سعت الصين[1]، في إطار سياستها الخارجية آنذاك، إلى تقديم نفسها كقوة داعمة لحركات التحرر الأفريقي بعيدا عن منطق الاستعمار التقليدي، مما منحها موطئ قدم مبكر في القارة الأفريقية[2].

وقد تميزت هذه المرحلة بطابع سياسي–إيديولوجي أكثر منه اقتصادي، حيث كان التعاون قائما على مبادئ التضامن بين دول الجنوب ومناهضة الهيمنة الغربية. وفي هذا الإطار، لعبت زامبيا دورا محوريا كقاعدة خلفية لحركات التحرر في دول الجوار، وهو ما جعلها شريكاً استراتيجيا مهما لبكين في جنوب القارة[3].

ويعد مشروع خط سكة الحديد "TAZARA" (تنزانيا–زامبيا) أبرز تجسيد لهذا التعاون، حيث تم إنجازه بين 1970 و1975 بتمويل وبناء صيني كامل تقريباً. وقد وفر هذا المشروع

[1] محمد شلبي، العلاقات الدولية في أفريقيا المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2020، ص 61.
[2] Chris Alden, China in Africa, Zed Books, London, 2013, p. 34.
[3] محمود عبد الفضيل، حركات التحرر في أفريقيا، القاهرة، 2018، ص 122.

لزامبيا منفذاً استراتيجياً نحو المحيط الهندي عبر تنزانيا، متجاوزاً الاعتماد على شبكات النقل التي كانت خاضعة للنفوذ الاستعماري في جنوب أفريقيا وروديسيا آنذاك.[1]

كما ساهم الدعم الصيني خلال الحرب الباردة في ترسيخ ما يمكن تسميته بـ"الرأسمال السياسي الرمزي"، حيث بقيت الصين تُقدم نفسها لاحقاً باعتبارها "شريكاً تاريخياً غير استعماري"، وهو خطاب وظيفي استُخدم لتبرير التوسع الاقتصادي في العقود اللاحقة.

ثانياً: مرحلة التحول الاقتصادي(2000–2010)

مع مطلع الألفية الثالثة، شهدت العلاقات الصينية–الزامبية تحولاً بنيوياً من منطق التضامن السياسي إلى منطق المصالح الاقتصادية والاستثمار المباشر. وقد تزامن هذا التحول مع صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية، وإطلاقها لمبادرة منتدى التعاون الصيني–الأفريقي (FOCAC)سنة 2000، الذي مثّل إطاراً مؤسسياً لتكثيف الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا.[2]

في هذه المرحلة، أصبح قطاع التعدين محور العلاقة الثنائية، خصوصاً النحاس الذي يُعد المورد الاستراتيجي الأول في زامبيا. وقد دخلت الشركات الصينية، وعلى رأسها شركة China Nonferrous Metal Mining Corporation (CNMC)، بقوة إلى قطاع المناجم، من خلال الاستحواذ على أصول في منطقة Chambishi وإنشاء مجمعات صناعية متكاملة

ويعكس هذا التحول انتقال الصين من "الدعم التنموي" إلى "الاستثمار الإنتاجي المرتبط بالموارد"، حيث أصبح الهدف الأساسي هو ضمان أمن الإمدادات من المعادن الاستراتيجية التي تدخل في الصناعات الصينية المتقدمة.

[1] Tazara Authority, Historical Overview of TAZARA Railway, 2022.
[2] FOCAC Secretariat, White Paper on China-Africa Cooperation, 2021.

كما شهدت هذه الفترة بداية تشكل نمط جديد من العلاقة يقوم على "الاعتماد المتبادل غير المتكافئ"، حيث استفادت زامبيا من تدفقات رؤوس الأموال، بينما استفادت الصين من الموارد الطبيعية والامتيازات الاستثمارية طويلة المدى.

ثالثاً: مرحلة التوسع والاقتراض(2010–2020)

تمثل هذه المرحلة ذروة التغلغل الاقتصادي الصيني في زامبيا، حيث تزامنت مع إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" سنة 2013، التي أعادت صياغة السياسة الخارجية الاقتصادية الصينية نحو مشاريع البنية التحتية العابرة للقارات.

خلال هذه الفترة، شهدت زامبيا طفرة كبيرة في الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع استراتيجية، خاصة في مجالات الطاقة والنقل. وقد ارتفع الدين الخارجي من حوالي 3 مليارات دولار في بداية العقد إلى أكثر من 12 مليار دولار بحلول 2020، مع ارتفاع حصة الدائنين الصينيين إلى ما يقارب 30–40% من إجمالي الدين الخارجي.

وقد تميزت هذه المرحلة بثلاث سمات رئيسية:

أولاً، تركيز التمويل على المشاريع الكبرى (Mega Projects) مثل السدود الكهرومائية وشبكات الطرق السريعة، وهي مشاريع ذات كلفة عالية وأثر اقتصادي طويل الأمد، لكنها في الوقت نفسه تُنتج التزامات مالية ثقيلة.

ثانياً، ارتباط القروض الصينية بالمقاولات والشركات الصينية، مما يعني أن جزءاً كبيراً من الأموال المقترضة يعود مباشرة إلى الاقتصاد الصيني عبر تنفيذ المشاريع، وهو ما يحد من الأثر المضاعف المحلي.

ثالثاً، ضعف الشفافية المالية وتعدد الدائنين، حيث تراكمت الديون عبر قنوات مختلفة (بنوك صينية حكومية، سندات دولية، مؤسسات متعددة الأطراف)، مما صعّب إدارة الدين لاحقاً وأدى إلى أزمة سيولة حادة.

وبذلك أصبحت الصين خلال هذه المرحلة الشريك الاقتصادي الأول لزامبيا، ليس فقط من حيث حجم التمويل، ولكن أيضاً من حيث التأثير البنيوي على سياسات التنمية الوطنية.

رابعاً: مرحلة إعادة الهيكلة(2021–2025)

دخلت زامبيا مرحلة حرجة من أزمتها المالية بعد إعلانها التخلف عن سداد جزء من ديونها عام 2020، لتصبح أول دولة أفريقية تتعثر في سداد ديونها خلال جائحة كوفيد–19[1].

وقد فرض هذا الوضع اللجوء إلى إطار G20 Common Framework لإعادة هيكلة الديون، وهو إطار متعدد الأطراف يهدف إلى تنسيق جهود الدائنين الرسميين والخاصين لمعالجة أزمات الديون في الدول منخفضة الدخل.

غير أن هذه المرحلة كشفت تعقيدات هيكلية في النظام المالي الدولي، أبرزها غياب التناسق بين الدائنين الصينيين وبقية الدائنين الغربيين، حيث لم تلتزم الصين بالكامل بآليات نادي باريس التقليدي، ما أدى إلى بطء شديد في المفاوضات.

وفي يونيو 2023، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي لإعادة هيكلة جزء من الدين الثنائي الزامبي، بإشراف لجنة تضم الصين وفرنسا ودائنين آخرين، حيث شمل الاتفاق إعادة جدولة الدين على مدى 20 سنة مع تخفيف جزئي لعبء السداد وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

ويُظهر هذا المسار تحول الصين من دائن ثنائي تقليدي إلى فاعل مالي دولي نظامي (Systemic Financial Actor)، لكنه في الوقت نفسه يثير جدلاً حول طبيعة التزامها بقواعد الحوكمة المالية العالمية.

[1] Reuters, “Zambia defaults on debt amid COVID-19 crisis”, 2020.

كما تكشف هذه المرحلة عن إشكالية أعمق تتعلق بـ"تسييس الديون"، حيث أصبح الدين الخارجي ليس مجرد أداة مالية، بل عنصر تفاوضي مرتبط بالسيادة الاقتصادية والسياسية للدول المدينة.

المطلب الثاني: تقييم أثر التمويل الصيني على التنمية والديون في زامبيا:

الفرع الأول: المشاريع الصينية في زامبيا في إطار مبادرة الحزام والطريق وطبيعة القروض الممنوحة

أولاً: السياق العام للتمويل الصيني في زامبيا:

شكّلت زامبيا إحدى أهم الوجهات الأفريقية للتمويل الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق (BRI)، خاصة بعد سنة 2013، حيث سعت الصين إلى تعزيز حضورها الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمتمتعة بموقع جغرافي استراتيجي داخل القارة الأفريقية. وقد جاء هذا التوسع في سياق حاجة زامبيا إلى تمويل مشاريع البنية التحتية التي عانت لعقود من ضعف الاستثمار وتهالك المنشآت العامة.

وتعتمد المقاربة الصينية في التمويل على الجمع بين القروض الحكومية، والاستثمارات المباشرة، وتنفيذ المشاريع عبر الشركات الصينية المملوكة للدولة، وهو ما يُنتج نمطاً متكاملاً من النفوذ الاقتصادي[1]. وتُصنف زامبيا ضمن الدول الأكثر استفادة من هذا النموذج، حيث شملت الاستثمارات الصينية قطاعات الطاقة، النقل، التعدين، الاتصالات، والمناطق الاقتصادية الخاصة.

[1] Deborah Brautigam, The Dragon's Gift, Oxford University Press, 2009, p. 145.

وقد روّجت الحكومة الزامبية لهذا التمويل باعتباره أداة لتسريع التنمية وتحقيق التحول الاقتصادي، خصوصاً في ظل محدودية التمويل الغربي التقليدي وتعقيد شروط المؤسسات المالية الدولية[1].

ثانيا: المشاريع الصينية الرئيسية في زامبيا

1 –مشاريع الطاقة الكهرومائية

يُعد قطاع الطاقة من أبرز مجالات التعاون الصيني–الزامبي، نظراً للحاجة المتزايدة للكهرباء في الاقتصاد الزامبي، خاصة في قطاع التعدين.

يعتبر مشروع سد "Kafue Gorge Lower" من أكبر المشاريع الصينية في زامبيا، حيث بلغت تكلفته حوالي 2 مليار دولار بتمويل أساسي من بنك التصدير والاستيراد الصيني[2] (Exim Bank of China)ويهدف المشروع إلى إنتاج حوالي 750 ميغاواط من الكهرباء، بما يسمح بتغطية العجز الطاقوي وتحسين قدرة الدولة على تزويد المناجم والمناطق الصناعية بالطاقة.

ورغم الأهمية التنموية للمشروع، إلا أن تكلفته المرتفعة رفعت من حجم الالتزامات المالية على الدولة الزامبية، خاصة في ظل تقلب أسعار النحاس وتراجع الإيرادات العمومية.[3]

كما شاركت الصين في تمويل مشروع "Batoka Gorge" المشترك بين زامبيا وزيمبابوي، وهو مشروع ضخم لإنتاج الطاقة الكهرومائية، إلا أنه واجه عراقيل بيئية وتمويلية أدت إلى تأخره.[4]

2 –مشاريع النقل والطرق

استثمرت الصين بكثافة في تطوير البنية التحتية للنقل داخل زامبيا، باعتبارها دولة داخلية تعتمد على الممرات البرية للوصول إلى الموانئ البحرية.

---

[1] محمد عبد السلام، الاستثمار الأجنبي والتنمية في أفريقيا، دار الجامعة الجديدة، 2021، ص 88.
[2] Exim Bank of China, Africa Energy Projects Report, 2022.
[3] IMF, Zambia Debt Sustainability Analysis, 2024.
[4] African Development Bank, Batoka Gorge Project Review, 2023.

وقد شملت المشاريع الصينية إعادة تأهيل الطرق السريعة، وبناء الجسور، وتوسيع الشبكات الرابطة بين المناطق التعدينية والعاصمة لوساكا والمنافذ الحدودية. وأسهمت هذه المشاريع في تقليص تكاليف النقل وتحسين حركة التجارة الإقليمية.

غير أن عدداً من الدراسات أشار إلى أن هذه المشاريع نُفذت غالباً بواسطة شركات وعمالة صينية، مع محدودية نقل التكنولوجيا أو بناء القدرات المحلية، مما قلل من الأثر التنموي طويل المدى.[1]

كما تعرضت بعض المشاريع لانتقادات تتعلق بارتفاع تكلفتها وضعف الشفافية في منح العقود، حيث غابت المنافسة الدولية المفتوحة في عدد من الصفقات الكبرى.[2]

3 –قطاع التعدين

يمثل قطاع التعدين المجال الأكثر حساسية في العلاقات الصينية–الزامبية، نظراً لارتباطه المباشر بالنحاس، المورد الرئيسي للاقتصاد الزامبي.

وقد تمكنت الشركات الصينية، وعلى رأسها شركةCNMC ، من السيطرة على عدد من المناجم الكبرى في منطقةCopperbelt ، مع إنشاء مصانع معالجة ومناطق صناعية مرتبطة بها.[3]

وساهم هذا التوسع في زيادة الإنتاج وتحسين بعض البنى التحتية المحلية، لكنه في المقابل أثار انتقادات واسعة تتعلق بظروف العمل، وضعف الأجور، وعدم احترام المعايير البيئية في بعض المواقع.[4]

[1] World Bank, Infrastructure Development in Zambia, 2022.
[2] Ian Taylor, China and Africa, Routledge, 2018, p. 112.
[3] CNMC Annual Report, 2022.
[4] Human Rights Watch, Labor Conditions in African Mines, 2021.

كما يرى عدد من الباحثين أن الصين سعت من خلال هذا التغلغل إلى ضمان أمنها المعدني والاستراتيجي، خاصة في ظل الطلب المتزايد على النحاس والكوبالت المستخدمين في الصناعات التكنولوجية والطاقات المتجددة.[1]

4 –مشاريع الاتصالات والتكنولوجيا:

دخلت الشركات الصينية، خصوصاً شركة هواوي، بقوة إلى قطاع الاتصالات في زامبيا، حيث ساهمت في بناء شبكات الاتصالات الحكومية وتوسيع البنية الرقمية.[2]

وقد أثار هذا التوسع مخاوف غربية، خاصة من الولايات المتحدة وبريطانيا، بشأن إمكانية استخدام هذه البنية التحتية لأغراض استخباراتية أو لتعزيز النفوذ السياسي الصيني داخل المؤسسات الحكومية الأفريقية.[3]

ورغم غياب أدلة علنية قاطعة على هذه الاتهامات، إلا أن الملف يعكس تصاعد البعد الجيوسياسي للتنافس التكنولوجي بين الصين والغرب داخل أفريقيا.

ثالثاً: طبيعة القروض الصينية وشروطها

تختلف القروض الصينية عن القروض التقليدية للمؤسسات المالية الدولية من حيث البنية والشروط وآليات التنفيذ.

فالقروض الصينية تُمنح غالباً عبر بنوك حكومية مثل بنك التصدير والاستيراد الصيني (Exim Bank) وبنك التنمية الصيني، وتتراوح أسعار فائدتها بين 2% و6% حسب طبيعة المشروع[4].

كما تمتاز هذه القروض بفترات سداد طويلة نسبياً قد تصل إلى 20 أو 25 سنة، مع فترات سماح تتراوح بين 5 و10 سنوات، وهو ما يجعلها تبدو أكثر مرونة مقارنة بالقروض التجارية[5].

---

[1] Chris Alden, China in Africa, Zed Books, 2013, p. 97.
[2] Huawei Africa Report, 2023.
[3] Council on Foreign Relations, China’s Digital Silk Road in Africa, 2022.
[4] AidData, Banking on the Belt and Road, 2021.
[5] World Bank, Chinese Lending Practices in Africa, 2022.

غير أن هذه القروض ترتبط في الغالب بشروط غير مباشرة، من أبرزها:

إلزام الدولة المقترضة باستخدام شركات صينية في تنفيذ المشاريع.

استيراد المعدات والمواد من الصين.

تقديم ضمانات مرتبطة بالموارد الطبيعية أو الإيرادات المستقبلية.

وجود بنود سرية تمنع نشر بعض تفاصيل العقود.

وقد أثارت هذه البنود انتقادات واسعة، حيث اعتبرها البعض شكلاً من "الدبلوماسية المالية" التي تسمح للصين بتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي بطريقة غير مباشرة.

الفرع الثاني: بين التنمية وفخ الديون: تحليل أزمة المديونية الزامبية، الآثار على القرار السيادي، والدروس المستخلصة لباقي الدول الأفريقية:

أولاً: تشريح أزمة المديونية الزامبية

أصبحت زامبيا سنة 2020 أول دولة أفريقية تتخلف عن سداد ديونها خلال فترة جائحة كوفيد-19، بعد عجزها عن دفع فوائد سندات دولية بقيمة 42.5 مليون دولار.

ولم تكن الأزمة ناتجة عن عامل واحد، بل جاءت نتيجة تراكم عدة اختلالات هيكلية، أبرزها الاعتماد المفرط على النحاس، والتوسع الكبير في الاقتراض الخارجي، وضعف الحوكمة المالية.

فمع انخفاض أسعار النحاس عالمياً بين 2014 و2016، تراجعت عائدات التصدير بشكل حاد، في حين استمرت الحكومة في تمويل مشاريع ضخمة بالاقتراض.

ثم جاءت جائحة كورونا لتفاقم الأزمة، حيث انخفضت الإيرادات الضريبية، وتراجعت الصادرات، وتقلصت قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

ثانياً: أزمة إعادة الهيكلة وتعقيد العلاقة مع الصين

كشفت أزمة زامبيا عن تحول الصين إلى لاعب رئيسي في هندسة النظام المالي العالمي، لكنها أظهرت أيضاً محدودية التنسيق بين الصين والمؤسسات الغربية التقليدية.

فخلال مفاوضات إعادة الهيكلة ضمن إطار G20 Common Framework ، ظهرت خلافات بين الصين والدائنين الآخرين حول كيفية توزيع الخسائر وآليات إعادة الجدولة.

وقد أدى هذا الوضع إلى تأخر الاتفاق النهائي لفترة طويلة، ما زاد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على زامبيا.

ويرى بعض الباحثين أن الصين تُفضل التفاوض الثنائي للحفاظ على مرونتها السياسية والاقتصادية، بينما تعتبر المؤسسات الغربية أن الحلول متعددة الأطراف أكثر شفافية واستدامة.

ثالثاً: آثار المديونية على القرار السيادي الزامبي

أثرت أزمة الديون بشكل مباشر على استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي في زامبيا.

فعلى المستوى الاقتصادي، اضطرت الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية شملت خفض الدعم العمومي وتقليص الإنفاق الاجتماعي، وهو ما انعكس سلباً على الفئات الفقيرة.

أما على المستوى السياسي، فقد أدى الاعتماد الكبير على التمويل الصيني إلى إضعاف القدرة التفاوضية للحكومة الزامبية، خاصة فيما يتعلق بالعقود الاستثمارية الكبرى.

كما أثارت سيطرة الشركات الصينية على بعض القطاعات الاستراتيجية، مثل الطاقة والاتصالات، مخاوف تتعلق بالأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية.

رابعاً: الدروس المستخلصة لباقي الدول الأفريقية

تكشف التجربة الزامبية عدداً من الدروس المهمة للدول الأفريقية:

أولاً، ضرورة تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على مورد تصديري واحد، لأن الاقتصادات الريعية أكثر عرضة لأزمات الديون.

ثانياً، أهمية تعزيز الشفافية في التعاقدات الدولية، خصوصاً ما يتعلق بالقروض المرتبطة بالمشاريع الكبرى.

ثالثاً، ضرورة بناء مؤسسات قوية لإدارة الدين العام وتقييم جدوى المشاريع قبل الاقتراض.

رابعاً، أهمية تنويع الشركاء الدوليين وعدم الارتهان لقوة مالية واحدة، مهما كانت شروطها مغرية.

الفرع الأول: المشاريع الصينية في زامبيا في إطار مبادرة الحزام والطريق وطبيعة القروض الممنوحة:

أولًا: السياق التاريخي للحضور الصيني في زامبيا

يمتد الحضور الصيني في زامبيا إلى حقبة الحرب الباردة، حين موّلت الصين مشروع سكة حديد التازارا[1] (TAZARA) عام 1975 بين زامبيا وتنزانيا، وهو ما أسّس علاقة تاريخية متجذّرة. غير أن الحقبة الجديدة بدأت فعليًا مع إطلاق منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) عام 2000، ثم تصاعدت بشكل حاد منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013.[2]

وفي هذا الإطار، تحوّلت الصين إلى الشريك التجاري والممول الأول لزامبيا؛ إذ تُقدَّر قيمة القروض الصينية المقدَّمة لزامبيا بين عامَي 2000 و2017 بنحو 9.9 مليار دولار وفق قاعدة بياناتAidData[3] ، مما يجعلها من أكثر الدول الأفريقية مديونية للصين نسبيًا بالنظر إلى حجم اقتصادها.

الجدول 5: تطور القروض الصينية لزمبيا (200-2022)

الفترة الزمنية	عدد المشاريع الممولة	النسبة من إجمالي الدين الخارجي	المبلغ (مليار دولار)
2000–2006	5	12%	0.8
2007–2012	14	22%	2.3
2013–2017	27	35%	4.1

[1] Deborah Brautigam, The Dragon's Gift : The Real Story of China in Africa, Oxford University Press, 2009, pp. 40-45.

[2] M. Pigato & W. Tang, China and Africa: Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context, World Bank Working Paper, 2015.

[3] AidData, Global Chinese Development Finance Dataset, Version 2.0, Williamsburg, VA: AidData at William & Mary, 2021.

2018–2022	18	31%	2.7
2000–2022 (الإجمالي)	64	—	9.9 (مجموع)

المصدر: AidData (2021)، Global Chinese Development Finance Dataset, Version 2.0 & World Bank IDS (2023)

ثانيًا: أبرز المشاريع الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق

تتنوّع المشاريع الصينية في زامبيا بين قطاعات البنية التحتية والطاقة والتعدين والاتصالات، وتتوزع على الشكل الآتي:

جدول رقم (2): أبرز المشاريع الصينية في زامبيا وقيمتها التمويلية

المشروع	القطاع	القيمة (مليون دولار)	الجهة الممولة
سد كاريبا الشمالي	طاقة كهربائية	2,000	Exim Bank of China
محطة كافو–كيتا للطاقة	طاقة كهربائية	1,200	China Development Bank
الطريق السريع لوساكا–ندولا	طرق وجسور	750	Exim Bank of China
توسعة مطار كينيث كاوندا	مطارات	500	China Development Bank

شبكة SMART Zambia	اتصالات	170	Huawei / CDB
مناجم كونكولا	تعدين النحاس	350	CNMC / Exim Bank
مستشفيات حكومية (6 مستشفيات)	صحة	400	Exim Bank of China

المصدر (2021) AidData :؛ Zambia Development Agency (ZDA) Annual Report 2022؛ تقارير وزارة المالية الزامبية 2021

ثالثًا: طبيعة القروض الصينية وشروطها

تتميز القروض الصينية لزامبيا بجملة من الخصائص الهيكلية التي تجعلها مثار جدل أكاديمي ودبلوماسي[1]:

الجدول 6: *مقارنةبين شروط القروض الصينية وقروض المؤسسات المالية لزامبيا .*

المعيار / المؤشر	الصين (Exim Bank)	صندوق النقد الدولي / البنك الدولي
معدل الفائدة	2 – 6%	0.75 – 1.5%
مدة السداد	15 – 20سنة	25 – 40سنة
فترة السماح	5سنوات (أقل)	5 – 10سنوات
مستوى الشفافية	سري في معظمه	علني ومُدوَّن رسميًا
الضمانات المادية	نعم (أصول الدولة)	لا يُطبَّق
إصلاحات حوكمة واقتصاد	تعاقد مع شركات صينية	الشروط المرافقة

المصدر: Gelpern et al. (2021)، How China Lends, AidData Working Paper; IMF Debt Sustainability Analysis, Zambia 2020

[1] (1) Anna Gelpern et al., "How China Lends: A Rare Look at 100 Debt Contracts with Foreign Governments," AidData Working Paper 25, 2021.

وقد كشفت دراسة AidData الصادرة عام 2021 بعنوان "How China Lends" أن غالبية عقود الاستدانة الصينية تتضمن بنودًا تحظر على الدولة المدينة الإفصاح عن شروط القرض، فضلًا عن شروط الـ "Cross-Default» التي تُتيح للمقرض المطالبة بالسداد الفوري في حال تعثّر الدولة على أي دائن آخر. وهذا ما جعل مفاوضات إعادة هيكلة ديون زامبيا أمرًا بالغ التعقيد[1].

الفرع الثاني: بين التنمية وفخ الديون — تحليل أزمة المديونية الزامبية، الآثار على القرار السيادي، والدروس المستخلصة

أولًا: مسار التراكم الديني وصولًا إلى إعلان العجز(2020)

شهدت زامبيا تضخّمًا سريعًا في مستويات ديونها الخارجية خلال الفترة 2011–2020[2]، وهي الفترة التي تزامنت مع انخفاض أسعار النحاس عالميًا وتصاعد الاقتراض من الصين وأسواق سندات اليوروبوند[3]. وفي نوفمبر 2020، أعلنت زامبيا رسميًا عجزها عن سداد الفوائد المستحقة على سنداتها السيادية، لتصبح أول دولة أفريقية تتخلف عن سداد ديونها منذ جائحة كوفيد-19[4].

جدول رقم (4): مؤشرات الدين الخارجي لزامبيا(2010–2022)

[1]) Deborah Brautigam, "The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa," Oxford University Press, 2009.
[2] IMF, Zambia: Article IV Consultation Staff Reports, Washington D.C. : International Monetary Fund, 2021.
[3] Zambia Ministry of Finance, Annual Debt Management Report, Lusaka : Ministry of Finance, 2022.
[4] C. Rustomjee, Zambia's Debt Restructuring: A Test Case for the G20 Common Framework, London : Chatham House, 2021.

الجدول 7: *مؤشرات الدين الخارجي لزامبيا (2010–2022)*

السنة	إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	نسبة الدين إلى الناتج المحلي (%)	الدين الصيني / الدين الخارجي (%)	خدمة الدين / الإيرادات(%)
2010	3.1	25%	18%	5.2%
2013	6.4	35%	25%	10.4%
2016	10.1	56%	30%	22.1%
2019	15.3	87%	33%	38.7%
2020 (إعلان العجز)	17.2	104%	31%	45.2%
2022	16.8	98%	29%	41.0%

المصدر: World Bank IDS 2023; IMF Article IV Consultation, Zambia, 2021 & 2022; Zambia Ministry of Finance, Debt Management Report 2022

ويتضح من الجدول أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت عتبة الـ 100% عام 2020[1]، وهو ما يُصنَّف دوليًا باعتباره خطرًا حادًا على الاستدامة المالية للدولة، فيما ارتفعت حصة خدمة الدين من الإيرادات الحكومية من 5.2% عام 2010 إلى 45.2% عام 2020، مما يعني أن نحو نصف الإيرادات الحكومية باتت مُخصَّصة لخدمة الديون بدلًا من الإنفاق التنموي.

ثانيًا: هل وقعت زامبيا فعلًا في "فخ الديون"؟ — قراءة نقدي

[1] World Bank, International Debt Statistics (IDS) 2023, Washington D.C. : World Bank Group, 2023 ; Zambia Ministry of Finance, Annual Debt Management Report, Lusaka, 2022.

يشير مفهوم "دبلوماسية فخ الديون (Debt Trap Diplomacy)" الذي صكّه الباحث الهندي براهما شيلاني عام 2017 إلى استراتيجية صينية مزعومة تقوم على إغراق الدول النامية بقروض لا تستطيع سدادها، بهدف انتزاع أصولها الاستراتيجية[1]. وقد استقطبت زامبيا اهتمامًا واسعًا في هذا السياق، لا سيما بعد تقارير عن خطط لنقل إدارة الطاقة الكهربائية (ZESCO) إلى جهات صينية.

غير أن هذه الرواية تواجه انتقادات أكاديمية جوهرية؛ إذ تُشكّك دراسات عديدة في وجود ضمانات رسمية تتعلق بالأصول السيادية في عقود القروض الصينية لزامبيا. ويُفرّق الباحث ديبورا براوتيغام بين سوء الإدارة المحلية من جهة وديناميكيات الاستدانة الصينية من جهة أخرى، مؤكدًا أن زامبيا اختارت الاقتراض بإرادتها دون إكراه

الجدول 8: *الحجج المؤيدة والمعارضة لنظرية فخ الديون في الحالة الزامبية*

الحجج المؤيدة للنظرية	الحجج المعارضة للنظرية
شروط الاستدانة غير شفافة ومجحفة	لا دليل على ضمانات رسمية للأصول السيادية في العقود
شروط Cross-Default تُقيّد السيادة المالية	الاقتراض كان اختياريًا وسياديًا
حصص المقاولين الصينيين تُقلّل الأثر التنموي المحلي	الدين الغربي (يوروبوند) أشد ضررًا من الصيني
تأخّر الصين في قبول إعادة الهيكلة (2020–2023)	الصين قبلت التفاوض في إطار G20 DSSI
معدلات الفائدة أعلى من معايير OECD	سوء الإدارة الزامبية هو العامل الرئيسي

[1] Brahma Chellaney, China's Debt-Trap Diplomacy, Project Syndicate, 2017 ; Jubilee Debt Campaign, Zambia's Debt Crisis : Causes and Solutions, London : JDC Report, 2022.

المصدر: تحليل الباحث بالاستناد إلى: Brautigam (2019)، Chellaney (2017) ، Jubilee Debt Campaign (2022)، Gelpern et al. (2021)

ثالثا: الآثار على القرار السيادي والحوكمة

أفرزت أزمة المديونية الزامبية جملةً من التداعيات الحادة على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي:

الجدول 9: *التداعيات السيادية والاقتصاديةلأزمة الديون الزامبية*

التداعي	المؤشرات / البيانات الكمية
تقليص الإنفاق الاجتماعي	تراجع الإنفاق الصحي بنسبة 28 % (2019–2021)
انهيار قيمة العملة الوطنية	تضاعف الكواتشا بـ 300% مقابل الدولار (2015–2021)
تجميد المشاريع التنموية	توقف 70% من مشاريع البنية التحتية المبرمجة
تقييد السياسات الاقتصادية	شروط IMF: إلغاء دعم الوقود والكهرباء
استنزاف الطاقة الدبلوماسية والإدارية	مفاوضات مع 17 دائنًا لمدة 3 سنوات
تعقيد مفاوضات إعادة الهيكلة	رفض الصين الانضمام لإطار G20 DSSI الأولي

المصدر: IMF Staff Country Reports 2021-2022 ; UNCTAD Trade and Development Report 2022 ; Jubilee Debt Campaign Report 2022

وعلى صعيد إعادة الهيكلة، أبرمت زامبيا والصين في يونيو 2023[1] اتفاقية لإعادة هيكلة ديون تبلغ نحو 4.1 مليار دولار، وذلك في إطار آلية المنسق المشترك التي يترأسها الدائنان الرئيسيان الصين وفرنسا. وتُعدّ هذه الاتفاقية الأولى من نوعها في إطار الإجماع G20 وتشمل تمديد فترة السداد إلى 20 سنة مع تخفيض معدلات الفائدة[2].

رابعًا: الدروس المستخلصة للدول الأفريقية:

تُقدّم التجربة الزامبية منظومة متكاملة من الدروس الاستراتيجية التي يمكن لباقي الدول الأفريقية استيعابها وتوظيفها في إدارة علاقاتها مع الدائنين الصينيين والدوليين:

الجدول 10: *الدروس الاستراتيجية للدول الافريقية المستخلصة من الحالة الزامبية*

المحور	الدرس الاستراتيجي	آليات التطبيق المقترحة
الحوكمة	إلزامية الشفافية في عقود القروض	نشر بنود العقود وكلفة التمويل

[1] Reuters, Zambia reaches debt restructuring deal with China and France, London, June 2023.
[2] IMF, Zambia: Request for an Extended Credit Facility—Press Release, Washington D.C., September 2022.

التنمية	ربط التمويل بنقل التكنولوجيا والتوظيف	اشتراط نسبة 30% على الأقل للعمالة المحلية
المالية العامة	بناء احتياطي لخدمة الديون	إنشاء صندوق سيادي من عائدات الموارد
الاستراتيجية التمويلية	تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد	التنويع بين صندوق النقد والبنك الدولي والصين
التفاوض	التفاوض على شروط Cross-Default وبنود السرية	رفض شروط السرية المصرفية في العقود
المؤسسية	إنشاء هيئات وطنية مستقلة لإدارة الديون	الانضمام لمعايير OECD في إدارة الديون

المصدر: تحليل الباحث بالاستناد إلى توصيات(2023) UNECA :، African Union Agenda 2063، (2022) Brookings Africa Growth Initiative

خامسًا: قراءة إحصائية مقارنة للحالة الزامبية مع نظيراتها الأفريقية:

لاستيعاب بُعد الأزمة الزامبية ضمن سياقها الإقليمي، يُفيد المقارنة مع حالات ديون أفريقية مشابهة لدول استقطبت قروضًا صينية ضخمة:

الجدول 11: *مقارنة مؤشرات الدين الصيني لعدد من الدول الافريقية (2022)*

الدولة	الدين الصيني (مليار دولار)	الدين الصيني / إجمالي الدين(%)	خدمة الدين / الإيرادات(%)	وضع سداد الدين
زامبيا	5.3	31%	45%	عجز (2020)
إثيوبيا	13.2	40%	58%	ضغط شديد
غانا	7.4	50%	67%	إعادة هيكلة (2022)
أنغولا	9.1	35%	38%	ضغط متوسط
كينيا	4.8	20%	22%	ضغط خفيف
سنغال	3.2	15%	18%	ضغط محدود

المصدر: AidData Global Chinese Development Finance Dataset 2022; World Bank IDS 2023; IMF World Economic Outlook 2023

خلاصة واستنتاجات

خلص هذا إلى أن التجربة الزامبية مع التمويل الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق تُمثّل نموذجًا تحليليًا بالغ الثراء لفهم جدلية التنمية والاستدانة في أفريقيا. ويمكن إجمال الاستنتاجات الرئيسية في النقاط التالية:

أولًا: المشاريع الصينية ذات أهمية تنموية لا يمكن إنكارها في قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات، غير أن تصميمها الهيكلي يُولي الأولوية للمقاول الصيني على حساب القيمة المضافة المحلية.

ثانيًا: شروط القروض الصينية تختلف جوهريًا عن معايير الإقراض المتعارف عليها دوليًا لا سيما من حيث الشفافية وبنود الضمانات، مما يُفضي إلى اختلال في موازين التفاوض.

ثالثًا: إن مسؤولية الأزمة مشتركة؛ إذ يتحمّل القرار السياسي الزامبي الجزء الأكبر من المسؤولية من خلال الإفراط في الاقتراض وضعف الحوكمة، بينما تبقى السلوكيات الصينية محلّ جدل أكاديمي حقيقي.

رابعًا: اتفاقية إعادة الهيكلة 2023 تُشكّل سابقة إيجابية قد تُرسي نموذجًا جديدًا للتعامل مع ديون دول الجنوب، وإن كانت دلالاتها الاستراتيجية بعيدة المدى لا تزال موضع تقييم.

خامسًا: تُقدّم الحالة الزامبية منظومة من الدروس القابلة للتطبيق تجعل من اليقظة السيادية في إدارة عقود الاستدانة ضرورة حوكمية لا ترفًا أكاديميًا.

خاتمة

خاتمة

تُعد الصين الفاعل الاقتصادي والجيوسياسي الأبرز في القارة الأفريقية في العقدين الأخيرين، حيث تشير التقارير الاقتصادية الدولية وتوقعات المؤسسات المالية العالمية إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية باتت تُشكل البديل الأكثر جاذبية للدول النامية؛ في ظل سعي بكين الدؤوب لتعزيز قوتها الناعمة عبر أدوات التمويل، التجارة، والاستثمار في البنية التحتية. وتدلي المؤشرات الراهنة بأن الصين تسير في طريق ريادي ثابت لإعادة صياغة موازين القوى الجيو–اقتصادية في أفريقيا، إذ تضاعف حجم التبادل التجاري والاستثماري الصيني–الأفريقي عدة أضعاف منذ إطلاق منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) ومبادرة الحزام والطريق(BRI) ، لتصبح بكين المستثمر والمقرض الأول للعديد من دول القارة، ومستهلكاً رئيسياً لثرواتها ومواردها الطبيعية.

وبناءً على ذلك، نستنتج ونؤكد الفرضية القائلة: كلما تنامت عناصر القوة الاقتصادية الصينية وتوسعت مشاريع البنية التحتية، كلما انعكس ذلك على تعميق التبعية المالية والسياسية للدول الأفريقية المستضيفة للمشاريع. وهذا نتيجة تأثير مدركات القيادة الصينية الحالية التي ترى في أفريقيا عمقاً استراتيجياً وسوقاً حيوياً يدعم صعود الصين كقوة عالمية مهيمنة، فضلاً عن رغبة بكين في إرساء نموذج تنموي "جنوب–جنوب" يرتكز على مبدأ "المنفعة المتبادلة" ظاهرياً، ويحقق لها في الآن ذاته التمكين الجيو–اقتصادي وتأمين خطوط إمداد الطاقة والموارد.

فضلاً عن ذلك، نستنتج من خلال دراسة الحالة (زامبيا) أن بكين تبنت استراتيجية تمويلية طموحة وطويلة الأمد تجاه لوساكا، تجسدت في صيغة "البنية التحتية مقابل الموارد"، حيث أسهمت القروض الصينية في تحديث قطاعات النقل والطاقة الزامبية بشكل غير مسبوق، إلا أن هذه الاستراتيجية أدت بحلول السنوات الأخيرة إلى أزمة مديونية حادة وضعت السيادة الزامبية أمام محك حقيقي. وبناءً على ذلك، نؤكد الفرضيتين التاليتين:

أولاً: أثرت المديونية الصينية المتصاعدة بشكل مباشر على استقلالية القرار السياسي وصنع القرار في زامبيا، مما حوّل الشراكة التنموية في بعض محطاتها إلى مأزق "تبعية مالية" قيد الخيارات السيادية للدولة.

ثانياً: تعكس الاستراتيجية الصينية في زامبيا الأهداف التعديلية لبكين في هيكل النظام المالي الدولي، حيث يمثل الجدل حول "فخ الديون" ونموذج التمويل الصيني أداة لإعادة هندسة العلاقات الدولية بعيداً عن مشروطية المؤسسات الغربية التقليدية (صندوق النقد والبنك الدوليين).

ويجدر بنا الإشارة في الأخير إلى أن تجربة زامبيا تقدم درساً استشرافياً بالغ الأهمية لباقي الدول الأفريقية؛ فبينما نجحت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في سد فجوة البنية التحتية، فإن غياب الشفافية في العقود وضعف مؤشرات استدامة الدين الخارجي فرضا على الدول النامية ضرورة تبني استراتيجيات عاجلة لإعادة التفاوض، وتنويع الشركاء الدوليين لتفادي رهن الأصول السيادية، وضمان تحقيق توازن حقيقي بين متطلبات التنمية المستقلة وإكراهات التبعية المالية

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1 .الكتب

1. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ط 2، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.
2. أحمد يوسف، الجغرافيا الاقتصادية للدول النامية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.
3. بيتر بيل، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2020.
4. بيتر روودوولف، العقوبات في السياسة الدولية، ترجمة: عدنان عباس علي، دراسات عالمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 65، 2007.
5. جورج قرم، التنمية المفقودة: من أزمة الحضارة إلى أزمة العولمة، بيروت: دار الطليعة، 2004.
6. جوناثان هيلمان، الطريق الإمبراطوري الجديد للصين، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2021.
7. جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
8. خديجة عرفة، الدبلوماسية الجماعية الإفريقية تجاه القوى الصاعدة: دراسة حالة لمنتدى الفوكاك، ط 1، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018.
9. السيد علي أحمد بروة، الدبلوماسية الاقتصادية: القوة والسياسة في العلاقات الدولية، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2018.
10. سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة: فواز طرابلسي، بيروت: دار ابن خلدون، 1979.
11. سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان، ط 1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2018.

12. شادي عبد الوهاب، التغلغل الصيني في إفريقيا: آليات البناء ومحددات الحركة، ط 1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017.

13. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

14. عبد الخالق عبد الله، العالم: السياسة والعلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2011.

15. عبد الرحمن تيشوري، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، دمشق: دار الفكر، 2012.

16. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

17. عبد السلام الإدريسي، الدبلوماسية متعددة الأطراف: الأدوار والآليات في ظل العولمة الاقتصادية، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2019.

18. عبد العزيز عجينة، إدارة الدين الخارجي في الدول النامية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2014.

19. عبد الفضيل، محمود، العلاقات الدولية في أفريقيا، القاهرة، 2018.

20. عبد السلام، محمد، الاستثمار الأجنبي والتنمية في أفريقيا، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2021.

21. عبد الحميد الشامي، الدبلوماسية: تاريخها، مؤسساتها، أنواعها، قوانينها، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007.

22. عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، ط 2، القاهرة: مكتبة النهضة، 1989.

23. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993.

24. علي الكعبي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية، عمان: دار صفاء للنشر، 2016.

25. علي محافظة، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عمان: دار الشروق، 2004.

26. محمد السعيد إدريس، الصين وإفريقيا: الشراكة الإستراتيجية الجديدة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019.

27. محمد السعيد إدريس، إفريقيا في الاستراتيجية الصينية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2018.

28. محمد شلبي، العلاقات الدولية: النظرية والتطبيق، القاهرة: دار النهضة العربية، 2019.

29. محمد شلبي، العلاقات الدولية في أفريقيا المعاصرة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.

30. محمد سعيد عبد الغني، العلاقات الاقتصادية الدولية والدبلوماسية الاقتصادية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2016.

31. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

32. محمد فايز فرحات، الصين وإفريقيا: أبعاد الدور وآفاق المستقبل، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015.

33. محمود حسين الوادي، أحمد عادل التل، الاقتصاد الدولي، ط 1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.

2 .الأطروحات ومذكرات التخرج الأكاديمية

1. هاجر اوناف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل الأفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، الجزائر، 2015-2016.

2. سهى شوينحة، الدبلوماسية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة حلب، كلية الحقوق، سوريا، 2013-2014.

3 .المقالات، المجلات والملتقيات العلمية

1. بسعود حليمة، "الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 15، العدد 01، أفريل 2022، ص ص 648-649.
2. براهما شيلاني، "دبلوماسية فخ الديون الصينية"، ترجمة: مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مقال منشور، 2018.
3. سليم عاشور، "الآلية التعاونية والنزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية: مقاربة معرفية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 08، العدد 02، 2023، ص 206.
4. عبد الحكيم ذهبي، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: التطور والإنجازات"، كتاب أعمال الملتقى الوطني: توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، ص 225-226.
5. عياط أسماء، مخلوفي عبد السلام، "الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 416.
6. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، جامعة تبسة، العدد الخامس، جوان 2018.
7. محمد العربي بن لخضر، أسماء يعقوب، "تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 02، العدد 04، 2016، ص ص 133-134.
8. محمد صالح عمر، "الصين ودبلوماسية فخ الديون"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 67، 2021، ص 118-126.

4 .التقارير والهيئات الرسمية

1. البنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الأفريقي 2023.

2. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إطار تحليل استدامة الديون للدول منخفضة الدخل (Debt Sustainability Framework)، واشنطن، 2018.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1 Books .

1. Alden, Chris, China in Africa, London : Zed Books, 2013.

2. Alden, Chris and Large, Dan, New Directions in Africa–China Studies, 1st Edition, London : Routledge, 2018.

3. Bayne, Nicholas and Woolcock, Stephen, The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations, 4th edition, London : Routledge, 2017.

4. Brautigam, Deborah, The Dragon's Gift : The Real Story of China in Africa, Oxford : Oxford University Press, 2009.

5. Brautigam, Deborah, China-Africa Debt Relations, London : Routledge, 2021.

6. Hillman, Jonathan, The Emperor's New Road, New Haven : Yale University Press, 2020.

7. Krugman, Paul & Obstfeld, Maurice, International Economics, New York : Pearson Education, 2015.

8. Mohan, C. Raja, India and the Balance of Power, Oxford : Oxford University Press, 2020.

9. Taylor, Ian, China and Africa : Engagement and Compromise, 1st Edition, London : Routledge, 2006.

10. Taylor, Ian, China's New Role in Africa, Boulder : Lynne Rienner Publishers, 2009.

2 Academic Dissertations & Working Papers .

1. Gelpern, Anna et al., "How China Lends: A Rare Look at 100 Debt Contracts with Foreign Governments," AidData Working Paper 25, William & Mary University, 2021.

Munteanu, Corneliu, "The impact of economic diplomacy over national economic security: Case study on Eastern Partnership region," Faculty of Moldova (International Economic Relations). .2

Pigato, M. & Tang, W., "China and Africa : Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context," World Bank Working Paper, 2015. .3

Rustomjee, C., "Zambia's Debt Restructuring: A Test Case for the G20 Common Framework," Chatham House Research Paper, London, 2021. .4

Periodicals & Journal Articles .3

Chellaney, Brahma, "China's Debt-Trap Diplomacy," Project Syndicate, 2017. .1

Dreher, Axel et al., "Aid and Voting Behavior in the UN," American Journal of Political Science, 2018. .2

Jones, Lee & Hameiri, Shahar, "Debunking the Myth of China's Debt-Trap Diplomacy," Chatham House Policy Brief, 2020. .3

Saner, Raymond, Yiu, Lichia, and Sondergaard, Melik S., "Business Diplomacy : Management of Corporate Relations with Sovereign States," International Studies Perspectives, Vol. 1, No. 1, 2000, p. 34. .4

. Official Reports, Datasets & Corporate Publications 4

African Development Bank, Regional Integration in Africa, 2022. .1

African Development Bank, Batoka Gorge Project Review, 2023. .2

AidData, Global Chinese Development Finance Dataset, Version 2.0, Williamsburg, VA : AidData at William & Mary, 2021. .3

CNMC (China Nonferrous Metal Mining Group), Annual Report 2022. .4

Council on Foreign Relations, China's Digital Silk Road in Africa, 2022. .5

Exim Bank of China, Africa Energy Projects Report, 2022. .6

FAO, Agriculture in Africa Report, 2023. .7

FOCAC Secretariat, White Paper on China-Africa Cooperation, 2021. .8

Human Rights Watch, Labor Conditions in African Mines, 2021. .9

Human Rights Watch, World Report 2023. .10

Huawei, Huawei Africa Report, 2023. .11

12. Indian Ministry of External Affairs, India-Africa Relations Report, 2023.
13. International Monetary Fund (IMF), Zambia: Article IV Consultation Staff Reports, Washington D.C., 2021.
14. International Monetary Fund (IMF), Zambia: Request for an Extended Credit Facility—Press Release, Washington D.C., September 2022.
15. International Monetary Fund (IMF), Zambia Debt Sustainability Analysis, 2024.
16. Jubilee Debt Campaign, Zambia's Debt Crisis : Causes and Solutions, London : JDC Report, 2022.
17. Li, Anshan, FOCAC Twelve Years Later : Achievements, Challenges and the Way Forward, Addis Ababa : Africa Power and Politics Programme, 2012.
18. Tazara Authority, Historical Overview of TAZARA Railway, 2022.
19. The White House, PGII Initiative Document, 2022.
20. UN DESA, World Population Prospects 2024.
21. World Bank, International Debt Statistics (IDS) 2023, Washington D.C. : World Bank Group, 2023.
22. World Bank, Zambezi Basin Development Report, 2022.
23. World Bank, Infrastructure Development in Zambia, 2022.
24. World Bank, Chinese Lending Practices in Africa, 2022.
25. World Bank, Global Economic Prospects, 2024.
26. Zambia Ministry of Finance, Annual Debt Management Report, Lusaka, 2022.

5. International Press & Media.

1. BBC News, “Zambia Election and Debt Debate”, 2021.
2. Reuters, “Zambia defaults on debt amid COVID-19 crisis”, 2020.
3. Reuters, “Zambia reaches debt restructuring deal with China and France”, London, June 2023.

فهرس المحتويات

إهداء 4
شكر وعرفان 5
ملخص الدراسة: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
قائمة الجداول..... 6
قائمة الأشكال 6
مقدمة 1
الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في افريقيا الإطار النظري والاستراتيجي الكبرى.....13
المبحث الأول: الأسس المفاهيمية والنظرية للدبلوماسية الاقتصادية الصينية:.....15
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة الصينية: 15
الفرع الأول الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والأدوات: 15
المطلب الثاني: الأسس النظرية والسياسية للدور الصيني في أفريقيا:.....39
الفرع الثاني: القمم الصينية الإفريقية ودورها في تعزيز الشراكة الاقتصادية 52
الفرع الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الصينية–الأفريقية:.....54
المبحث الثاني: الاستراتيجيات الاقتصادية الصينية في أفريقيا ومبادرة الحزام والطريق.....58
المطلب الأول: نماذج التمويل والبنية التحتية في الاستراتيجية الصينية 58
الفرع الثاني: أنواع القروض الصينية وإشكالية الشفافية في العقود والاتفاقيات 60
المطلب الثاني: مبادرة الحزام والطريق وتفعيل التعاون الاقتصادي مع أفريقيا: 61

الفرع الأول: مبادرة الحزام والطريق وأبعادها الجيو–اقتصادية في القارة الأفريقية. 61
الفرع الثاني : دور الشركات الصينية الكبرى في تنفيذ مشاريع البنية التحتية 74

الفصل الثاني: الديون الصينية في أفريقيا وتحليل حالة زامبيا 76

المبحث الأول: التبعية المالية وجدلية "فخ الديون" في العلاقات الصينية–الأفريقية 78
المطلب الأول: استدامة الديون والجدل حول فخ الديون الصينية 78

الفرع الأول : مفهوم فخ الديون ومؤشرات استدامة الدين الخارجي في الدول النامية 78
الفرع الثاني: النقاش العلمي والعملي حول الدبلوماسية الاقتصادية الصينية بين شراكة تنموية واستراتيجية مديونية: 88

المطلب الثاني: التداعيات السياسية والاقتصادية للتبعية المالية في أفريقيا 90

الفرع الأول:أثر المديونية على الاستقلال السياسي وصنع القرار في الدول الأفريقية 90
الفرع الثاني: ردود الفعل الرسمية والشعبية واستراتيجيات إعادة التفاوض وتنويع الشركاء.....92

المبحث الثاني: زامبيا نموذجاً لعلاقة التنمية بالتبعية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية الصينية.....95
المطلب الأول: الإطار الجيوسياسي والاقتصادي لعلاقات زامبيا بالصين 95

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية والسياسية والاقتصادية لزامبيا وأهميتها في شرق–جنوب أفريقيا .95
الفرع الثاني: تطور العلاقات الصينية–الزامبية(2025–1964) 98

المطلب الثاني: تقييم أثر التمويل الصيني على التنمية والديون في زامبيا: 102

الفرع الأول: المشاريع الصينية في زامبيا في إطار مبادرة الحزام والطريق وطبيعة القروض الممنوحة
..... 102

الفرع الأول: المشاريع الصينية في زامبيا في إطار مبادرة الحزام والطريق وطبيعة القروض الممنوحة: 108
الفرع الثاني: بين التنمية وفخ الديون — تحليل أزمة المديونية الزامبية، الآثار على القرار السيادي، والدروس المستخلصة 112
خلاصة واستنتاجات 119

خاتمة 120
قائمة المصادر والمراجع 123

ملخص مذكرة ماستر

تتناول هذه المذكرة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا متّخذةً من جمهورية زامبيا نموذجاً تطبيقياً خلال الفترة الممتدّة من 2010 إلى 2025. وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية مفادها: إلى أيّ مدى أسهمت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في التأثير على التنمية الاقتصادية والاستقلال المالي لزامبيا؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها، ورصد العقيدة الجيواقتصادية الصينية وأبعاد مبادرة «الحزام والطريق» في الفضاء الإفريقي، ثم اختبار جدلية «فخ الديون» والتبعية المالية على الحالة الزامبية. ولتحقيق أهداف الدراسة قد تم بالإعتماد منهجية متعدّدة الأدوات تجمع بين المنهج الوصفي–التحليلي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والمقاربة المختلطة (الكمّية–الكيفية)، مستندةً إلى اقترابات الواقعية الجديدة والاقتصاد السياسي الدولي ونظرية التبعية.

قد جاءت المذكرة في فصلين: تناولنا في الأول الإطار النظري والاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية الصينية، من حيث المفاهيم والقوة الناعمة ومبادئ السياسة الخارجية ونماذج التمويل والبنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق؛ وخُصّص الثاني لإشكالية المديونية الصينية في إفريقيا ودراسة حالة زامبيا، عبر تحليل تطوّر العلاقات الصينية–الزامبية وأثر التمويل الصيني على التنمية وأزمة المديونية السيادية وانعكاساتها على القرار السيادي.

وتخلص الدراسة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في زامبيا تمثل في ظاهرها شراكة تنموية عبر تمويل البنية التحتية، لكنها أسهمت في الواقع في تعميق التبعية المالية وتكوين وضعٍ قريب من «فخ الديون»، بما حد من هامش القرار الاقتصادي والسياسي المستقل للدولة، وذلك بفعل طبيعة القروض وضبابية العقود وضعف الأطر التفاوضية والحوكمية.

الكلمات المفتاحية:

1. الدبلوماسية الاقتصادية |2. الصين| 3. إفريقيا |4. زامبيا |

Abstract

This dissertation examines Chinese economic diplomacy in Africa, taking the Republic of Zambia as à case study during the period from 2010 to 2025. The study is centered on the following research question : To what extent has Chinese economic diplomacy contributed to influencing Zambia's economic development and financial Independence?

The study aims to analyze the concept of economic diplomacy and its instruments, explore China's geoeconomic doctrine and the dimensions of the Belt and Road Initiative (BRI) in Africa, and assess the debate surrounding the "debt trap" and financial dependency through the Zambian case. To achieve these objectives, the research adopts a multi-method approach combining the descriptive-analytical method, the historical method, the case study method, and a mixed-methods approach (quantitative and qualitative), drawing upon the theoretical perspectives of Neorealism, International Political Economy, and Dependency Theory.

The dissertation is divided into two chapters. The first chapter addresses the theoretical and strategic framework of Chinese economic diplomacy, including its concepts, soft power dimensions, foreign policy principles, financing models, infrastructure development strategies, and the Belt and Road Initiative. The second chapter focuses on the issue of Chinese debt in Africa and the case of Zambia, through an analysis of the evolution of Sino-Zambian relations, the impact of Chinese financing on development, the sovereign debt crisis, and its implications for national sovereignty and decision-making.

The study concludes that Chinese economic diplomacy in Zambia appears, on the surface, as a developmental partnership based on infrastructure financing. However, in practice, it has contributed to deepening financial dependency and creating a situation closely resembling a "debt trap," thereby constraining the country's independent economic and political decision-making. This outcome is largely attributed to the nature of Chinese loans, the lack of transparency in contractual arrangements, and weaknesses in negotiation and governance frameworks.

Keywords:
.1 Economic Diplomacy| 2. China | 3. Africa | 4. Zambia|